عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمستفيدين في الضفة الغربية (2000-2008)

فؤاد صالح مصلح أبو سيف

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1432 هـ /2011 م

دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمستفيدين في الضفة الغربية (2000-2008)

إعداد:

فؤاد صالح مصلح أبو سيف

بكالوريوس هندسة زراعية -جامعة الخليل - فلسطين

المشرف : د. سهيل سلطان

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية –معهد التنمية المستادمة – جامعة القدس

1432 هـ /2011 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمستفيدين في الضفة الغربية (2000-2008)

إعداد :فؤاد صالح أبو سيف
الرقم الجامعي :20610608

المشرف : **د. سهيل سلطان**

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 6/2/2011 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1 رئيس لجنة المناقشة:..... التوقيع:.....
2 ممتحناً داخليًا:..... التوقيع:.....
3 ممتحناً خارجيا:..... التوقيع:.....

القدس -فلسطين

1432 هـ /2011 م

الإهداء

إلى أعظم الناس و أشرفهم الذين قدموا وضحوا فمضوا شهداء

إلى والدي العزيزين اللذين لولاهم ما كنت

إلى زوجتي الغالية التي كانت لي خير سند

إلى مجد و مجدل وسارة..... أهدي عملي هذا

فؤاد صالح أبو سيف

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصـــة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيـــل درجـــة لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

فؤاد صالح مصلح أبو سيف

التاريخ :.....

شكر وعرفان:

إلى كل من قدم لي جهدا أو مساعدة في إبراز هذه الدراسة إلى حيز النور.

إلى جامعتي الحبيبة، جامعة القدس ممثلة بإدارتها وكافة كلياتها ودوائرها والى معهد التنمية المستدامة لما قدموه ويقدمونه من عون ومساعدة.

إلى أستاذي الفاضل د .سهيل سلطان لما بذله من جهد وتوجيه لي طوال فترة إعداد هذه الرسالة

إلى الأساتذة الأفاضل د.زياد قنام و د. ماهر المحروق ود. محمد شاهين ود. ياسر شاهين ود. عزام صالح لما بذلوه من جهد في تحكيم الاستبانات المختلفة .وإلى أ .رائد الإحمر للمساهمة في التحليل الإحصائي للبيانات المجموعة خلال هذه الدراسة.

الى كافة المزارعين في الضفة الغربية على حسن تعاونهم، وتعيئتهم للاستبيان بكل صدق وموضوعية

إلى إتحاد لجان العمل الزراعي ممثلا برئيس مجلس إدارته الإستاذ بشير الخيري و مديره العام المهندس خالد الهدمي وجميع العاملين فيه لما قدموه من معلومات ومواد و دعم طوال فترة الدراسة و المساعدة في توزيع وجمع الإستبانة

فؤاد صالح أبو سيف

التعريفات

اتحاد لجان العمل الزراعي : مؤسسة أهلية فلسطينية تنموية تأسست عام 1986م و تختص بتنمية القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة

المشروعات الصغيرة : وهي المشاريع التي تنفذ من قبل إتحاد لجان العمل الزراعي و تستهدف أسر فقيرة بهدف خلق فرص عمل و زيادة دخل هذه الأسر ويقدم رأس المال لهذه المشاريع على شكل منح غير مستردة و توفر على الأقل فرصة عمل جزئية أو دائمة (الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية ، 2007)

المشروعات الصغيرة جدا(MICRO) : التي تشغل أقل من 5 أشخاص وتستثمر أقل من 5000 دولار أمريكي (الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية ، 2007)

المشروعات الصغيرة (SMALL) : التي تشغل من 5-15 أشخاص وتستثمر أقل من 15000 دولار أمريكي (الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية ، 2007)

المشروعات المتوسطة (MEDIUM) : التي تشغل من 16-25 شخصا وتستثمر من 15000 -25000 دولار أمريكي (الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية ، 2007)

المهارات الحياتية : هي مجموعة من المهارات التي تمكن الفرد من التكيف مع محيطه الذي يعيش فيه على نحو إيجابي وتجعله قدارا على التعامل بفاعلية مع متطلبات الحياة اليومية وتحدياتها

التنمية : هي عملية ديناميكية مقصودة تتم من خلال التدخل البشري بغرض التحكم وتوجيه التغير الاجتماعي والاقتصادي عن طريق استثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين الأفراد وجماعات المجتمع لدرجة تسمح لها بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وذلك من خلال المشاركة لتحقيق الأهداف المجتمعية (خاطر، 1995)

التنمية المستدامة : استغلال الموارد الطبيعية والبيئية مع ضرورة الحفاظ عليها ليتسنى للأجيال القادمة الاستفادة منها(خاطر، 1995)

حاضنات تكنولوجية : مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب المبادر من أصحاب الأفكار الإبداعية والذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم (الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية،2003)

التشوهات الهيكلية : حالة من التشوه في الهيكل الاقتصادي، التي تسبب حرمانه من

التنوع الصناعي والخدمي مما جعله قاصرًا عــن تلبيــة حاجــات لسوق المحلية(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2008)

المختصرات

USAID	:	United State Agency of International Development	:	وكالة التنمية الأمريكية
UAWC	:	Union Of Agricultural Work Committees	:	إتحاد لجان العمل الزراعي
SWOT	:	Strength , Weakness . Opportunities , Threats	:	التحليل الرباعي
CRS	:	Catholic Relief Services	:	جمعية الإغاثة الكاثولكية
NGOs	:	Non-governmental Organizations	:	المنظمات غير الحكومية
UNCED	:	United Nations Conference on Environment and Development	:	مؤتمر الأمم المتحـــدة للبيئـــة والتنمية
OCDE	:	Countries of the Organization for Economic Cooperation and Development	:	بلدان منظمة التعاون والتنميـــة الاقتصادية

ملخص الدراسة

تم انجاز هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين شهر أذار من العام 2009 و شهر تموز من العام 2010. ومثل فيها المزارعين المستفيدين من برامج و مشاريع الإتحاد في الضفة الغربية مجتمع المبحوثين. أما عينة الدراسة فجاءت (طبقية قصدية) وبواقع 100 مبحوث يمثلون 10% من حجم المجتمع. وقد هدفت الدراسة للتعرف على الدور التي تلعبه المشاريع الصغيرة المقدمة من قبل إتحاد لجان العمل الزراعي في الضفة الغربية في تحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية والمهارات الحياتية من وجهة نظر المستفيدين. ومن المتوقع ان تمثل هذه الدراسة اساسا علميا، تستند اليه المؤسسات الرسمية والاهلية في تعاملها المستقبلي مع قضية المشاريع الضغيرة. وقد أُستخدم في إنجاز هذه الدراسة المنهج الوصفي. وتم جمع المعلومات والبيانات والاجابة على اسئلة الدراسة بمراجعة الأدبيات السابقة ومعالجتها بالنقد والتحليل، وتصميم استبيان تكون من 72 فقرة موزعة على خمسة مجالات رئيسية. كما وتم تحليل ومعالجة مخرجات الاستبيان إحصائياً وعرضها بواسطة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أهم نتائج الدراسة جاءت بان غالبية المبحوثين هم من الذكور بواقع 73.2%، فيما مثلت الاناث 26.8% فقط. وان (28.9 %) منهم من حملة الشهادة الإعدادية، يليها حملة الشهادة الثانوية (24.7 %). وان معظم المبحوثين تجاوزت اعمارهم الإربعين عاما، كذلك بينت نتائج الدراسة ان الغالبية الكبرى من المبحوثين هم من المتزوجين بنسبة (81.4%) في حين أحتلت الأرامل المرتبة الثانية بنسبة (10.3 %) وان الغالبية الكبرى من المبحوثين هم من أصحاب الخبرة العالية في الزراعة بنسبة (35.1%) ، أما حول مدى الإعتماد على الزراعة كمصدر دخل فقد جاءت النتيجة أن غالبية المبحوثين وبنسبة (68%) يعتمدون على الزراعة بشكل كامل وان (32%) منهم لديهم أعمال أخرى.

أظهرت نتايج الدراسة دورا إقتصاديا لمشاريع الإتحاد الصغيرة ، حيث بينت النتائج مساهمت المشاريع الصغيرة المقدمة من الإتحاد في دخل المبحوثين بمعدل تراوح بين 0%-20% لدى حوالي 40% منهم ، في حين شكلت نسبة المساهمة 21%-40% من الدخل الكلي للمبحوثين لدى 35.1% وهذا مؤشر هام لمدى مساهمة هذه المشاريع المقدمة من قبل الإتحاد في زيادة دخل الإسر المستهدفة ، كذلك بينت النتائج أن هذه المشاريع ساهمت في زيادة فرص العمل الدائمة و المؤقته لدى المبحوثين. وأيضا أظهرت نتايج الدراسة دورا إجتماعيا للمشاريع الصغيرة التي يقدمها الإتحاد فقد بينت وجود دورا مهما لهذه المشاريع على الصعيد الإجتماعي فظهر إهتما كبير من قبل

المبحوثين بالأنشطة التي تنفذها المؤسسة حيث يزيد التفاعل الإجتماعي مع هـذه الإنـشطة كـذلك أظهرت نتائج الدراسة دورا مهما لهذه المشاريع في محاربة البطالة و الحد منها بين أفراد المجتمـع ، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن هذه المشاريع أحييت القييم التعاونية لدى المبحوثين ، فـي حـين بينت نتائج الدراسة أن مساهمة هذه المشاريع في مساعدة المبحوثين على تـزويج أبنـائهم كانـت منخفضة في حين بينت النتائج أن هذه المشاريع ساهمت في الحد من تفت الملكية الزراعيـة علـى مستوى الأسرة مع بروز تحول في نوعية العمل لدى المبحوثين نحو العمل الزراعي. كما أظهـرت نتايج الدراسة دورا للمشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتيه جديدة ، حيث ظهـرت مـساهمة كبيرة لهذه المشاريع في بناء قدرات المستفيدين في مجال إدارة المشاريع و مهـارات الاتـصال و التواصل ، كذلك برزت مساهمة هذه المشاريع في تقليل ضغوط الحياة اليومية لـدى المبحـوثين ، في حيث أظهرت النتائج مساهمة قليلة لهذه المشاريع في مقدرة المستفيدين على التشبيك فيما بيـنهم و مع غيرهم وهو ما ينطبق أيضا على مدى مساهمة هذه المشاريع في إكساب المبحوثين مهـارات محاسبية ومهارات التفاوض.

وبشكل عام بينت نتائج الدراسة بوجود دروا للمشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحـاد لجـان العمـل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية للمستفيدين فـي الـضفة الغربية (2000–2008) ، حيث برز الدور الإجتماعي لهذه المشاريع بـشكل واضـح بمتوسـط حسابي 3.49، تلاه من حيث الإهمية حسب نتائج الدراسة مساهمة هذه المـشاريع الـصغيرة فـي إكساب مهارات حياتية جديدة بمتوسط حسابي 3.24 وبنـسبة 64.8% فـي حـين جـاء الـدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة في المرتبه الثالثة من حيث الأهمية بمتوسط حسابي 3.08

ومن أهم مقترحات الدراسة، ضرورة وضع آليات واقعية لتطوير أداء المشروعات الصغيرة واعتماد تجارب الدول كرؤية مسبقة يحتذى بها ولأهمية تعميم مفهوم المشاريع الصغيرة كمنهجية تنمويـة تناسب الحالة الفلسطينية كذلك زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي، فهو مصدر ، وملاذ أخيـر للأسـر الفلسطينية لبناء وإنشاء المشاريع الصغيرة المدرة للدخل كذلك أهمية متابعة المشروعات الصغيرة و من خلال عمل إحصائيات مستمرة تشمل جميع النواحي المتعلقة بها، لأهميتها النسبية في الاقتـصاد الفلسطيني و تحديد تعريف موحد لهذه المشروعات يتلائم مـع الاقتـصاد الفلـسطيني وخـصائص ومميزات المشروعات فيه، ليتسنى دراستها بشكل صحيح ومنظم كـذلك ضـرورة زيـادة المبـالغ الممنوحة من قبل الإتحاد و المؤسسات للمستفيدين أصحاب المشاريع الصغيرة لتصبح صعف المبلغ المخصص لكل أسرة الأن مما يضاعف النتائج الإقتصادية لهذه الإسر ولا بد من تخصيص صندوق إقـراض خـاص بالمؤسـسة لتمويـل المـشاريع الـصغيرة بـشروط إقـراض مناسـبة.

The role of small projects implemented by the Union of Agricultural Work Committees in enhancing the socio-economical life of beneficiates in West Bank (2000-2008)

Abstract

This study has been completed in the period between March 2009 and July 2010. where as the farmer beneficiaries from UAWC programs and projects in the West Bank community respondents. The study sample came (stratified purposive) and Researched by 100، representing 10% of the size of the community. The study aimed to identify the role played by small enterprises provided by the Union of Agricultural Work Committees in the West Bank in bringing about enhancing the socio-economical life of beneficiates from the viewpoint of the beneficiaries. It is expected that this study represents a scientific basis، underlying the official institutions and civil in their dealings with the issue of future projects. Has been used in the completion of this study the descriptive approach. Been collecting information and data to answer the questions of the study also reviewed previous literature and address criticism and analysis، and design a questionnaire of 72 items distributed on five key aspect. Also were analyzed and treatment outcomes questionnaire statistically and displayed by the Statistical Package for Social Sciences، SPSS)).

The most important results of the study was that the majority of respondents were male by 73.2%، while females accounted for only 26.8%. were (28.9%) of them from junior high graduates، followed by secondary school graduates (24.7%). And that most respondents over the age of forty years، as well as the results of the study showed that the vast majority of respondents were married by (81.4%)، while second place was occupied by widows (10.3%) and that the vast majority of respondents were highly experienced in agriculture by (35.1%)، and about the extent of reliance on agriculture as a source of income was the result is that the majority of respondents، a rate (68%) rely on agriculture and fully (32%) of them have other jobs.

The study showed the economic role of the UAWC small projects، where results showed the contribution of small projects submitted by the Union in the income of the respondents rate ranged between 0% -20% in about 40% of them، while the percentage of contribution accounted for 21% -40% of the total income of the respondents 35.1% and this is an important indicator of the extent of the contribution of these projects submitted by the Union to increase the income of targeted households، as well as the results show that these projects have contributed to the increase in permanent jobs and temporary by the respondents. And also study showed the social role for small enterprises provided by the UAWC has shown the existence of an important role for these projects at the social level appeared to attention of casting large by the respondents، the activities carried out by the institution where more social interaction with these activities as well as the results showed an important role for these projects in the fight against unemployment and reduction among members of society، as well as the results of the study showed that these projects highlight the cooperative values for the respondents ،and the study shown that the project's contribution in supporting the respondents to marry their children was low، while the results showed that these projects have contributed to the reduction of fragmentation of ownership at the household level and there was shifting in the kind of the work by the

respondents towards agricultural work. As shown by the study a role for small enterprises in giving new life skills، emerged as a significant contribution to these projects in building the capacity of beneficiaries in project management and communication skills and communication، also emerged as the contribution of these projects in reducing the stress of daily life by the respondents، in terms of the results showed the contribution of a few of these projects in the ability of beneficiaries to networking among themselves and with others، which also applies to the contribution of these projects give the respondents accounting skills and negotiation skills.

In general، the results of the study shown the existence of a main role for small project which carried out by the Union of Agricultural Work Committees in enhancing the socio-economical life of beneficiates in the West Bank (2000-2008)، which emerged as the social role of these projects is clearly an average arithmetic 3.49، followed in importance by the results of the study the contribution of these projects small in giving new life skills arithmetic average of 3.24 and by 64.8% when he came in the economic role of small projects in the Union ranked third in importance arithmetic average of 3.08.

One of the main proposals of the study، the need to develop concrete mechanisms to improve the performance of small enterprises and the adoption of the experiences of seeing the prior model to be followed and the importance of mainstreaming the concept of small enterprises as a methodology of development suited to the Palestinian situation as well as increased attention to the agricultural sector، it is the source، and a haven of last resort for Palestinian families to build and creation of small income-generating as well as the importance of follow-up small businesses and through the work of Statistics continuous cover all aspects related to their relative importance in the Palestinian economy and determine a common definition for these projects fits with the Palestinian economy and the characteristics and advantages of projects which، in order to study properly and orderly as well as the need to increase the amounts awarded by the Union and institutions of the beneficiaries of small entrepreneurs to become slim amount allocated for each family is now compounded by the economic consequences of these families must be allocated a special fund lending institution to finance small business lending terms appropriate.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يمكن القول أن المشروعات الصغيرة تشكل عاملا رئيسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي عموما والدول النامية بشكل خاص وعليه، فإن الكثير من دول العالم تولي تلك المشروعات اهتماما كبيرا وعناية فائقة لقدرتها على تطوير القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل والمساعدة في حل مشاكل الفقر والبطالة و توفير مصادر دخل أو تحسين دخل موجود.

وتُعّد هذه المشروعات العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم، حيث تشكل ما يفوق 90% من إجمالي المشروعات الإنتاجية في هذا القطاع في العالم، وتشغل ما بين 50% – 60% من القوى العاملة في العالم أيضا (Hobhom)،(2001).

وتزداد أهمية المشروعات الصغيرة من خلال دورها في المساهمة في النمو الاقتصادي خلال المراحل التنموية المختلفة التي تمر بها الدول، هذا بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق العديد من فرص العمل، ونجد أن المشروعات الصغيرة تكون ذات دور بطيء في مراحل النمو الأولى للاقتصاد الوطني لأنها تشكل قاعدة الانطلاقة، حيث تبدأ في مراحلها الأولى بصناعات وخدمات تقليدية ومن ثم تتحول إلى صناعات وخدمات متطورة، ومن ثم تنتقل إلى مرحلة النمو المتصاعد، بحيث تتفاعل الصناعات والخدمات الصغيرة ايجابيا مع عملية التنمية بتحولها إلى صناعات وخدمات متوسطة ومن ثم كبيرة، حيث نجد أن المشروعات الصغيرة في العالم مع إجراءات العولمة والانفتاح الاقتصادي وزيادة تدفقات رأس المال في اقتصاديات السوق

الحر نتج عنها مشروعات كبيرة الحجم نتيجة هذا التفاعل، وعلى الرغم من ذلك فإن دور المشروعات الصغيرة لم يضعف بل يتطور ويزداد أهمية حيث تلعب هذه المشروعات دوراً مهما في تحسين الظروف المعيشية وتوفير العديد من فرص العمل، ومن هنا نلاحظ بأن دور المشروعات الصغيرة و لا يضعف مع تطور الاقتصاد، ولكن طبيعة المهمة التي تؤديها بحيث تتغير دون تأثير على أهميتها (محروق ، 2006). ويلاحظ بأن دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني يزداد باستمرار وبالذات في الدول النامية، لأنها إما أن تكون مكثفة للعمالة أو ذات قدرة استيعابية كبيرة، فتوفر فرص العمل للفئات العاطلة عن العمل و تساهم في الحد من الفقر و البطالة.

و لا تقل المشروعات الصغيرة التي تنفذ من قبل المؤسسات الأهلية الفلسطينية أهمية من جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية عما ذكر و تطفي الظروف الاستثنائية التي تعيشها الأسر الفلسطينية أهمية أخرى لهذه المشروعات تجعلها احد الأدوات الهامة في تعزيز صمود الناس تحت الاحتلال حيث أنه لا يجوز الحديث عن المشروعات الصغيرة في فلسطين بمعزل عن الأوضاع السياسية و الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها فلسطين.

ويمكن تفسير ما تقدم بالدفع الكبير من المؤسسات الدولية باتجاه هذه المشروعات من خلال ما تقدمه هذه المنظمات و المؤسسات من أموال تشكل رأس المال لهذه المشروعات و التي تقدم على شكل هبات و منح و مساعدات للشعب الفلسطيني وهذا هو الفارق بين المشروعات الصغيرة في العالم التي يكون رأس المال فيها مقدما من إما جهات حكومية أو بنوك أو ما شابه على شكل قروضٍ مستردة و بشروط مختلفة عن شروط المنح المقدمة للمشروعات الصغيرة في فلسطين و التي في معظمها تكون من أجل مكافحة الفقر و الجوع و البطالة و إيجاد فرص عمل و زيادة الدخل و بالتالي المساهمة في إحداث تنمية مستدامة (صوراني ،2005).

لقد تطرقت بعض الدراسات لموضوع المشروعات الصغيرة حيث أكدت في معظمها على أهمية هذه المشروعات و مساهمتها في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الحد من الفقر و البطالة خاصة في الدول النامية و تؤكد على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في هذا المجال الذي يعتبر المشروعات الصغيرة بالنسبة له عمودا فقريا كما ذكرت الكثير من الدراسات ، و تعزي الكثير من الدول الصناعية المتقدمة ما وصلت إليه من ازدهار و نمو اقتصادي و تقدم إلى المشروعات الصغيرة التي تشكل نسبة كبيرة من المشروعات الاقتصادية في هذه الدول.

إن المساهمة العلمية لهذه الدراسة تكمن في مدى مقدرتها على تسليط الضوء على هذا النوع من المشروعات التي يقدمها إتحاد لجان العمل الزراعي لأول مرة كون ما قدم و درس سابقا كان لمشروعات مختلفة من حيث جهة التمويل فهنا يدور الحديث عن مشروعات يكون تمويلها منحة أو هبة من مؤسسات دولية عبر لجان العمل الزراعي أو المؤسسات الشبيهة إلى آلاف الأسر الفلسطينية التي تغط في فقر و بطالة عاليتين في الوقت التي كان مصدر التمويل في المشروعات الصغيرة الأخرى هو قروض مشروطة و بذلك فإن هذه الدراسة تأتي لتكمل جانب أخر غاب في الدراسات الأخرى الخاصة بالمشروعات الصغيرة و دورها في إحداث التنمية.

تعتبر عملية تحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و المهارات الحياتية من خلال المشروعات الصغيرة من أولويات منظمات العمل الأهلي في فلسطين و نظرا للارتفاع المطرد في عدد هذه المشاريع و كذلك في عدد المؤسسات الأهلية التي تنفذها كان من المهم الوقوف عند ما تقدمه هذه المؤسسات من مشاريع و أثرها من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية على ألاف الأسر الفقيرة و معرفة ما إذا كان ما ينفذ من مشاريع يساهم في تحسين الظروف المعيشية التي تبقي على كرامة الشعوب و تحفظ للأجيال القادمة حصتها في الموارد الطبيعية و بما أن القطاع الزراعي في الضفة الغربية يعتبر من أهم القطاعات وأوسعها ونظرا لتوفر المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية البعلية والمروية في الضفة، والتي تساهم في اعتماد الكثير من سكان الضفة على القطاع الزراعي في العمل و زيادة الدخل وجاء ذلك على وجه الخصوص بعد إقامة جدار الفصل العنصري ومنع الكثير من العمال من الدخول إلى داخل الخط الأخضر للعمل حيث لوحظ ازدياد واضح في عدد العاملين في القطاع الزراعي من خلال إقامة مشروعات صغيره في محاولة من خلالها لتوفير فرصة عمل أو أكثر و ذلك لمحاولة زيادة دخل هذه الأسر(كرزم ، 2007).

تأتي هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية للمستفيدين من خلال المشاريع التي تقدمها إحدى أهم المؤسسات الأهلية في الضفة و هي إتحاد لجان العمل الزراعي من وجهة نظر المستفيدين.

2.1 مشكلة الدراسة

بات من الواضح قيام مئات المنظمات الأهلية بتنفيذ عدد كبير من المشاريع المختلفة التي تستهدف الأف الأسر الفقيرة التي تقطعت بها السبل بعد اندلاع الانتفاضة الثانية و التي كانت بالكاد تتدبر

متطلبات الحياة اليومية قبل الانتفاضة و كانت معظم المشاريع التي نفذت وتلك التي تحت التنفيذ تقدم على أنها مشاريع تنموية تساهم في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية و توفير مصادر رزق لهذه الأسر المستهدفة بحيث تكون هذه المشاريع ذات ديمومة و استمرارية مع ضمان عدم العبث أو المس بحق الأجيال القادمة في الحياة و نصيبها من المصادر و الثروات الطبيعية خاص تلك غيرالمتجددة. و بناء عليه يمكن إبراز مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي: ما دور المشروعات الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في الضفة الغربية في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية من وجهة نظر المستفيدين.

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في جوانب عديدة وهي كمايلي:

- أهمية علمية: حيث تحاول الدراسة التطرق لموضوع هام يمس في جوهرة معرفة دور ما تقدمة مؤسسة لجان العمل الزراعي وهي بالتالي جزء من الذي تقدمة العديد من المؤسسات التنموية من اجل تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية للمستفيدن وهو الموضوع الذي طرح سابقاً من زاوية واحدة وهي زاوية معرفة وبيان اثر المشروعات الصغيرة التي يكون مصدر تمويلها يقدم على شكل قروض وليس منحة أو هبة كما هو الحال في المشاريع الصغيرة المقصودة في هذه الدراسة حيث أن رأس المال المقدم من لجان العمل الزراعي للمستفيدين هو منحة وهبة وهو موضوع تسعى هذه الدراسة لإتمامه كي يصبح دور المشروعات الصغيرة التي يكون تمويلها على شكل منح وعلى شكل قروض معروفاً ومعروف الفرق في الأثر بين الجانبين
- الأهمية التطبيقية للدراسة: إن المتتبع لواقع المشروعات الصغيرة التي تنفذها المؤسسات الأهلية في فلسطين يلمس الأهمية الكبيرى لهذه المشروعات ويلمس أيضا الحاجة دائماً لصياغة آليات عمل جديدة تكون مبنية على أسس علمية سليمة تساعد العاملين في مجال التنمية على تحديد وسائل وأدوات العمل.
- الأهمية المرتبطة بحدود الدراسة : حيث أن زمن إجراء الدراسة في فترة الانتفاضة الثانية و هي الفترة الأصعب من نواحي كثيرة وفي وقت تزداد فيه وتيرة المشروعات الصغيرة سواء التي يقدمها الاتحاد أو تلك التي تقدمها المؤسسات المثيلة الأخرى منذ العام ألفين وهي مرحلة جديدة في الحياة الفلسطينية، حيث أصبحت الحاجة إلى مثل هذه المشروعات اكبر في محاولة للاستجابة لبعض الاحتياجات التي فرضتها الظروف الجديدة المتمثلة

بالإغلاق والحصار وما رافق ذلك من زيادة في الفقر والبطالة ، كذلك يعتبر مكان إجـراء الدراسة هاما وهو هنا الضفة الغربية التي يعاني أهلها من أوضاع اقتصادية صعبة بـسبب ظروف الحصار التي يفرضها الاحتلال والتي تعاني أيضا من شح الموارد الطبيعية والتـي ازدادت بسببها أعداد المشروعات الصغيرة المقدمة لآلاف الأسر الفلسطينية فـي مختلـف أنحاء الضفة لكن رغم ذلك وبالتزامن مع ذلك ازدادت نسبة الفقر والبطالـة فـي مختلـف المناطق، من هنا تأتي الأهمية المكانية لهذه الدراسة فـالأرض الفلـسطينية واقعـة تحـت الاحتلال وهو ما يفرض تحدٍ من نوع آخر أمام التنمية، أما بالنسبة للأهمية المجتمع الـذي تتم دراسته حيث أن ما يقدم من مشروعات صغيرة يكون لأسر تعاني من ظروف صـعبة وقاسية فطبيعة المجتمع الفلسطيني يميل للعمل الجماعي (العمل الأسـري خاصـة فـي المشروعات الصغيرة الخاصة التي تديرها الأسرة، ولان ذلك يعطي أهمية إضافية للعنصر البشري الذي يعتبر المكون الأساسي والمحرك الرئيسي لأحداث التنمية بكل أنواعها وعليـة فان الدراسة ستعمل على تحديد أدوات تعزيز مقومات التنمية وخاصة ما يتعلـق بالعنـصر البشري.

- الأهمية الشخصية: حيث تمثل هذه الدراسة أهمية شخصياً للباحث وبحكم كونه المتابع لسير تنفيذ المشاريع في إتحاد لجان العمل الزراعي وهذا المستوى يحتاج لتحديث دائـم لآليـات وأدوات العمل من اجل تصميم برامج ومشاريع تلبي حاجة الناس المـستهدفين مـن هـذه المشاريع و تحديد المشاريع التي يجب التركيز عليها و تحدث تنمية حقيقية.

4.1 مبررات الدراسة

تستند هذه الدراسة على مبررات منها:

- تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها الإتحاد، وواقع عملها، والصعوبات التي تواجهها.
- توضيح أهمية المشاريع الصغيرة في المساهمة في إحداث تنمية المستدامة.
- إيجاد وسائل لتعزيز قدرات المشاريع الصغيرة، وتطويرها بما يضمن استمرارية عملهـا، وتقديمها خدمات أفضل.
- اتجاه الأسر الفلسطينية الفقيرة نحو إيجاد فرص عمل جديدة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

5.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في هدف رئيس ومجموعة من الاهداف الفرعية. اما الهدف الرئيس فهو التعرف على دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها اتحاد لجان العمل الزراعي في الضفة الغربية في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية. اما الاهداف الفرعية فتمثلت فيما يأتي:

- دور المشاريع الصغيرة في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية للمستفيدين من خلال المجالات التي يعمل بها الإتحاد و كالتالي: المجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، ومجال المهارات الحياتية.
- التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية وفقا للعديد من المتغيرات: (المستوى التعليمي ، العمر ، الجنس ، المهنة ، الدخل ،الموقع ، توفير فرص عمل).
- التعرف على واقع المشاريع الصغيرة من حيث أنواعها وأشكالها والجهات الممولة لها ومعايير تنفيذها....).
- التعرف على آليات مساهمة هذه المشاريع في مجالات التنمية المحتملة في دعم مقومات تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية وفي أضعاف معيقاتها.

6.1 أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة في سؤال رئيس ومجموعة من الاسئلة الفرعية. اما السؤال الرئيس فهو ما دور المشروعات الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية من خلال المجالات التنموية (الاقتصادية و الاجتماعية و المهارات الحياتية) ؟.

اما الاسئلة الفرعية فتمثلت فيما يأتي:

- هل يختلف دور المشاريع التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية وفقا لمتغيرات الجنس و العمر و المستوى التعليمي و المهنة ؟

- هل يختلف دور المشاريع التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية للمستفيدين في الضفة الغربية وفقا لمتغيرات الدخل و الموقع وعدد فرص العمل المتوفرة ؟

7.1 فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يأتي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابي لاجابات المبحوثين في دور المشاريع التي ينفذها اتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابى لإجابات المبحوثين في دور المشاريع التي ينفذها اتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابى لاجابات المبحوثين في دور المشاريع التي ينفذها اتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين تعزى لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابى لاجابات المبحوثين في دور المشاريع التي ينفذها اتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين تعزى لمتغير الدخل
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابى لاجابات المبحوثين في دور المشاريع التي ينفذها اتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين تعزى لمتغير الموقع
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابى لاجابات المبحوثين في دور المشاريع التي ينفذها اتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين

الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية من وجهـــة نظـــر المستفيدين تعزى لفرص العمل

8.1 هيكلية الرسالة

جاءت الدراسة موزعة في خمسة فصول كما يأتي:

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
الفصل الثاني : الإطار النظري و الدراسات السابقة
الفصل الثالث : المنهج و الإجراءات
الفصل الرابع : تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها
الفصل الخامس : أهم الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري و الدراسات السابقة

1.2 مقدمة

هناك اهتمام عالمي ملحوظ بالمشروعات الصغيرة، وتحاول مؤسسات محلية ودولية تحديد تعريف وتصنيف لهذه المشروعات لكل دولة ولكل قطاع اقتصادي على حده .هذا الاهتمام نابع من الإيمان الشديد بأهميتها وبمساهمتها الملموسة في التنمية ولخصائصها ومميزاتها التي تسهل إنشائها وتجعل منها هدفًا ومصدرًا للدخل لجميع فئات المجتمع ولأنها تفتح الأبواب أمام العاطلين وذوي الدخل المحدود و الفقراء و أصحاب الأسر الممتدة و الكبيرة. ولهذا كان هناك تبني من قبل الكثير من المؤسسات المحلية و الدولية لهذا النوع من المشاريع التي تصنف على أنها مشاريع اقتصادية صغيرة ولتطوير البيئة الاقتصادية الملائمة لها، وخاضت معظم الدول تجارب كبيرة في هذا المجال وحاولت الاستفادة من كل تجربة سبقتها بالنجاح، وتجاوز أخطائها أو إخفاقاتها.

يسلط هذا الفصل الضوء على جانبين أساسيين من موضوع البحث، الأول يهتم بتعريف المشروعات الصغيرة وأهميتها في التنمية من خلال خصائصها، والثاني يوضح طرق دعم المشروعات الصغيرة

2.2 تعريف المشروعات الصغيرة

قبل البدء بتعريف المشروعات الصغيرة لا بد من التفريق بين نوعين من المشاريع الصغيرة الأول هو الذي يكون رأس المال فيه على شكل قرض و هو يكون مشروعا منظما أكثر من غيره من المشروعات الصغيرة و هو مسجل لدى الجهات القانونية في غالب الأحيان ويعمل فيه عدد من

العمال يتفاوت عددهم حسب حجم المشروع في حين فإن المشروعات الصغيرة الأخرى و هو النوع الثاني من المشاريع الصغيرة يكون رأس المال فيه مقدما على شكل منحة أو هبة من الجهة الداعمة و هو في غالب الأحيان غير مسجل و يكون العاملين فيه هم أفراد الأسرة المستفيدين من هذا المشروع. وعليه فإن النوع الأول من المشاريع الصغيرة وبرغم أهمية الموضوع وتداوله بشكل كبير منذ عدة سنوات إلا انه ليس هنالك تعريف موحد للمشروع الصغير، ويعود ذلك لاختلاف المنهج والمعيار المعتمد في التعريف،كما أن التداخل الكبير في معايير التصنيف وصعوبة الفصل بينها يزيد صعوبة التوصل لتعريف معتمد حتى عند اختيار المعيار فإنه يجب اخذ ظروف وخصائص كل دولة بعين الاعتبار، إذ أن هنالك فروقات جذرية بين الدول بالخصائص والظروف والإمكانيات ومراحل التقدم الصناعي والتكنولوجي فيها.

يعود تعدد التعريفات كذلك إلى وجود عدة أنشطة وقطاعات اقتصادية، حيث أن ما يوصف بالصغير في النشاط الخدمي مثلا قد لا يكون كذلك في الصناعات التحويلية والاستخراجية، لذلك فان بعض الدول لجأت أحيانًا لوضع تعريفات ومعايير لكل قطاع اقتصادي على حده.

بشكل عام تم اعتماد منهجين رئيسيين :الكمي والوصفي، حيث يعتمد المنهج الكمي عدة معايير :عدد العمال، رأس المال المستثمر، القيمة المضافة وحجم المبيعات ، أما المنهج الوصفي فيعتمد المعايير التالية :الطريقة المتبعة بالإدارة، وحجم الاستقلالية للمشروع، وفردية وشمولية الإدارة.

في تعريف للاتحاد الأوروبي حول المشاريع الصغيرة والذي تبناه الباحثون بشكل واسع، استعمل التعريف عدد العاملين كمعيار لتصنيف المشاريع على أساس الحجم بغض النظر عن القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه . يميِّز هذا التصنيف بين ثلاث فئات كما يلي (جدول 1.2):

جدول 1.2: تصنيف المشاريع حسب عدد العمال

فئة المشروع	عدد العاملين
مشاريع صغيرة جدا	9-0
مشاريع صغيرة	99-10
مشاريع متوسطة	499-100

كما عرفت الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية (USAID) المشاريع الصغيرة جدا بأنها تشغل عشرة مستخدمين أو أقل إلى جانب مجموعة من الخصائص النوعية الأخرى ،وفي دراسة للمعهد العربي

للتخطيط بالكويت (خضر، 2001) قسمت المشروعات الصغيرة و على أساس حجم النشاط إلى:

- المشروعات الصغيرة جدا (MICRO)التي تشغل أقل من 5 أشخاص وتستثمر أقل من 5000 دولار أمريكي.
- المشروعات الصغيرة (SMALL) التي تشغل من 5-15 أشخاص وتستثمر أقل من 15000 دولار أمريكي.
- المشروعات (MEDIUM) التي تشغل من 16-25 شخصا وتستثمر من 15000 - 25000 دولار أمريكي.

وبعيدا عن المعايير الكمية هنالك عدة تعريفات للمشروعات الصغيرة و منها:

- يعرف ستينفهوف (1978) مقتبسا من القانون الأمريكي بأنه العمل" الذي يملك ويدار بشكل مستقل، ولا يستطيع أن يتحكم في السعر في سوق السلعة التي يبيعها أو الخدمة التي يقدمها."
- ويعرف كذلك بأنه المشروع المستقل الذي يديره مالكه، ويحمل مثل هذا المشروع الخصائص التالية :غياب القدرة السوقية الفردية، عدم القدرة على الوصول إلى سوق الأسهم من أجل التمويل، بنية إدارية غير تفاضلية، المدير المالك هو الذي يتخذ جميع القرارات (ناصر،1999).
- وفي تعريف آخر وهو ينطبق على النوع الأخر من المشاريع الصغيرة المشار له سابقا، عرف بومباك (1989) على انه" العمل الذي يديره أصحابه بشكل فعال، ويحمل الطابع الشخصي بشكل كبير، ويكون محليا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل فيها أي انه يعتمد على السوق المحلي في تسويق منتجاته، وله حجم صغير نسبيا في القطاع الذي ينتمي له، ويعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه.

إلا أن التعريفات التي تعتمد المعايير الوصفية لا تحل كليا مشاكل المعايير الكمية عند تصنيف المشاريع إلى فئات الحجم المختلفة (صغيرة، ومتوسطة، وكبيرة) وبالتالي لابد من استخدام معايير كمية بالرغم من عيوبها سالفة الذكر(مكحول، 2003).

مما سبق يمكن تعريف المشروعات الصغيرة اجرائيا بأنها المشاريع المستقلة التي يملكها شخص يتمتع بكامل حقوق إدارتها، ومع الأخذ بعين الاعتبار عدد العاملين في هذه المشاريع (1-5) أشخاص وأسلوب الإنتاج المستخدم وحجم رأس المال المستثمر بحيث يتراوح بين (1000 - 7000)دولار ونوع القطاع الاقتصادي العاملة فيه

1.2.2. خصائص المشاريع الصغيرة:

من المعروف أن معظم المؤسسات والمشاريع الإنتاجية الكبيرة بدأت كمؤسسات صغيرة وغير رسمية أحياناً ثم تطورت إلى ما هي عليه الآن (مقداد، 2002) ولعل هذه إشارة واضحة إلى أن البدء بالمشاريع الصغيرة قد يشكل أساسًا مناسبًا للتنمية المستدامة خصوصًا في بلدان العالم الثالث وهذا يقود الدراسة بداية لذكر خصائص المشاريع الصغيرة التي تجعلها ذات أهمية في الاقتصاد. وتمتاز هذه المشروعات عن غيرها من المشروعات بعدة خصائص تجعلها محل اهتمام للمجتمعات المختلفة وهذه الخصائص هي-:

- انخفاض قيمة رأس المال لها:حيث تستخدم المشروعات الصغيرة تقنية أقل تعقيدا من مثيلاتها الأكبر حجمًا في القطاع نفسه، وهذا يعطيها كثافة رأسمالية أقل ويزيد اعتمادها على عنصر العمل ، هذه الخاصية تؤكد أن مصدر التمويل في معظم الأحيان يمكن أن يكون ادخارا شخصيا، وأن تمويل هذه المشروعات في الأغلب يكون محليا.
- المستفيد (رب الأسرة) هو مدير المشروع: المستفيد الذي هو مالك المشروع الصغير هو الذي يتحمل المخاطرة المختلفة للمشروع من إدارة و تسويق و غيرها بكامل مستوياتها، كذلك فهو منخرط بشكل كامل في العملية الإنتاجية، وهذا يقلل المصاريف الإدارية والمحاسبية ويزيد الاهتمام الشخصي بالمشروع.مما يزيد من فرص نجاح المشروع.
- محلية المدخلات و الإنتاج : عادة ما تستخدم هذه المشروعات مدخلات إنتاج محلية و متوفرة في الأسواق المحلية في نفس منطقة المشروع، وهذا يوفر بشكل ما تكاليف النقل والاستيراد التي تتكبدها المشروعات الكبيرة ، كذلك فإن إنتاج هذه المشروعات هو عادة ما يكون سلع موجهة للسوق المحلي، وبهذا فهي توفر البدائل عن المنتجات الأخرى كونها مفضلة من قبل المستهلكين لأنها تنتج بمعرفتهم وأمام أعيونهم، وبأسعار تتوافق مع قدرات المستهلك الشرائية، هذه السلع والخدمات تلبي احتياجات متباينة لدى الأفراد على عكس المشروعات الكبيرة التي لا تتوفر فيها هذه المرونة في المنتجات ، لكن هذا يمنع المشاريع الصغيرة من بعض المزايا الأخرى مثل الإنتاج النمطي وبالتالي تقلل من حصتها في السوق وتضعف من قدرتها التنافسية أيضًا.

على الرغم من بعض السلبيات التي تتصف بها المشاريع الصغيرة، إلا أن مزاياها تفوق سلبياتها بكثير .وهي مزايا تتوافق مع ظروف المناطق الفلسطينية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة و الفقر نتيجة الحصار و الاحتلال المتواصل منذ أكثر من أربعين عاما فهذه المشروعات ذات دور

بارز في رفع الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تنوع الإنتاج . كما توصف المشروعات الصغيرة بأنها العمود الفقري للاقتصاد الوطني وبخاصة في الدول النامية ومصدر لتوليد الناتج القومي وفي الدول المتقدمة فإنها تساهم بأكثر من 40 % من الناتج القومي (غانم، 2005).

ولهذه المشروعات مجال واسع في التوظيف الذاتي بشكل خاص، وفي حل مشكلة الخريجين العاطلين عن العمل .على سبيل المثال فإن المشروعات الصغيرة تعتبر محركا رئيسيا في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة، حيث أنها مسئولة عن 75 % من مجمل الوظائف الجديدة، وفي الأردن فإنها تستوعب أكثر من 30 % من قوة العمل الجديدة في السوق وتساهم الصناعات الصغيرة بحوالي 30 %من مجمل الإنتاج المحلي الصناعي (بدر،1993) تمثل المشروعات الصغيرة نسبة كبيرة من المنشئات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل النمو المختلفة، وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار، في مصر تشكل هذه المشروعات 95% ، وفي تونس 42% ، وفي المغرب 50% ، من إجمالي المشروعات، وهذا لا يختلف كثيرًا عن باقي البلدان.

ومن الأعمال المهمة ضمن المشاريع الصغيرة في كثير من بلدان العالم و في فلسطين في كثير من الأحيان أعمال التعاقد من الباطن والذي يعرف بأنه اتفاق بين وحدتين يقوم بناء عليه المورد بتزويد المتعاقد من الباطن بالمواد اللازمة على أن يقوم المتعاقد بإنهاء المهمة المطلوبة، ليقوم المزود الأصلي بعملية التسويق (مقداد، 2002) وهذا يمكن أن يكون بين مشروعين صغيرين أو بين مشروع صغير وآخر كبير .هذا بحد ذاته تفاعل داخل السوق يحتاج المتعاقد من الباطن إلى كثافة عمالية لإنجاز دوره .

إن معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت بوضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعد هذه المشروعات وتعمل على ازدهارها، بتوفير بيئة اقتصادية صحية لأن هذه المشروعات تواجه بطبيعتها مشاكل خاصة بها تختلف عن مشاكل المنشئات كبيرة الحجم.

2.2.2. أهمية المشاريع الصغيرة:

تتمثل اهمية المشاريع الصغيرة فيما يأتي:

- يلعب هذا النوع من المشاريع دورا مهما في التنمية في معظم البلدان و خاصة بلدان العالم الثالث حيث تنبع أهمية هذه المشاريع من الأتي: مصدر لخلق فرص عمل جديدة: فمع الأخذ

بالاعتبار حجم رأس المال المستثمر نجد أن هذه المشروعات قادرة على خلق فرص عمل أكثر مقارنة بالمشروعات الكبيرة في بعض المجالات، بعبارة أخرى، إن خلق فرصة عمل في المشروع الصغير هي أقل تكلفة من مثيلاتها في المشروع الكبير(Fan، 2003).

- استغلال المدخرات البسيطة : فبدلا من اكتناز المدخرات الصغيرة لدى الأفراد، في محاولة سعي للبحث عن فرصة استثمار ضئيلة أو بقاء المدخرات حتى تتآكل قيمتها بالتضخم أو انخفاض القيمة الشرائية يتم استغلالها في مشروع خاص منتج أكثر جدوى في الأغلب.
- ويذكر عبد الرحمن (1988) أنه على ضوء شح رؤوس الأموال ومن منطلق تخصيص الموارد تخصيصًا عقلانيًا، فإنه يجب بعثرة رؤوس الأموال المستغلة في المشروعات الكبيرة في بداية مرحلة تنموية على عدد كبير من المشروعات صغيرة الحجم والتي يمكن أن تحقق أداء اقتصاديًا مرضيًا باعتمادها على استخدام الأيدي العاملة بكثافة، مع الاقتصاد في استخدام رأسمال بدلا من تبديد فعالية رؤوس الأموال.
- تغذية المشروعات الكبيرة والتكامل معها :في كثير من الأحيان يعتمد على المشاريع الصغيرة في تزويد المشروعات الكبيرة باحتياجات ولوازم وخدمات متعددة حيث تكون تكلفة إنتاجها في المشروع الكبير مرتفعة، أو يحتاج إنتاجها لإنشاء خط إنتاج جديد أو فرع جديد وهذا ليس ذا جدوى اقتصادية بالنسبة لها، مما يوضح أهمية العلاقة التكاملية بين المشروعات من فئات الحجم المختلفة في الأنشطة الاقتصادية خصوصًا في قطاع الصناعة (الوكالة الدنمركية للتجارة والصناعة، 2000).
- عامل مساعد للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: فالمشروعات الصغيرة فرصة مفتوحة لمن لا يملكون مصدرًا للدخل أو قدرات أكاديمية أو علاقات تمكّنهم من إنشاء أعمال كبيرة أو إيجاد وظائف ملائمة وهذا لا يجوز الاستهانة به إذ انه يدمج أفراد غير فاعلين في سوق العمل ويدمج العمال غير المهرة في العملية الإنتاجية .(هوربرت، ماتثي، 2003).
- حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة :فهي فرصة لأصحاب المهارات والإبداعات الذين يملكون قدرات مالية محدودة لعمل مشروع يوظف أفكارهم، ومن ثم يبدأ المشروع بالنمو بشكل متواصل ومنتظم ليصبح مشروعًا ذا مساهمة إنتاجيه وتوظيفية في الاقتصاد. (Commission of the European Communities، 2005) .
- القدرة على التكيف: للمشروعات الصغيرة قدرة على تغيير خطوط إنتاجها بسهولة بما يلائم توجهات السوق أو الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لمعطيات المرحلة، فكلما كان حجم المشروع اصغر كلما كان من السهل التشكل بما يلائم السوق،على عكس المشروعات الكبيرة التي يشكل التغيير لها خسارة كبيرة وتكلفه مرتفعة تناسب حجمها .وبالتالي فإن لهذه المشروعات أهمية كبيرة في الاقتصاد الذي يعاني من تقلبات مستمرة.

- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي التنموي : لصغر ومحدودية مدخرات المرأة في مجتمعاتنا بشكل عام، ومحدودية البدائل أمامها في السوق كذلك، فان المشاريع الصغيرة تعتبر آلية هامة لتساهم المرأة بالإنتاج بنطاق واسع وفعال (نوفيب،1992).
- ورشة لتطوير الكفاءات الإدارية والفنية: فهي نقطة الانطلاق لمن لا يملكون قدرات إدارية وفنية عالية، ويقومون من خلال مشروعات صغيرة بتطوير كفاءاتهم الإدارية والفنية من خلال خبرات تطبيقية في الإنتاج والتسويق والإدارة، وبالذات المهارة الفنية للعمل نفسه كتخصص، يمكنهم هذا مستقبلا من التطوير في المشروع والدخول لمستويات أكفأ في الإنتاج.
- إقامة التوازن الصحي بين معدلات النمو الاقتصادي في المناطق الريفية والمدن إن هذه المشروعات تساهم في حل مشكلة البطالة الموسمية في قطاع الزراعة، الأمر الذي يتيح فرصة اكبر للاستفادة من قوة العمال في الريف ورفع مستوياتهم المعيشية للسكان كما أن تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية يحد من تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة وبالتالي يبقى القطاع الزراعي في الريف نشطاً ويقلص توجه العمالة إلى الوظائف الخدمية والتجارية الصناعية (عبدا لرحمن، 1988).

3.2.2. طرق دعم وتطوير المشروعات الصغيرة:

تطرقت الدراسة فيما سبق إلى الأهمية والأثر الايجابي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد بشكل عام وبشيء من الإيجاز، من هنا نجد أنه من الأهمية بمكان أن تتطرق الدراسة أيضًا إلى الطرق والاستراتيجيات الداعمة والمطورة لهذه المشروعات أخذه بعين الاعتبار خصوصية هذه المشروعات وتميزها عن المشروعات الكبيرة هذه الخصوصية تتمثل في أن هذه المشروعات تحتاج إلى ظروف خاصة بها، وتواجهها مشاكل ومعوقات خاصة بها ومرتبطة بطبيعتها.

وقد اهتمت الدول بهذه الظروف وتبنت خططًا متعددة سواء كانت مرحلية او دائمة لدعم هذه المشروعات وكان لابد من مراعاة الخصوصية التامة لجميع ظروف وإمكانيات كل دولة من هذه الدول ، كما أن عدة مؤسسات غير حكومية أخذت على عاتقها دعم هذه المشروعات، كذلك فان مؤسسات الإقراض والتمويل كان لها دور أساسي في دعم هذه المشروعات وليس من الصحيح الفصل بين الجهات المتعددة في الاستراتيجيات، إذ أن جميع الجهات سواء الرسمية وغير الرسمية تلعب دورًا تكامليًا وفعالا في هذا النطاق وليس من السهل وضع جميع مسؤولية الدعم على عاتق المؤسسات الحكومية فقط وتتلخص طرق الدعم والتطوير للمشروعات الصغيرة حسب تجارب الدول المختلفة بما يلي:

- توفير بيئة قانونية مؤاتية ومحفزة :يقع على عاتق الجهات الحكومية سن تشريعات وقوانين مناسبة تساهم وتشجع وتدعم المنشئات ذات الإمكانيات المحدودة، فمن المهم بمكان أن تعمل المؤسسات الحكومية على وضع قوانين لتشجيع الاستثمار تحتوي بنودًا تشجع المشروعات الصغيرة بحد ذاتها، بشكل يوازي قوانين تشجيع الاستثمار للمشاريع الضخمة والأجنبية، فالمشروعات الصغيرة و ليست أقل أهمية من المشروعات الكبيرة .وهذه القوانين الخاصة بالمشروعات الصغيرة هي مفتاح التشجيع والدعم الأولي للمشروعات، ونذكر منها على سبيل المثال (جلود فنجر، بيرين،2001):

  - الإعفاء الضريبي للسنوات الأولى للمشروع.
  - تسهيل ترخيص وتسجيل المشروع.
  - عمل قوانين تقلل الفائدة على القروض التمويلية للمشروعات الصغيرة.

- توفير بنية تحتية ملائمة: إن من الضرورة توفير بنية تحتية وتجهيزات وخدمات ومصادر الطاقة والمياه والطرق والمواصلات ومساحات كبيرة من الأراضي لإقامة مناطق صناعية وتجارية، ومعارض لهذه المشروعات على أن تتوفر الإمكانيات الملائمة حسب طبيعة النشاط وتخصصه وحجمه وتنوعه، هذه الطريقة تقلل من تبعثر بعض المشاريع داخل المناطق السكنية وتقلل من انعزالها دون رعاية خصوصا الصناعية منها، كما أنه يجب إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية في كل فترة بشكل دوري، والاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال (الوكالة الدنمركية للتجارة والصناعة، 2000).
- توفير التمويل والإقراض للمشاريع الصغيرة: إن من ميزات المشروعات الصغيرة حاجتها للتمويل المحدود نسبيا مقارنة بغيرها من المشروعات، إلا أن هذا التمويل على تواضعه يكون أحيانًا غير متاح لدى الأفراد الذين لا يملكون عملا يوفر لهم دخلا.كما أن بعض المشروعات قد تحتاج إلى تطوير أو توسعة وهذا يتطلب تمويلا إضافيًا. من هنا فإنه لابد من إيجاد مصادر تمويل للمشروعات، من خلال توفير تسهيلات ائتمانية للمشروعات الصغيرة وإيجاد مؤسسات إقراض متخصصة من بنوك وهيئات وغيرها. هذا المجال بالذات يتطلب تدخلا من القطاع العام ومؤسساته المختلفة ذات الاتصال المباشر بالبنوك ومؤسسات الإقراض، كما يتطلب توجيهًا لتسهيل التمويل والإقراض مقابل تسهيل من قبل الدولة للضرائب على هذه القروض والتسهيلات، وتشجيع المؤسسات والهيئات والمنظمات غير الرسمية والدولية على توفير خدمات مالية، وضمانات وقروض لأصحاب المشروعات الصغيرة ومن الطرق العملية في ذلك والمناسبة لعقلية البنوك والنظام المصرفي، أن تُؤَمن الدولة على هذه القروض أو تتكفل

بسدادها للبنك أو غيره في حالة عجز صاحب المشروع عن سدادها (جلود فنجر، بيرين، 2001).

- إنشاء مؤسسة متخصصة بالمشاريع الصغيرة: مع أن الجهات الحكومية وغير الحكومية تساهم في دعم هذه المشاريع ولها دور كبير في ذلك، إلا أنها أحيانا تتداخل وتتصادم من حيث الأساليب والسياسات المتبعة، عدا عن أنها قد تُهمل بعض التفاصيل المهمة لهذه المشروعات، وبالتالي فإنه من الطبيعي بل ومن الأساسي إنشاء مؤسسة متخصصة في شؤون واحتياجات هذه المشاريع، فمن غير المجدي عمل خطط محدودة الزمن لمتابعة المشروعات، بل يجب عمل جداول زمنية وخطط متتابعة وواقعية يؤكد ديمومة دعم المشروعات .ومن غير المنطقي أن نعتمد فقط على بعض البرامج والآليات المتبعة من قبل الوزارات أو المؤسسات لوحدها، خصوصا أنها تحمل على كاهلها أعباء أكبر وأهم من المشروعات الصغيرة مع الإشارة لأهميتها. إن إنشاء مؤسسة متخصصة ليس لها اهتمام إلا بالمشروعات الصغيرة يؤكد ديمومة طرق الدعم والرعاية والتشجيع للمشروعات، ويمكن أن تقوم المؤسسة بتقديم الدعم في المجالات التالية:(Fan، 2003).

  - عمل توعية بأهمية المشروعات الصغيرة ومميزاتها، لتشجيع الأفراد على إيجاد مصادر دخل لهم ولأسرهم بطرق بناءة وذات فاعلية اقتصادية.
  - تقديم خدمات واستشارات إدارية وتسويقية، لمساعدة أصحاب المشروعات على الإدارة والقيادة التسويقية لمنتجاتهم، كما أنه بإمكان المؤسسة عمل معارض تسويقية للمنتجات والخدمات، وتقديم شروح وإيضاحات حول المشروعات الموجودة والمقامة فعليا، وعمل مسوحات إحصائية دورية لها.
  - تقديم دراسات وإرشادات حول الاستثمار الأنسب وحاجات السوق والمكان والآلية المناسب للإنشاء.
  - القيام بدور الوسيط بين الأفراد ومؤسسات التمويل والإقراض ومحاولة توفير التمويل للمشروعات.
  - عمل دراسات وأبحاث عن المشروعات الصغيرة لمتابعتها وإيجاد الخلل في بعض السياسات، وإيجاد حلول منطقية تطبيقية لبعض المشاكل التي تواجه المشروعات .
  - تمثيل المشروعات وأصحابها بشكل رسمي أمام الجهات المتعددة والدفاع عن مصالحها، وتحديد واجباتها، وإيجاد طرق التسهيل المتاحة وبلورتها بشكل تطبيقي كقوانين وإجراءات خاصة بها.

- عمل برامج للتدريب المهني لأصحاب المشروعات القائمة والمتوقعة، وإطلاعهم على التطورات والتقنيات الحديثة التي تساعدهم في تقديم منتجاتهم وخدماتهم بكفاءة.
- حماية منتجات وخدمات هذه المشروعات من منافسة المنتجات والخدمات المستوردة، وإيجاد سياسات تشجيعية للإنتاج المحلي والخدمة المحلية.
- عمل توعية داخل أفراد المجتمع لتغيير العقلية التقليدية التي ترغب في وظائف حكومية وإقناعها بأهمية المشروعات الصغيرة للأفراد والمجتمع، وأنها تدر دخلا اكبر للأفراد.

- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة : إن أهم المشكلات التي يمكن أن تواجه المشروعات الصغيرة هي من المشاكل التي تواجه الاقتصاد نفسه، مثل صعوبة توفير مواد خام أو صعوبة نقلها، وصعوبة وصول المنتجات إلى الأسواق والى المحافظات الأخرى والخارج، هذه المشكلات يتم معالجتها من خلال إصلاحات اقتصادية عامة وشاملة بحيث تواجه الواقع الاقتصادي الموجود، وهي بالتأكيد تنعكس على المشروعات باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد نفسه.

أما بالنسبة للبيئة الاجتماعية، فإن بعض المجتمعات لديها عادات وتقاليد تجعلها غير مهتمة بمثل هذه المشروعات، باعتبارها شيء غير معتاد وليس لها ميزات الوظائف الحكومية أو وظائف القطاع الخاص، كما أنها أحيانا تواجه معارضة ما يسمى" بثقافة العيب"، وهذا يجب معالجته بالتوعية وبيان الأهمية التي تنطوي على المشروعات على المستوى الشخصي والعام،ويمكن أن يتم ذلك من خلال أمثلة وتجارب سابقة لأشخاص في نفس المجتمع ولهم نفس التقاليد،والتالي فإنه يترتب على ما سبق ضرورة التوجيه الاجتماعي للأفراد بضرورة التخلي عن بعض التقاليد والمعتقدات الخاطئة (الوكالة الدنمركية للتجارة والصناعة، 2000).

- إنشاء حاضنات تكنولوجية :تعتبر هذه الطريقة من أحدث الطرق لدعم المشروعات الصغيرة، حيث تساعد هذه الحاضنات الراغبين في بدء مشروعاتهم الخاصة، وتحتضن المشروع لفترة معينة، وتطبق السياسات والإرشادات المناسبة للمشروع من وجهة نظر الباحثين والمبتكرين، والذين بذلك يضعون أبحاثهم في محك التطبيق الواقعي(European Communities، Commission 2005).
- التنظيم التعاوني : يعد التنظيم التعاوني أحد الصيغ التنظيمية لمعالجة مشكلات وعقبات تطوير المشروعات الصغيرة في الدول النامية، وتبرز أهمية التعاون بين المشروعات الصغيرة في تجميع الوحدات الإنتاجية المبعثرة في وحدات كبيرة من خلال إنشاء جمعيات تعاونية في

مجالي الإنتاج والشراء، إن التعاون بين الأعضاء سيوفر الحوافز لرفع مستوى الإنتاجية لهذه المشروعات (عبد الرحمن، 1988).

4.2.2. واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين

يختلف الواقع الفلسطيني عن غيره من الدول في العالم حيث تتسم الحالة الفلسطينية بخصوصية تميزه عن غيره من اقتصادات البلدان العربية.

- الإقتصاد الفلسطيني والمشروعات الصغيرة: فقد ساهمت الظروف السياسية في الأراضي الفلسطينية في إحداث تشوهات واختلالات هيكلية في البيئة الاقتصادية، أرغمت كلا من الضفة وقطاع غزة على التكيف مع الأوضاع الجديدة المفروضة عليها ، فمنذ عام 67 تعرضت الضفة الغربية وقطاع غزة لظروف قسرية ناتجة عن الاحتلال سلبت قدرتهما على النمو والتطور باستقلاليه، بعيدا عن الدوران في فلك الاقتصاد الإسرائيلي، الذي يتحكم بكافة لموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية في المناطق المحتلة، كل ذلك عبر عن ارتباط وثيق بالاقتصاد الإسرائيلي مما عمق من حالة التبعية الاقتصادية والعلاقات غير المتكافئة.
- جعلت التبعية الاقتصاد الفلسطين مصدرا للأيدي العاملة الرخيصة في سوق العمل الإسرائيلي، وسوقا استهلاكيا لمنتجاتها، عدا عن فرض قيود عديدة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، مما أوجد اقتصادًا بدون أسس يرتكز عليها أو حتى فعاليات اقتصادية تمكنه من أن يعتمد على ذاته في المستقبل.

ومنذ عام 1994 بدأت مرحلة جديدة في حياة الشعب الفلسطيني عموما وهي بداية الحكم الذاتي ومجيئ السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة خصوصا، وكان الهدف بداية تقليص أثار التبعية الاقتصادية ومحاولة تقويم الهيكل الاقتصادي وتفعيل الأنشطة الاقتصادية المحلية أو خلقها من جديد في بعض المجالات. وكان الهدف الأساسي عموما الحد من مشكلة البطالة تنمية القطاعات الاقتصادية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، ليصب هذا كله في التحول من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع منتج يلبي الاحتياجات السوقية من السلع المحلية على أن يستمر بالتطور والثبات والنمو وفق سياسات وخطط تنموية متتالية.

وما لبث الاقتصاد الفلسطيني أن تحرر جزئيا من قوقعة التبعية والحصار التنموي، حتى بدأت إنتفاضة الأقصى عام 2000، والتي قيدت الاقتصاد بشكل أكبر وأشد وأصبحت الخسائر تتفاقم و تراكم التشوهات الهيكلية للاقتصاد، وعادت التبعية تترسخ من جديد فلم يبق أمام المستهلكين إلا العودة

للبضائع الإسرائيلية، و قد ادى ذلك الى انقطاع الدخل للعديد من العاملين في إسرائيل والمستوطنات أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وقد انعكست خصوصية الاقتصاد الفلسطيني على الهيكل الاقتصادي بالتعقيدات والإشكاليات المتعددة، مما يؤكد بشكل تلقائي وسريع الحاجة إلى وضع خطة تنموية تجاوبا مع متطلبات هذه المرحلة من خلال إستراتيجية للتأقلم الحذر في ظل التقلبات المستمرة والحادة.

خلال السنوات الماضية شهد الاقتصاد الفلسطيني حركة متعرجة في سلوك الاقتصاد، مما صعب همة تطبيق خطط تكفل التطور والنمو الاقتصادي وفق مفاهيم وآليات اقتصاد التقشف والصمود الأمر الذي زعزع ثقة الشعب والقطاع الخاص في الداخل والمستثمرين في الخارج (الصوراني، 2004). من هنا فإنه لابد من إلقاء الضوء على نقاط القوة والضعف للاقتصاد الفلسطيني للتعرف على الفرص والأخطار التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني للتمكن من عرض رؤية اقتصادية مرتبطة بالواقع الفلسطيني (عبدا لله، 2005).

- نقاط القوة في الإقتصاد الفلسطيني وعلاقة ذلك بالمشروعات الصغيرة:

- تركيبة سكانية ملائمة وقوة عمل مدربة وماهرة : إن تركيبة الشعب الفلسطيني يغلب فيها عنصر الشباب أي أن الأغلبية لديها القدرة على تقبل التغيير والقدرة على التعلم واكتساب المهارات واستيعاب التكنولوجيا الحديثة. كما أن القوة العاملة الفلسطينية تتمتع بمستوى تعليمي ومهني عال نسبيا يسهل اندماجها بالصناعات الجديدة والتي تعتمد تكنولوجيا عصرية.
- قاعدة جيدة لرأس المال البشري الفلسطيني: كان رأس المال البشري متميز لدى الشعب الفلسطيني، وعلى الأرجح سيكون كذلك في المستقبل أيضا، فقد حرم من الجزء الأكبر من مصادره وثرواته و بالتالي أصبح العنصر البشري هو الاستثمار الرئيسي .وتم توجيه كل طاقات الأسر والمؤسسات الأهلية في تقديم خدمات التعليم بشكل مدعوم وواسع نسبيا للأفراد
- مخزون الخبرات ورؤوس الأموال لدى الجاليات والتجمعات الفلسطينية في الخارج: حيث يقطن في الخارج نحو خمسة ملايين نسمة يمكن الاستفادة منهم كمصدر لرأس المال المادي والبشري ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير وفتح أسواق خارجية للمنتجات الفلسطينية، وجذب استثمارات أجنبية.

- حيوية المجتمع المدني الفلسطيني ومخزون رأس المال الاجتماعي: إن انخرط المجتمع الفلسطيني بالتخطيط وتنفيذ استراتيجيات وبرامج من خلال اندماجه في المؤسسات غير الحكومية والأهلية والدولية، طور مجتمعًا مدنيًا يتميز بالحيوية والترابط وقد ساهم ذلك بشكل كبير في تعزيز النسيج الاجتماعي والتعاون بين مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني.
- الموقع الجغرافي ووفرة عناصر الجذب السياحي(التنوع المناخي التاريخي والثقافي) : تتسم فلسطين بين الدول العربية بوفرة في مقومات السياحة، خصوصا السياحة الدينية وارتبطت السياحة بالبيئة والأنشطة الثقافية الواسعة والمناخ المتنوع الذي يجذب السائحين من مناطق مختلفة.
- قطاع خاص فلسطيني حيوي وذو تجربة غنية: تميز القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني بالقدرة على التأقلم ومواجهة المخاطرة والتكيف معها، وهذا ناتج من الخبرات والتجارب التي عايشها القطاع الخاص في الظروف السياسية المعقدة، مما يبشر بلعب دور أكبر وبناء في حال تحسن الظروف السياسية، وقدرة وخبرة تساند على الإبداع في مختلف مجالات الاستثمار.

- نقاط الضعف في الإقتصاد الفلسطيني وعلاقة ذلك بالمشروعات الصغيرة:

- ضعف القطاع الحكومي: تفتقر فلسطين إلى وجود قطاع حكومي متمرس وقادر على تقديم الخدمات الحكومية بشكل كفؤ ومتمرس نتيجة السياسات الاسرائيلية والمخططات التدميرية المستمرة .ذلك أن مؤسسات القطاع العام مؤ سسات حديثة، لم يتوفر لها الوقت أو الظروف المناسبة التي تمكنها من التطور وتحقيق الأهداف المرجو ة .كما ان بعض العاملين في القطاع الحكومي يستغلون مواقعهم ويتسببون بالفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية.
- انحسار قاعدة المصادر: تعتبر الضفة الغربية وغزة من المناطق العربية الفقيرة بمواردها الطبيعية، كما أضافت الظروف السياسية المتمثلة بالاحتلال قيودا وعوائق تحول دون الوصول للموارد ناهيك عن استخدامها، وأبسط الأمثلة على ذلك الموارد المائية التي استولت عليها إسرائيل
- سيطرة الاحتلال على مفاتيح التحكم بالاقتصاد الفلسطيني: من الناحية الواقعية فان السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة غطت كل المجالات، كما أن جميع المعابر الدولية المتاحة أمام التجارة الخارجية الفلسطينية هي تحت السيطرة الإسرائيلية.

- التشوهات الهيكلية: إن استمرار ضعف البنية التحتية، ووجود فجوة متلازمة بين الدخل والاستهلاك، والصادرات والواردات، أدى إلى تفاقم حالة التشوه في الهيكل الاقتصادي الفلسطيني، وحرمانه من التنوع الصناعي والخدمي مما جعله قاصرًا عن تلبية حاجات لسوق المحلية.
- ضعف مشاركة المرأة في حقول النشاط الاقتصادي: حيث لا تشارك المرأة بشكل واسع في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. يعود ذلك إلى عدم توفر فرص عمل متاحة لكلا الجنسين، إلا أن ذلك أيضًا يتعلق وبشكل مباشر بالمفاهيم السائدة حول عمل المرأة .وتناولت غالبية تقارير التنمية البشرية في العالم العربي أن زيادة نسبة مشاركة المرأة يعتبر من الأهداف الرئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنمية المجتمعات العربية.

5.2.2. البطالة في القوى العاملة الفلسطينية ومبرر الحاجة للمشروعات الصغيرة:

بسبب الظروف السياسية في الاقتصاد الفلسطيني، وكونه يعتمد على الكيان الإسرائيلي بشكل ملحوظ في توفير فرص العمل للفلسطينيين، أثر ذلك بشكل كبير على مستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية. فيلاحظ أنه خلال السنوات الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية ارتفعت نسبة البطالة بشكل ملحوظ وذلك بسبب إغلاق المنافذ أمام العديد من العمال الفلسطينيين للوصول لإسرائيل، ولكن بعد عام 1997 ارتفعت فرص العمل الحكومية وزاد الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية نتيجة الازدهار الذي شهدته السنوات (1997–1999)، مما خفّض البطالة إلى مستويات مقبولة حيث بلغت هذه النسبة.118 % حتى نهاية العام1999 .

أما خلال الأعوام (2000 -2002) ونتيجة الانتفاضة الثانية في الأراضي الفلسطينية فقد ارتفعت نسبة البطالة من عام إلى آخر، نتيجة الاجتياحات الإسرائيلية والاغلاقات والحد من تنقل العمال والموظفين للوصول لأماكن عملهم مما دفع العديد منهم إلى ترك أعمالهم قسرًا، فقد وصلَ معدل البطالة إلى مستويات غير مسبوقة بلغت 31 % في نهاية العام 2002 وبتلاشي بعض الظروف السياسية العسكرية والامنية المتوترة على الساحة الداخلية وتأقلم الافراد على الاوضاع غيرالمستقرة، والذي انعكس على نسبة البطالة التي أخذت بالانخفاض لتبلغ عام 2004 ما نسبته 26 % وهي لا تزال نسبة مرتفعة لا بد من تخفيضها ، كذلك أوضح الإحصاء المركزي الفلسطيني أن نسبة الأفراد الذين لا يعملون انخفضت من 31.4 % في الربع الثالث من 2009 إلى 30.2 % في الربع الاخير من 2009، في حين كانت النسبة 33.4 % في الربع الاخير من 2008. وأظهرت النتائج انخفاض معدل البطالة من 25.8 % في الربع الثالث من 2009 إلى 24.8 % في الربع الاخير من 2009،

في حين كانت النسبة 27.9 % في الربع الاخير من 2008. وأشارت النتائج إلى أن نسبة البطالة في قطاع غزة انخفضت من 42.3 % في الربع الثالث من 2009 إلى 39.3 % في الربع الاخير من 2009، في حين ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية من 17.8 % إلى 18.1 % خلال نفس الفترة ولفت الجهاز المركزي إلى أن محافظة الخليل سجلت النسبة الأعلى للبطالة من بين محافظات الضفة، حيث بلغت النسبة 23.6 % في قطاع غزة، احتلت محافظة خان يونس أعلى معدل للبطالة، حيث سجلت 50.4 %.

6.2.2. الإجراءات الإسرائيلية وتأثيرها على المشروعات الصغيرة:

اتضحت هشاشة الاقتصاد الفلسطيني في ظل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، فمنذ اندلاع الانتفاضة في نهاية سبتمبر أيلول (2000)، مارست "إسرائيل" مجموعة من السياسات والإجراءات التي كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني، سواء في المدى القصير أو في ا لمدى الطويل.

وكان من أبرز هذه السياسات تشديد الحصار والإغلاق على الأراضي الفلسطينية من خلال إقامة الحواجز على جميع الطرق الرئيسية والفرعية المحيطة بالمدن والقرى الفلسطينية وتدمير أو تجريف عدد كبير من تلك الطرق بحيث أصبحت العديد من المناطق الفلسطينية معزولة عن بعضها البعض وأصبحت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مقسمة إلى عدد كبير من المدن المغلقة والمعزولة. كما قامت إسرائيل بإغلاق المعابر والحدود الدولية بشكل متكرر ولفترات طويلة، بما في ذلك إغلاق المعابر الحدودية الدولية بين الأراضي الفلسطينية المختلفة وكل من الأردن ومصر، وكذلك إغلاق المعابر بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وإغلاق ثم تدمير مطار غزة الدولي.

كما قامت إسرائيل باجتياح شامل للمدن والقرى والمخيمات، وتوغلت في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك المناطق الخاضعة بشكل كامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقامت بقصف وتدمير المرافق العامة والبنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة. كما رفضت إسرائيل، ابتداء من شهر كانون أول 2000، تحويل الضرائب التي كانت تقوم بتحصيلها نيابة عن السلطة الوطنية.

وقد نجم عن هذه الإجراءات الإسرائيلية المتشددة انخفاض حاد في الطلب على المنتجات المحلية وإرباك وتعطيل للعمل في كافة القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالبيئة الاستثمارية والتي يمكن أن تمتد آثارها لفترة طويلة في المستقبل وقد انعكس ذلك كله على أوجه

النشاط الاقتصادي المختلفة، وخصوصًا على سوق العمل وقطاعات الإنتاج والمالية العامة(نصر، 2003).

7.2.2. خطط الإتحاد الإستراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة :

تتنوع المشروعات الصغيرة التي ينفذها الإتحاد بتونع البيئة الداخلية للإتحاد. وفي اطار ذلك يولي الإتحاد عملية التخطيط متوسط و طويل الإمد أهمية كبيرة وهو يعمد لذلك مره كل 5 سنوات وفيما يلي تسليط للضوء على أهم برامج المشاريع الصغيرة حسب تلك الخطط المعمول بها في الإتحاد

- تحسين العائد من الزراعة للمجتمعات الزراعية: يساهم تحسين العائد المادي من الزراعة بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة الأسرة وفي رفع مستوى تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي للمجتمع الفلسطيني بشكل عام. و يعمل الاتحاد في مجال تقديم الخدمات للمجتمعات الزراعية الفقيرة، وتتكون استراتيجية تقديم الخدمات من اربعة محاور اساسية هي:

  - تأهيل الأراضي الهامشية وزراعتها بالأشجار المثمرة
  - بناء قدرات المزارعين للوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية
  - تقليل تكاليف الإنتاج الزراعي والاعتماد على مدخلات قليلة التكلفة
  - تطوير استخدامات مصادر المياه المتاحة

- حماية حقوق المزارعين والأراضي والمياه من السياسات التي تهمشهم ومن الكوارث
  حماية حقوق المزارعين والعمل على حل قضاياهم ذات العلاقة بالسياسات العامة والقوانين والحد من الاجراءات التي تحرمهم من الاستفادة من اراضيهم ومياههم. وسيعمل الاتحاد في مجال مناصرة قضايا المزارعين بشكل مباشر مع جميع الاطراف المعنية وخاصة المزارعين من خلال ثلاثة محاور رئيسية متداخله:

  - تفعيل تنظيمات المزارعين القائمة
  - زيادة الوعي العام المحلي والدولي حول القضايا الزراعية
  - التشبيك والتنسيق بين الأطراف ذات العلاقة

- الاستجابة للطواريء وخاصة فيما يتعلق بالحد من البطالة والفقر:

  - توفير فرص عمل للحد من البطالة
  - نشر وتعزيز المشاريع الصغيرة المدرة للدخل

- المساهمة في تعزيز وتمكين المرأة الريفية

  - نشر الوعي البيئي والزراعي لدى المرأة الفلسطينية.
  - تعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة الفلسطينية

- تحسين فاعلية الاتحاد تجاه تحقيق رؤيته

  - بناء القدرات التنظيمية الداخلية للاتحاد
  - تحقيق الاستمرارية المالية للاتحاد
  - تنفيذ مشاريع تشغيل ومساعدات للمجتمعات الفقيرة والمتضررة

8.2.2: المشاريع الصغيرة للإتحاد ودورها في تحسين الظروف المعيشية :

الفقر، وهو مفهوم يدلل على وجود أوضاع وظروف معيشة لفئات اجتماعية، وهي أوضاع وظروف تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة ويمكن قياس الحرمان المادي عبر البطالة والازدحام السكاني وغياب الأمن الوظيفي والسكني. ولعوامل الصراع السياسي والعسكري الإقليمية والدولية والمحلية تأثير ضخم على إفقار فئات وشرائح واسعة من الشعب الفلسطيني، ويرتبط إفقار الشعب الفلسطيني تاريخياً بالسيطرة الأوروبية على المنطقة أو بالاستعمار البريطاني وسياسته في تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومحاربة الحرمة التحررية للشعب الفلسطيني.

لقد أدخل هذا الوضع الاستعماري المزدوج فلسطين في حالة الحروب شبه الدائمة وعدم الاستقرار وحرم الشعب الفلسطيني فرصة في التنمية، وأدى قيام دولة إسرائيل إلى فقدان الشعب الفلسطيني للجزء الأكبر من أرضه و رأسماله المادي والاجتماعي،استكملت إسرائيل في حرب حزيران 1967 احتلالها لكل فلسطين، وسارعت بضم القدس الشرقية وبناء المستوطنات، كما باشرت

بإجراءات تتبع الاقتصاد الفلسطيني ووضعه في فلك الاقتصاد الإسرائيلي، وفي تحويل الضفة الغربية إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة وإلى سوق أسيرة للسلع الإسرائيلية.

وبناء على تلك المعطيات كان لاتحاد لجان العمل الزراعي إلى جانب العديد من المنظمات الأهلية الدور الأكبر في تحسين الظروف المعيشية ومحاربة الفقر في الأراضي الفلسطينية وخاصة في الفترة التي سبقت قدوم السلطة الفلسطينية أي فترة الثمانينات حيث عمل الاتحاد من خلال سلسة من البرامج والأنشطة على خلق العديد من فرص العمل لكثير من العاطلين عن العمل ودعم الاقتصاد المنزلي وإقامة مشاريع إنتاجية بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني والحفاظ على وحدته وحريته في تقرير المصير ومن الأمثلة على هذه المشاريع(استصلاح الأراضي، الحدائق المنزلية، تربية النحل والثروة الحيوانية).

9.2.2. المشاريع الصغيرة للإتحاد ودورها في تفعيل دور المرأة:

ضمن أهداف واولويات نشاط اتحاد لجان العمل الزراعي التركيز على دور المرأة في المجتمع الفلسطيني، وخاصة في المناطق الريفية، لذا نفذ الاتحاد العديد من البرامج والمشاريع الخاصة بالمرأة، من تطوير وتوعية وإرشاد وتدريب في مجالات مختلفة. لقد عقد الورش ودرب العديد من النساء على تربية النحل والأغنام والأنشطة الزراعية في الحديقة المنزلية ضمن نشاطات تنمية المرأة والمشاريع الطارئة. ومن أهداف وحدة المرأة في اتحاد لجان العمل الزراعي:

- تعميق وعي المرأة، وتنمية ثقافتها من خلال دورات تدريبية، ونشرات إعلامية وندوات.
- إتاحة الفرصة أمام المرأة للخروج للعمل والمساهمة في بناء وتنمية المجتمع.
- مساعدة النساء لإثبات قدراتهن على إدارة مشاريع خاصة بهن.
- رفع مكانة المرأة الفلسطينية من خلال استقلالها الاقتصادي والمادي ما أمكن.
- الاهتمام بالأم ومن خلالها تربية أطفال أصحاء وتوجيههم لاستغلال أوقات فراغهم استغلالا سليما، وذلك بتنفيذ برامج صفية فنية ثقافية.
- التنسيق مع المؤسسات الوطنية والهيئات الخيرية داخل الوطن من اجل التنمية والتطوير.

10.2.2. المشاريع الصغيرة للإتحاد ودورها في العمل التطوعي:

منذ نشأة الاتحاد في عام 1986 اعتمد في منهجه على مبدأ العمل التطوعي، ورسخ هذا المفهوم لدى العاملين فيه من ناحية، كما اعتمد من ناحية أخرى في تطبيق هذا المفهوم على تشكيل لجان

زراعية في المناطق على مستوى الضفة. وبلغ عدد الجان الزراعية التي شكلها الاتحاد في الضفة الغربية ما يزيد عن 200 لجنة زراعية منها حوالي 30 لجنة في محافظة الخليل، وفي ضوء الأوضاع الاستثنائية الراهنة، وتوجه الاتحاد لتنفيذ برامج إغاثة طارئة لمساعدة المزارعين المحتاجين والمتضررين فقد كان لهذه اللجان الدور الأبرز في تنفيذ تلك البرامج خلال الأعوام الماضية وحتى الآن، ومن هذه المهام:

- المساهمة في تحديد المناطق المتضررة واحتياجات المزارعين.
- مشاركة الاتحاد في حملات قطف الزيتون وخاصة في المناطق المهددة بالمصادرة والتي لا يستطيع أصحابها الوصول إليها وخاصة شرق وغرب الخليل وبعض قرى رام الله والخليل.
- تنفيذ العديد من حملات النظافة.
- حملات تطوعية مدرسية وعقد العديد من ورش العمل في مجالات البيئة والزراعة.
- زيارات تطوعية إرشادية للمناطق الريفية وتوزيع العديد من النشرات والمطويات والبوسترات الزراعية على المزارعين.
- في مجال مشاريع التنمية الريفية الخاصة بالمرأة فقد كان للجان النسوية التابعة للاتحاد أيضا دورها البارز في تحديد السيدات المحتاجات في المناطق، وكذلك في تنفيذ العديد من البرامج وورشات العمل والدورات والندوات.
- تدريب المزارعين على إنتاج زيت زيتون من صنف ممتاز بهدف تصديره إلى الخارج ويتم جمع زيت الزيتون من المزارعين وفق مواصفات خاصة.
- يعتبر الاتحاد عضوا بارزا في شبكة المنظمات الأهلية وكذلك المرصد الفلسطيني من خلال المساهمة في إعداد برامج الشبكة والمرصد في نشر الوعي بين الجمهور في مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية.
- الاتحاد عضو في اللجنة الوطنية للعمل التطوعي.

11.2.2. أهم المشاريع الصغيرة التي ينفذها الإتحاد:

ينفذ الإتحاد مجموعة كبيرة من المشاريع الصغيرة في مختلف مناطق الضفة و غزة و منها:

- مشاريع حماية وتطوير البذور البلدية: حيث ركز الإتحاد على هذا النوع من المشاريع لأهميته الكبيرة من الناحية المجتمعية و الإقتصادية و لمساهمته في حفظ و حماية الموارد ذلك أن:

- هدف المشروع هو إنتاج وتحسين البذار البلدية، لذلك قام الإتحاد باستهداف فئة معينة من المزارعين وعمل على تدريبهم بشكل مكثف.
- الحفاظ على الأصناف البلدية المحسنة وإنتاج أصناف بلدية محسنة تكون قادرة على التأقلم مع الظروف المناخية في منطقة الخليل.
- ساهم إتحاد لجان العمل الزراعي مساهمة ايجابية في حماية البذور البلدية وذلك من خلال العديد من المشاريع والبرامج والدورات التدريبية التي نفذت ويجري تنفيذها على أرض الواقع بمشاركة فعلية من قبل المزارعين اللذين لديهم الفضل الأول في حماية وحفظ الأصناف البلدية من الأصناف المستوردة وأيضاً المحافظة على الأراضي من مصادرتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
- الزراعة البعلية تعتبر في كثير من الأحيان الأقرب للزراعات العضوية، أضاف ذلك أهمية أخرى لقيمة المنتجات العضوية العالية سواء كانت القيمة الغذائية أو الاقتصاد أو البيئة.
- زراعة الخضروات البعلية تعزز النظام البيئي وأثرها السلبي على البيئة يكاد يكون معدوما،حيث أنة يتم إتباع دورة زراعية وهذا يؤدي إلى بناء التربة ومكافحة الآفات بطريقة آمنة
- ومن هنا انطلق العمل في مشروع إنتاج وتحسين البذار البلدية منذ عام 2003، حيث يتم اختيار عدد معين من المستفيدين والأصناف المراد تحسينها بشكل سنوي على مدار 5 سنوات والتي هي مدة تنفيذ المشروع.

- مشاريع إستصلاح وتأهيل الأراضي الزراعية: يعتبر هذا البرنامج الأكثر حيوية في نشاطات الاتحاد، فهو يهدف إلى خلق فرص عمل لمئات العاطلين عن العمل، وتوفير مصدر دخل لعشرات الأسر الفلسطينية، وكذلك إلى زيادة مساحة الأراضي المستصلحة والحفاظ على الأرض الفلسطينية من خطر المصادرة وتحول الاستيطان وتعزيز العمل الجماعي بين الناس، من مزارعين وعمال من جهة، وبين الاتحاد من جهة أخرى. يشتمل هذا البرنامج على عمليات تجريف في الأراضي وبناء الجدران الاستنادية، والزراعة في الأراضي المستصلحة، وتسيجيها وإنشاء آبار زراعية فيها، كما يشمل بناء الجسور الصغيرة على ملتقى الأودية الزراعية.

لذا نلاحظ بأن الاتحاد كرس جزءا كبيرا في إطار مكافحة الاستيطان الذي تضاعف في ظل اتفاقيات أسلو في محاولة إسرائيلية لتكريس وقائع جديدة على أرض فلسطين قبل البدء بمفاوضات

المرحلة النهائية. فمن هذا المنطلق نفذ الاتحاد عدة مشاريع لكي تخدم الهدف الذي أنشئ من أجله ولتحقيق نشاطات الاتحاد السابقة الذكر، ومن هذه المشاريع:

- توفير الدعم والإسناد للمزارعين والفلاحين الفلسطينيين والدفاع عن الأرض من خطر المصادرة وتوفير أكبر قدر ممكن من المواد الغذائية على طريق الوصول إلى الأمن الغذائي.
- إدخال مزروعات جديدة ومتنوعة لمساعدة المزارع على زيادة دخله.
- المساهمة في خلق فرص عمل جديدة مؤقتة ودائمة.حيث أن عملية الاستصلاح للأراضي الزراعية بحاجة إلى أيدي عاملة وأيضاً تحفيز الفلاح والمزارع للاعتماد على أرضه بدلا من العمل في المشاريع الإسرائيلية.

12.2.2. مشاريع صغيرة للإرشاد والتدريب:

بدأ الاتحاد العمل بهذا البرنامج منذ نشأته بهدف المساهمة بدعم المزارعين وعودتهم إلى الأرض. وتضاعفت أهميته على ضوء سياسة الحصار وتسريح العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر، وأسهم هذا البرنامج بزيادة وعي المزارعين في مجال استخدام أحدث الوسائل والطرق العلمية في الزراعة.

- النشرات الإرشادية:أعد الاتحاد عدة نشرات إرشادية ووزعها على عدد كبير من المزارعين في مختلف المناطق. وعالجت النشرات مواضيع ذات أهمية ومن هذه النشرات نذكر منها صيانة شبكات الري، زراعة الخيار داخل البيوت البلاستيكية، شجرة الزيتون، كيفية استخراج زيت الزيتون بشكل ممتاز، قطف الزيتون، المكافحة المتكاملة، طرق الري الحديثة، تعقيم التربة بواسطة عملية التشميس، العناية بالحديقة المنزلية، طرق تعقيم مياه آبار الجمع المنزلية، تربية النحل.
- الإرشاد الميداني: يعتمد الاتحاد في هذا البرنامج على طاقم من المهندسين الزراعيين المتخصصين في مجالات مختلفة(الإنتاج النباتي، الثروة الحيوانية، المياه، البيئة) يقومون بجولات ميدانية في مختلف المناطق الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من بينها محافظة الخليل،كذلك يعتمد في سياسته على وجود مشاتل تعتبر بمثابة مقرات للإرشاد وهي مشتل خانيونس وبيت لاهية وطولكرم والخليل.
- وفي هذا الإطار شمل الإرشاد العشرات من المزارعين في محافظة الخليل والمئات على

مستوى الضفة الغربية، وتركز حول الأصناف الممكن زراعتها في هـذا الموسـم أو ذاك، إضافة إلى زيارات ميدانية بهدف تقديم النصح والإرشاد للمزارعين.

- التدريب: يهدف للارتقاء بمستوى وعي المزارعين الفلسطينيين في مجال استخدام الطـرق الحديثة التي تكفل زيادة الإنتاج وتقليص التكاليف وسلامة البيئة الزراعية وسلامة صحتهم.

13.2.2. المشاريع الصغيرة الإنتاجية والخدماتية:

وهي برامج تهدف إلى رفد الاتحاد لبعض المساهمات في تغطية مصاريفه، ومـساعدة المـزارعين وتوفير متطلباتهم بأسعار معقولة:

14.2.2. المشاريع الصغيرة الخاصة بتطوير وتصدير زيت الزيتون الممتاز:

قام الاتحاد بعملية فحص ميدانية للزيت لدى عدد كبير من المزارعين في قرى الضفة الغربية ومنها محافظة الخليل بهدف معرفة نسبة الحموضة قبل تصديره إلى الأسواق الأوروبيـة، حيـث بلغـت الكمية المصدرة العام الماضي عشرة أطنان من الزيت إلى سويسرا معبأة في زجاجـات سـعة 75 سم3 بحيث أن الاتحاد يقوم بشكل دوري في تسهيل عملية تسويق زيت الزيتـون الفلـسطيني مـن خلال نسج علاقات مع المؤسسات والهيئات المحلية والعالمية والتي تعمل من خلالهـا علـى بيـع كميات كبيرة من زيت الزيتون ذات الجودة العالية وبأسعار منصفة للمزارع الفلسطيني، إضافة إلى قيام الاتحاد من خلال مهندسيه المختصين بعمل العديد مـن ورش العمـل التدريبيـة والزيـارات الميدانية لعدد كبير من المزارعين بهدفهم إرشادهم إلى كيفية الحصول على زيت زيتون ذات جودة عالية ومنافسة للأسواق العالمية.

15.2.2. المشاريع الصغيرة الخاصة بتعزيز صمود المزارع الفلسطيني:

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، كرس الاتحاد الجزء الأكبر من إمكانياتـه لـدعم وتعزيـز صمود المزارع الفلسطيني ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وفـي هـذا الإطار نفذ عدد من المشاريع الطارئة:

- تعزيز الاقتصاد المنزلي: وذلك من خلال توزيع بذور الفول والسبانخ والبقدونس والفجل والبصل وأشتال الملفوف الخس والزعتر والزهرة، حيث كان هذا البرنامج موزع على قرى

المدن التالية (رام الله، جنين، الخليل، طولكرم).

- تعزيز صمود المزارعين الذين تضرروا من قبل الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى وذلك بتزويدهم بأشتال أشجار مثمرة عوضاً عن الأشجار التي اقتلعت أو أحرقت من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث قامت اللجان بإعادة تشجير 158 دونم من الأراضي التي تم تجريفها في منطقة الخليل وذلك بأصناف مختلفة من اللوزيات والزيتون كما تمت مساعدة المزارعين على تسييج أرضهم.
- خلق فرص عمل للعديد من العمال الفلسطينيين الذي تضرروا جراء إغلاق الطرق والحصار الاقتصادي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني واستثمار هذه الفرص في تطوير القطاع الزراعي من خلال بناء الجدران الاستنادية وتعزيل وتجهيز الأرض للفلاحة وتزويد المزارعين بأشتال مثمرة وذلك في محافظة طولكرم، الخليل، الخليل وذلك بدعم وتنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- برنامج الغذاء مقابل العمل لدعم صمود المزارعين فقد قام الاتحاد بتنفيذ مشروع عمل مقابل غذاء في منطقة الخليل والخليل ويشمل هذا المشروع استصلاح الأرض يدوياً بما فيه التعزيل وتكسير الصخور والحجارة وتسوية وتسهيل الأرض للزراعة وبناء الجدران الاستنادية وحفر آبار الجمع لأغراض الزراعة، وزارعة الأشتال إضافة لعقد العديد من الدورات الإرشادية والتثقيفية للمزارعين والسيدات، ومقابل إنجاز هذه الأنشطة تم توزيع مواد غذائية على المستفيدين وتم تنفيذ هذا المشروع بتنسيق مع الإغاثة الكاثوليكية(اتحاد لجان العمل الزراعي، 2005).

وفي مايلي قائمة بالمشاريع التنموية التي نفذها الإتحاد منذ العام 2000 و حتى العام 2008 أخذين بعين الإعتبار المشاريع التي زادت مدتها عن السنة و ليست من بين مشاريع الطوارئ المنفذه .

جدول 2.2 : قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2000-2002

إسم المشروع	الموقع (القرى المستهدفة مفصلة)	عدد المستفيدين
مشروع تطوير أراضي	دورا	26
مشروع تطوير أراضي	بيت أمر	28
مشروع تطوير أراضي	مراح رباح	25
مشروع تطوير أراضي	حسكا بيت كاحل	35
مشروع تطوير أراضي	حدب العلقة	15
المجموع		**129**

جدول 3.2 : قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2003-2005

إسم المشروع	الموقع (القرى المستهدفة مفصلة)	المستفيدين عدد
مشروع تشغيل أيدي عاملة من خلال القطاع الزراعي	بني نعيم	35
	العديسة	15
مشروع التنمية الزراعية المتكاملة	سعير	56
	صفا	
	شقبا	
	حزما	
مشروع إستصلاح أراضي جماعي (الوفرة)	عبدة	16
المجموع		**122**

جدول 4.2 : قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2006

إسم المشروع	الموقع (القرى المستهدفة مفصلة)	عدد المستفيدين
تطوير أراضي صير	صير	40
مشروع تطوير اراضي	شوفه	18
طولكرم / الاستصلاح	كفا	6
مشروع الأمن الغذائي	إذنا ، ترقوميا ، سكة ، البرج	60
حدائق منزليه	وادي فوكين	5
تنكات مياه	بتير	21
مضخة مياة	حوسان	6
خزانات مياة		6
طرمبات رش		20
إنشاء بركسات	السموع ،الكرمل ،الضاهريه ،العبيد يه	20
توزيع وحدات أرانب	واد النصارى ، حارة أبو سنينه	20
المجموع		**242**

إستنادا الى الجدول 4.2 يمكن القول أن مشاريع الإتحاد في العام 2006 كانت تأخذ منحا تصاعديا حيث لوحظ من خلال تقارير المتابعة و الرصد التي نفذتها دائرة البرامج أن زيادة كبيرة في عدد المستفيدين من المشاريع حصلت بالأضافة الى التوسع في عدد المناطق التي يغطيها الإتحاد في برامجه وكذلك في طبيعة المشاريع و عدد المناطق التي غطاها .

جدول 5.2 : قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2007

إسم المشروع	الموقع	عــدد المســتفيدين
مشروع المساعدات الأسر الريفية في محافظة الخليل	الخليل (السموع ، الظاهريه ، مسافر بني نعيم	30
مشـــــروع الأمن الغذائي – دجاج بيـــاض	الخليل (الشيوخ)	15
مشروع تحسين الأمن الغذائي في محافظة الخليل	الخليل (سكا ، ترقوميا ، إذنا ، البرج)	40
مشروع تطوير اراضي شوفة	محافظة طولكرم وقلقيليه (شوفة– عزبة شوفة– كفا– جيوس)	31
مشروع تحسين الامن الغذائي	قرى محافظة قلقيليه(حجه، باقة الحطب،اماتين،كفرلاقف،رأس عطيه)	50
مشروع تطوير اراضي سفارين	محافظة طولكرم – سفارين	28
مشروع دعم الانتاج والتنوع الزراعي في المناطق القريبة من الجدار	محافظتي طولكرم وقلقيليه	60
المجموع		254

جدول 6.2–أ: قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2008

إسم المشروع	الموقع	عــدد المســتفيدين
مشروع تطوير الاراضي في جنوب الضفه	دير سامت ، نحالين ، خربة ازكاريا ، الخضر ، ارطاس و، هندازه ، بيت نعمر ، جناتا	48
تحسين مستوى المعيشة في الضفة وغزة	يعبد،عرابة،عجة،عنزة،جبع/جنين،عصيرة الشمالية، طلوزة،بيت امرين،اجنسنيا،الناقورة/نابلس،سلواد،دير جرير، الطيبة/رام الله	50
مشروع الامن الغذائي لتحسين دخل صغار منتجي زيت الزيتون وتحسين جودة الزيت الناتج	كفردان، عربونة، دير ابوضعيف،قباطية/جنين، ياقة الشرقية،خربة جبارة/طولكرم، جيوس،فلامية/قلقيلية.	60
	أولا: محافظة طولكرم وتشمل قرى (بيت ليد ،عنبتا ، إكتابا ، رامين وكفر اللبد).	80

جدول 6.2–ب: قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2008

إسم المشروع	الموقع	عـــدد المســـتفيدين
	ثانيا : محافظة نابلـــس وتشـــمل قـــرى (عورتا ، عوريف، مأدما ، بورين و عصيرة القبلية).	80
مشروع تحسين الامن الغذائي في منطقة قلقيليه	جينصافوط – الفندق – فرعتا –جيت– كفر قدوم	60
تربيه النحل وزراعه النباتات الطبية	ترقوميا، نوبا، صوريف، بيت كاحل	70
المجموع		368

16.2.2. مصادر تمويل مشاريع الإتحاد الصغيرة:

يعتمد الاتحاد في تغطية البرامج والمشاريع على مصادر التمويل العربية والأجنبية وخاصـــة مـــن المؤسسات الصديقة في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مصادر التمويل الذاتية ولا يقبـــل الاتحـــاد التعاطي والتعامل مع مصادر التمويل النابعة من الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تبلـــغ الميزانيـــة السنوية لأنشطة وبرامج الاتحاد في الضفة الغربية حوالي (15) مليون دولار(مدير مشاريع اتحـــاد لجان العمل الزراعي،نيسان ، 2009).

3.2 التنمية المستدامة كأهم المؤشرات على تحسن الظروف المعيشية :

مثلها مثل الكثير من دول العالم النامية فقد وضعت لفلسطين مجموعة من الأهداف التنموية التـــي أطلق عليها الأهداف الألفية للتنمية في فلسطين حيث يعتبر إتحـــاد لجـــان العمـــل الزراعـــي أن مشاريعه الصغيرة تعتبر أهم الخطوات العملية لخدمة الأهداف الألفية للتنمية في فلسطين بـــالرغم من أن الأرض الفلسطينية المحتلة، كمنطقة وكشعب، تعيش تحت الاحتلال وفي ظروف صـــراع متواصل ومستقبل يكتنفه الغموض . وفيما يلي تلخيص لأهم أهداف ومؤشرات الألفية:

1.3.2. أهداف ومؤشرات الألفية في الأراضي الفلسطينية : القضاء على الفقر أولوية :

حيث تتمثل أهداف الألفية في الأراضي الفلسطينية بمايلي :

- الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع : تشير البيانات الخاصة بمؤشرات القضاء على الفقر المدقع والجوع أن هناك ارتفاعاً في حالات الفقر في الأراضي الفلسطينية، وزيادة نسبة فجوة الفقر بعد العام 2000 منذ اندلاع الانتفاضة وما تبعها من إجراءات إسرائيلية تعسفية، حيث كانت النسبة في العام 1998، 6.2% ارتفعت إلى 8.0% في العام 2005.
- الهدف الثاني: تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي: خلال السنوات الأخيرة وبالتحديد منذ عام 1995 نجد أن نسبة الالتحاق بالتعليم بشكل عام والتحاق الإناث بشكل خاص بارتفاع مستمر، حيث بلغت نسبة القيد في التعليم الأساسي ما يعادل 83.8% في العام الدراسي 2007/2006.
- المساواة وتعزيز سلطة المرأة : حيث أعتبر الهدف الثالث وهو تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة: يلاحظ أن الأراضي الفلسطينية اقتربت جداً من تحقيق الهدف المنشود على صعيد التعليم، حيث بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي 98.2 أنثى لكل 100 ،وفي التعليم العالي بلغت 111.3 أنثى لكل 100 ذكر في العام الدراسي 2006/2005.أما فيما يتعلق بحصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي فنجد أن النسبة في ارتفاع مستمر عند المقارنة ما بين عامي 1995 و 2006، حيث كانت النسبة في العام 1996، 14.5% ارتفعت إلى 17.2% في العام 2006.
- اما الهدف الرابع فقد تمثل في تخفيض معدلات وفيات الأطفال:خلال الأعوام من 2005-2006 لوحظ تحسنٌ طفيفٌ في معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة عمّا كان عليه في الفترة 1990-1994، حيث انخفض معدل وفيات الرضع من 27.3% في الفترة 1190-1994 إلى 25.3% في الفترة 2005-2006، وكذلك بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث انخفض من 33.2% الى 28.2% في نفس الفترة، ولكن هذا التحسن لا يحقق الهدف المنشود.
- في حين أعتبر الهدف الخامس متمثلا في تحسين صحة الأمومة: حيث لا تتوافر بيانات لحساب معدل وفيات "النفاسية" على مدار الأعوام السابقة، أما فيما يتعلق بنسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة فنجد أنها ارتفعت عمّا كانت عليه في عام 1996 حيث بلغت 94.9% لتصل إلى 98.9% في العام 2006.
- أما الهدف السادس فتم تلخيصه في مقاومة مرض الإيدز، والملاريا وأمراض أخرى: فيما يتعلق بأمراض الإيدز والملاريا والأمراض الوبائية الأخرى نجد عدداً قليلاً جداً مسجلاً لدى وزارة الصحة، ولا تعد ظاهرة أمراض وبائية في المجتمع الفلسطيني.أما فيما يتعلق

بمعدل انتشار وسائل منع الحمل فنجد أنه يتذبذب، فنلاحظ أنه يرتفع ما بين 1996–2006 حيث كانت النسبة في العام 1996، 45.2% ثمّ ارتفعت إلى 50.2% في العام 2006.

- في حين تم التأكيد على مؤشر البيئة السليمة : والذي أرتبط به الهدف السابع من أهداف الألفية والذي تمثل في ضمان استدامة بيئة سليمة: حيث أنه و فيما يتعلق بتضمين مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والبدء باستعادة الفاقد من المصادر البيئية، نجد عدم اختلاف فيما يتعلق بمساحات الأراضي المغطاة بالغابات والأراضي المحمية، وقد يعود السبب في ذلك إلى الظروف السياسية في الأراضي الفلسطينية، ومحدودية الأراضي التي تقع ضمن سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. وفيما يتعلق بنسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب نجد تراجعاً من العام 2001 حيث بلغت النسبة 30.3% لتصل إلى 27.2% عام 2006.

2.3.2. تعريف التنمية المستدامة:

يبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة الإقتصادية والإجتماعية في العالم وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة. ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال.

ومن أهم التعريفات وأوسعها انتشارا وهو التعريف الذي يتفق معه الباحث ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند (نشر من قبل اللجنة غبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED 1987: 8)،(43. ويزعم كل من McNaghten and Urry أنه:

منذ قمة ريو أصبحت التعريفات العملية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية NGOs وقطاع الأعمال. ويبدو أن تلك التعريفات قد عدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال

القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية (McNaghten & Urry 1998: 215). ومع أن هناك شبه إجماع نظري بأن المساواة (سواء بين أفراد الجيل الحالي من جهة أو بين الأجيال المختلفة من جهة أخرى) تعتبر عنصرا أساسيا للمفهوم إلا أن مضمون تلك المساواة لا يزال غامضا.

وانسجاما مع هذا التعريف ينبغي التأكيد عند معالجة المشكلة البيئية والمتمثلة في الإستخدام الإنساني المفرط للموارد على ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي:

- التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب
- التوازن بين الكائنات الحية
- التوازن بين الأجيال

وهذا يعني ضمنيا العمل على تقييد النشاطات الإنسانية ضمن نظام محدد بعناية يمكن من خلاله التحقق من عدم فرض أي أعباء إضافية على النسق الحيوي للأرض أو الأجيال القادمة. إذن فإن ما ينبغي العمل على استدامته هو ذلك الوضع المتوازن عالميا بين احتياجات الإنسان واحتياجات الطبيعة، حيث يجب الإيفاء بمعظم احتياجات الطبيعة لأن تحقيقها يعتبر أمرا حاسما للبشر.

3.3.2. واقع التنمية المستدامة في فلسطين:

بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في منتصف العام 2010 حوالي4) ،409، (684نسمة، منهم (2،736،899) نسمة في الضفة الغربية و (1،672،785) نسمة في قطاع غزة. وأعلن أن عدد المواطنين الفلسطينيين المقدر في محافظة القدس سيبلغ398) ، (633فرداً في منتصف العام 2005، منهم (249،183) مواطناً في ذلك الجزء من المحافظة والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967، و(149،150) مواطناً في باقي المحافظة وبمعدل نمو يصل الى 3.1%.

لقد أصبح وضع الخدمات الصحية متدهورا نتيجة للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة وخصوصاً خلال فترة انتفاضة الأقصى حيث منعت القوات الاسرائيلية وصول الطواقم الطبية والمرضى الى المستشفيات. وبالمثل فإن قطاع التعليم يعاني أيضاص من صعوبات كثيرة تمثلت في تدمير الجيش الاسرائيلي لأكثر من 106 مدرسة وإغلاق أكثر من 1290 مدرسة.

يمثل هذا النمو السكاني في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وزيادة نسبة البطالة والفقر التحدي الأساسي الذي يواجه تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين حيث أصبح يعيش قرابة 645 من تعداد السكان في المناطق الفلسطينية المحتلة تحت خط الفقر بالمقارنة مع 22% في عام 1998 كما أن نسبة البطالة تجاوزت 57% من مجموع القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني.

4.3.2. خلفية عامة حول الأوضاع المعيشية والتنمية المستدامة :

منذ عدة عقود والشعب الفلسطيني اما يعيش تحت الاحتلال او لاجئاً ومشتتاً في إنحاء المعمورة، ومنذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وهي تسيطر على مجمل جوانب الحياة اليومية للفلسطينيين والمصادر الطبيعة وخاصة الأرض والمياه.

تعزل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المدن والقرى وتعيق الحركة بين التجمعات السكنية سواء للأغراض الاقتصادية أو الاجتماعية وتصادر الارض والمياه لاغراض التوسع الاستعماري، حيث تسيطر إسرائيل على 85% من مياه الضفة الغربية وتقيم المستعمرات والمعسكرات والمناطق الامنية على اكثر من 50% من اراضي الضفة الغربية وتتحكم بالمعبر الوحيد بين الضفة والأردن. ولا زالت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية متعثرة بسبب تشبث إسرائيل بوجهة نظرها في فرض الحل السياسي والاقتصادي الذي يضمن مصالحها بالتوسع الاستعماري في الضفة الغربية. وتسعى إسرائيل لفرض الواقع السياسي القائم على التوسع على حساب اراضي الضفة، فقد أقامت جدار الفصل العنصري على اراضي الضفة الغربية والذي بموجبه تضم أراض وتجمعات سكنية الى اراضيها.

مناخ فلسطين كمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث يمتاز بصيف طويل، حار وجاف، وشتاء ماطر محدود ويتباين المناخ في الضفة الغربية لتباين التضاريس رغم محدودية الاراضي. فيوجد المناخ الساحلى والجبلي والصحراوي وكذلك المناخ الخاص بمنطقة الاغوار التي تقع تحت مستوى سطح البحر. وقد أعطى التنوع المناخي الأراضي الفلسطينية صبغة زراعية مميزة هي القدرة على زراعة العديد من المحاصيل المتنوعة ضمن مواعيد مختلفة وعلى مدار العام ويتراوح معدل سقوط الامطار بين 100 ملم الى 700 ملم في السنة وهو متذبذب.

لقد عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استغلال الانتفاضة الحالية لتطبيق سياسة الفصل أحادي الجانب بين إسرائيل والضفة الغربية حيث بدأت في 16 من حزيران عام 2002 ببناء جدار العزل

الذي يخترق الضفة الغربية بعمق يصل إلى 23 كم من الخط الأخضر، شكل (2)ويمتد الجدار بطول 620 كم ليعزل الضفة الغربية من جهاتها الشمالية والغربية والجنوبية وهو يضم 102 مستوطنة ويلحقها بإسرائيل إضافة إلى عزل 97 تجمعا سكنيا فلسطينيا عن باقي التجمعات السكنية. وهنالك أجزاء من هذا الجدار تلتف حول تجمعات سكنية فلسطينية محولة إياها إلى معازل كما هو حال مدينة قلقيلية التي عزلت تماما عن قراها المجاورة ، كما ويتفرع من الجدار جدار ثانوي يعزل مدنا وقرى فلسطينية مثل طولكرم وبعض قراها المجاورة. وبالتالي نجد أنه يلتهم 565 ألف دونم أي ما يقارب 10% من مساحة الضفة الغربية الأمر الذي أدى إلى غياب التكامل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية داخل الضفة مما يحد من إمكانية التخطيط التنموي الشامل فيها.

كما أن الجدار يشكل عائقاً أمام الحفاظ على الأنظمة البيئية والمعالم الطبيعية والترابط بين المناطق المحمية. وله آثار سلبية على تنقل الحيوانات البرية نتيجة لتجزئة الأنظمة البيئية بين إسرائيل والضفة الغربية من جهة وغياب التواصل بين الممرات البيئية الطبيعية من جهة أخرى وسيتسبب الجدار ومنطقة العزل الأمنية الشرقية بتدهور الغطاء النباتي في الضفة نتيجة عزل 40.9 كم^2 من الغابات الطبيعية والمزروعة والتي تشكل ما يقارب 50.7% من المساحة الكلية للغابات عن البيئة المجاورة، إضافة إلى عزل أكثر من 40 منطقة محمية حيث سيمنع الفلسطينيون من الوصول إليها. وفيما يخص القطاع الزراعي، فإنه مهدد بخسائر فادحة نتيجة لعملية العزل التي ستمنع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المهددة والواقعة ضمن منطقة العزل الشرقية 295.6 كم^2 أما تلك الواقعة ضمن منطقة العزل الغربية فتبلغ مساحتها 167.0 كم^2. وهذه الأراضي الزراعية المهددة تشكل ما يقارب 27.9% من مساحة الأراضي الزراعية الكلية في الضفة وفي غزة ورغم "الانسحاب" الإسرائيلي، بقي القطاع عرضة للعدوان والاجتياح باستمرار ومحاصراً ومعزولاً تماماً عن الضفة الغربية.

تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 "6210" كم2 منها 5845 كم2 في الضفة الغربية و 365 كم2 في قطاع غزة بلغ عدد سكان الضفة الغربية والقطاع (3.46 مليون) في العام 2004، و معدل عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر للعام 2004 حوالي 60.6%، وبلغ الناتج المحلي للعام 2004 حوالي 4131.2 مليون دولار أي بمعدل 1217.8 للفرد الواحد. بينما بلغ معدل البطالة حوالي 26.8 % وقد ساهمت الزراعة في الناتج المحلي في الربع الثاني من العام 2005 بنسبة 8%.

لا زالت إسرائيل تحتل الضفة الغربية بشكل كامل وتفرض طوقاً وعزلة على قطاع غزة، فهي تسيطر على المنفذ البحري لقطاع غزة وعلى جميع المنافذ التي تربط بين القطاع والضفة وتسيطر

بشكل غير مباشر على معبر رفح الوحيد مع مصر كما تحكم السيطرة على المعبر الوحيد بين الضفة والأردن، وتسيطر على 85% من مياه الضفة الغربية وتقيم المستعمرات والمعسكرات والمناطق الامنية على اكثر من 50% من اراضي الضفة الغربية.

وقد ارتكزت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة و القطاع منذ عام 1967 على ركائز أساسية تهدف إلى التطويع والسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية، و محاولة التحكم في أداء قوة العمل الفلسطينية بكونها المادة البشرية المحركة لكافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، فضلاً عن كونها القوة التي يمكن أن تقاوم و تحد من الزحف الإسرائيلي في كافة الاتجاهات، كما تستهدف السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تبديد الموارد المالية الفلسطينية، ومنع التراكم الرأسمالي للحد من قيام استثمارات وطنية فلسطينية تؤدي إلى تطوير القاعدة الاقتصادية و تحسين أدائها، و بالتالي حصول نمو اقتصادي فلسطيني إيجابي.

وعلى صعيد اتفاقية اوسلو وما نجم عنها من اتفاقيات اقتصادية مثل اتفاقية باريس التي وقعت عام 1994 وهي بروتوكول تعاقدي يفترض أن يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. فان هذه الاتفاقية لم تنفذ ولم تخدم سوى الاحتلال الإسرائيلي، مع الإشارة إلى تركيزها على ما يلي: سيكون للسلطة الفلسطينية كل الصلاحيات والمسؤوليات في مجال سياسة واجراءات الاستيراد والجمارك ، وسيكون للسلطة الفلسطينية كامل الصلاحية والمسؤولية في نقاط الجمارك الفلسطينية (منطقة الشحن) وتطبيق سياسة الجمارك والاستيراد على البضائع المتفق عليها وتشمل الصلاحيات عملية التفتيش وجباية الضرائب والرسوم الاخرى.

5.3.2. دور اتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف المعيشية والتنمية المستدامة:

لعب اتحاد لجان العمل الزراعي دورا مهما في مجال التنمية من خلال إقامة سلسة من البرامج والأنشطة والمشاريع الصغيرة التي تستهدف الوصول إلى وضع تنموي مستدام إلى جانب الحفاظ على الوضع البيئي للحفاظ على حق الأجيال القادمة من الاستفادة من الموارد الطبيعية دون الضرر في الوضع البيئي وبالتالي التأثير على التنوع الحيوي ومن تلك الأنشطة والبرامج ماهو خاص بمشاريع استصلاح وتأهيل العديد من الأراضي الزراعية الغير مستغلة والتي تعمل على أن تكون مصدر دخل دائم للعديد من الأسر الفقيرة والمحتاجة إضافة إلى إقامة العديد من المشاريع الهادفة إلى الحفاظ على البيئة الفلسطينية منها تشكيل الأندية البيئية في المدارس الفلسطينية تهدف إلى تزويد الطلبة في العديد من المحاضرات والندوات التي تتحدث عن البيئة الفلسطينية وعن كيفية

الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية دون إلحاق الأذى بالمحيط البيئي ونقل تلك المعرفة من خلال المدرسة إلى كافة الأطر الاجتماعية الفلسطينية، ويعمل الاتحاد بصورة مستمرة على تنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف إلى اكبر قدر من التنمية بعيدة المدى تهدف إلى تعزيز القدرة بالاعتماد على ألذات والسعي إلى تنفيذ مشاريع ذات صبغة إنتاجية تسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتجعله يحافظ على ما يمتلكه من موارد طبيعية من ممارسات الاحتلال التعسفية والهادفة إلى ضرب البنية التحتية للشعب الفلسطيني والوقوف دوما في وجه تقدم عجلة التنمية للشعب الفلسطيني بهدف إخضاع وتركيع هذا الشعب العظيم الذي واجه الاحتلال منذ سنوات طويلة دون كيد أو ملل وساهم اتحاد لجان العمل الزراعي إلى جانب العديد من المنظمات والمؤسسات المحلية والدولية في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتقديم شتى أنواع الدعم لهذا الشعب العظيم.

6.3.2. محددات ومعوقات تحسين الظروف المعيشية في الضفة الغربية :

تشكل نسبة الاراضي المزروعة الى اجمالي مساحة الاراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة 25%، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 847،514،1 دونما، ويبلغ مجموع عدد الحيازات الزراعية 654،108 حيازة، منها 88.4% في الضفة الغربية و11.6 % في قطاع غزة. وتصنف 70.6% من الحيازات الزراعية على أنها حيازات نباتية و10.7% حيازات ثروة حيوانية و18.7% حيازات مختلطة. تشكل المساحات المروية في الضفة الغربية وقطاع غزة 12.5% من إجمالي الأراضي المزروعة(6% من إجمالي المساحات المزروعة في الضفة، 62% في قطاع غزة. وتتذبذب قيمة مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في صافي الإنتاج المحلي، حيث بلغت اكثر من 30% في السبعينات، ووصلت 11% فقط العام 2003، و8% في الربع الثاني من العام 2005. يعود هذا التراجع الى نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة وخاصة قطاع الخدمات، وإلى السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير القطاع الزراعي من جهة ثانية.

بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الربع الثاني من العام 2005 15.6% من مجموع العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2001 بأن 9.4% من الرجال العاملين و26.3 من النساء العاملات يعملون في الزراعة ويعملون بمعدل دخل يومي 13$ (15.2 في الضفة و8.1 في غزة) مقارنة مع 17.3$ في القطاعات الإنتاجية الأخرى. وبشكل عام، تعتبر المنشآت الزراعية، سواء الخاص منها بالإنتاج الحيواني أو بالإنتاج النباتي، وحدات إنتاجية صغيرة من حيث عدد العاملين فيها، فحوالي 98% من أصل 6104 منشأة زراعية عاملة في مجال تربية الأغنام والأبقار يقل عدد العاملين فيها عن 4 عاملين.

وتعمل720 منشأة في مجال الصناعات الزراعية في الضفة والقطاع، منهـا 87.5% فـي الـضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. تعمل 273 منشاة من منشآت التصنيع الزراعي في مجـال تـصنيع الزيوت النباتية (معاصر الزيتون) وتشغل 1410 عاملا في موسم حـصاد الزيتـون، وتعمـل 47 منشأة في مجال تصنيع الألبان وتغطي 86% من احتياجات السوق المحلي لكن 52% من مدخلات إنتاجها مستورد من السوق الإسرائيلي.

ذكر التقرير الوطني لتقدير الفقر بالمشاركة الى ان إهمال وتراجع الزراعة هو احد أسباب الفقر في الضفة والقطاع، وأشار إلى مجموعة من العوامل ساهمت بشكل مباشر في وتراجع قطاع الزراعة، هي (شكل 1.2):

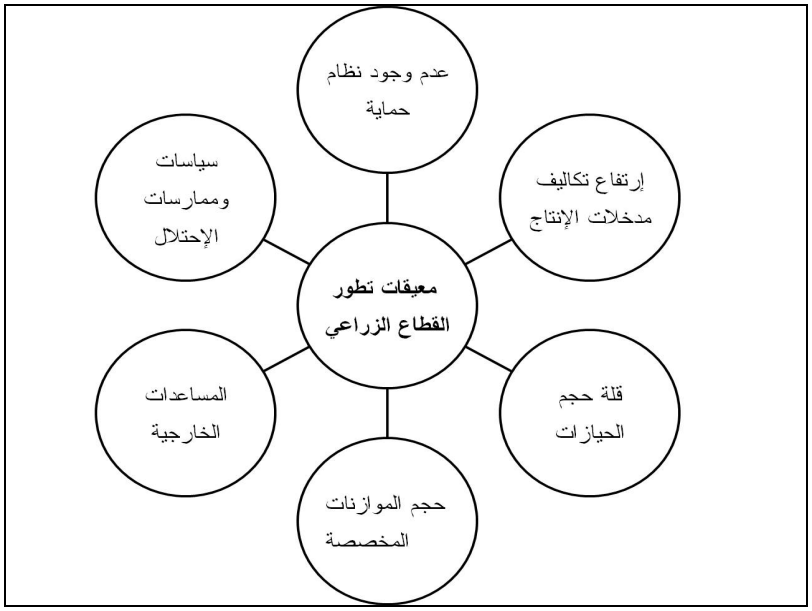

شكل 1.2: معيقات تطور القطاع الزراعي

- ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة وتجريـف للأراضـي والمنـشآت الزراعية وغيرها.
- غياب الرقابة الحكومية على أسعار وجودة الأدوية الزراعية.
- ضعف أنشطة الإرشاد الزراعي ومحدودية المراكز البيطرية أو بعـدها عـن المنـاطق الزراعية.
- محدودية المياه والسيطرة الإسرائيلية عليها ومصادرتها وتحكم كبار المزارعين بالمصادر المائية المتاحة

- منافسة المنتجات الزراعية الإسرائيلية المدعومة حكوميا للمنتجات الزراعية الفلسطينية.

إلى ذلك يتعرض القطاع الزراعي الفلسطيني لمجموعة من المعيقات التي تقف امام تطوره وتحد من مساهمته في تحسين مستوى معيشة الاسر الزراعية ومن نمو مساهمته في صافي الناتج المحلي، يمكن تلخيص اهم هذه المعيقات بما يلي:

- سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تصادر الارض والمياه وتحد من تسويق المنتجات محلياً ومن وتصديرها الى الخارج، تقدر خسائر القطاع الزراعي نتيجة ممارسات الاحتلال في خلع الأشجار وجرف الأراضي وتدمير البنية التحتية الزراعية، حوالي 340 مليون دولار، أي ما يقارب نصف الناتج المحلي من الزراعة لعام واحد إضافة إلى خسارة 1.147 بليون دولار من قيمة الإنتاج بسبب الإغلاق وتقييد حرية الحركة والتسويق. ويقدر عدد الأشجار التي تم اقتلاعها نتيجة الممارسات الإسرائيلية بحوالي 2 مليون شجرة، معظمها من أشجار الزيتون كذلك تجريف 76835 دونماً من الأراضي الزراعية، حوالي 2183 دونماً من الدفيئات، 770 مخزناً زراعيا كما تم قتل أكثر من 25000 رأس من الأغنام والأبقار والحيوانات الأخرى، بالإضافة إلى تدمير خطوط المياه وتدمير مزارع دجاج وحمام. ويأتي بناء جدار الفصل العنصري استكمالا لسياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى إلحاق الضرر بالمجتمع الفلسطيني بما في ذلك القطاع الزراعي، حيث يصادر مساحات من الأراضي ومصادر المياه ويفصل المناطق الزراعية، ليزيد من سيطرة اسرائيل على الاراضي والمياه في الضفة الغربية ويحد من أي توسع عامودي او افقي للزراعة.
- حجم الموازنات المخصصة للبرامج والمشاريع الزراعية من قبل السلطة والمؤسسات التمويلية لا تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي
- المساعدات الخارجية:تتلقى السلطة الفلسطينية من الدول الغربية والعربية المساعدات الخارجية تضامناً مع الشعب الفلسطيني وفي مواجهة ظروف الإحتلال والحصار التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، وقد بلغ إجمالي التعهدات منذ العام 1994م وحتى نهاية العام 2004م حوالي 9000 مليون دولار، هذا إضافة إلى التعهدات التي حصلت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية في مؤتمر لندن الذي عقد في شهر آذار من عام 2005م، بقيمة زادت على 1300 مليون دولار. كما تعهد المؤتمر الدولي للجهات المانحة في باريس من العام 2007م بدفع 7،4 مليار دولار لدعم الإقتصاد الفلسطيني خلال الاعوام الثلاثة المقبلة 2008م–2010م. وتشير بيانات وزارتي التخطيط والمالية في السلطة الفلسطينية، إلى أن

إجمالي المساعدات التي إلتزمت الجهات المانحة بتقديمها خـــلال الفتـــرة (1994–2004م) بلغت حوالي 7500 مليون دولار بمعدل سنوي تجاوزي 670 مليون دولار. وتشكل تلـــك الإلتزامات حوالي 91 في المائة من إجمالي التعهدات في الفترة السابقة. وقد قامـــت تلـــك الجهات فعلياً بتقديم مساعدات بلغت قيمتها حوالي 7000 مليون دولار وذلك حتـــى نهايـــة العام 2004م، بمعدل سنوي بلغ حوالي 630 مليون دولار، أو ما نسبته 95 في المائة مـــن إجمالي الإلتزامات (89 في المائة من إجمالي التعهدات).

- حصة المشاريع الصغيرة من موازنة السلطة العامة: بلغت حصة وزارة الزراعة فلـــسطينية من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2005 اقل من 1%، وفي خطة التنمية متوسطة المدى 2005–2007 تبلغ هذه الحصة ما نسبته حوالي 0.007% من إجمال الموازنة.حيث اقترحت خطة التنمية متوسطة المدى مشاريع بقيمة 100 مليون $ تسعى وزارة الزراعـــة الى ايجاد مصادر تمويل لها.هذه المشاريع التي لم تمول جميعها لا زالت قليلة مقارنة مـــع اهمية القطاع الزراعي وعدد الاسر الزراعية وحجم المشاكل التي تواجهها الاسر الزراعية
- قلة حجم الحيازة الزراعية بسبب تفتت ملكية الأراضي والبناء العمراني الذي يقلـــل العائـــد من الزراعه.
- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي يحد من ربحية الأسر الزراعية ويعرضها لخسائر ومديونية متراكمة وخاصة الأسر التي تستخدم مدخلات الإنتاج بشكل مكثف.
- عدم وجود نظام حماية من تأثير التقلبات المناخية والجوية المتعاقبة على حياة أسر مربـــي الثروة الحيوانية والمزارعين بشكل عام يعرض الاسر الزراعية الى تراجع الانتاج والعائـــد الزراعي.
- محدودية مصادر المياه المتاحة سواء لاغراض الشرب او الري يقلل من انتاجية الاراضـــي الزراعية ويعيق تطوير مشاريع الثروة الحيوانية.
- محدودية فرص التسويق المحلي والتصدير للانتاج الزراعـــي والحيـــواني يـــساهم بـــشكل ملموس في تراجع العائد من الزراعة وتطورها بشكل عام.

7.3.2. الإنجازات التي تحققت باتجاه تحسين الظروف المعيشية والتنمية المستدامة في فلسطين:

منذ نشأتها عام 1994 عملت السلطة الوطنية الفلسطينية جاهدة ومن خلال وضـــع خطـــة وطنيـــة شاملة وخطط عمل قطاعية في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة شملت مختلف القطاعـــات كالـــصحة والتعليم والزراعةوالصناعة والتجارة والبيئة والرفاه الاجتماعي والبناء المؤسساتي. ففـــي مجـــال الصحة تم إنشاء ستة مستشفيات حكومية جديدة و140 مركز صحي للرعاية الأولية وفي مجـــال

التعليم أنشأت السلطة الفلسطينية ما يقارب من 150 مدرسة جديدة وأضافت أكثر من 200 غرفة مدرسية، كما شهدت مؤسسات التعليم العالي تطورا ملحوظا تمثل في استخدام كليات علمية جديدة وإضافة مباني حديثة في معظم الجامعات الفلسطينية.

كما أن القطاع الصناعي حقق بعض الإنجازات حيث تم إنشاء أول منطقة صناعية في قطاع غزة أخرى قيد الإنشاء في الضفة الغربية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي والتي ستساعد في خلق فرص عمل محلية وتقليل نسبة البطالة. كما لعبت المؤسسات الأهلية والمنظمات الغير حكومية دورا هاما في تنمية المجتمع المحلي وتقديم بعض الخدمات الأساسية كما تشارك تلك المؤسسات في زيادة الوعي لدى المواطنين الفلسطينيين. رغم ذلك كله فإن هذه الإنجازات مهددة بالتدمير من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

4.2 الدراسات السابقة

هنالك عدة دراسات تقيس الآثار الاقتصادية والإجتماعية للمشروعات الصغيرة في معظم الدول والمجتمعات، إلا انه لا توجد دراسة تقيس هذه الآثار في فلسطين بشكل كمي وكلي.

1.4.2. الدراسات العربية:

- خلف(1995): قام بدراسة إهتمت بدور ومكانة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر ، تكون مجتمع الدراسة من (204) فردا تم إختيارهم بطريقة عشوائية وبنسبة (72%) من المجتمع الإصلي و البالغ (1264) فردا ، وكشفت الدراسة عن طبيعة المؤسسات الصناعية الصغيرة في الجزائر وسبب الاهتمام بها ومكانتها في الاقتصاد الجزائري، وأن هذه الصناعات تلعب دورًا كبيرًا في إعادة تنشيط الاستثمارات الصناعية، حيث عرفت الصناعة تراجعًا منذ بداية الثمانينات في الجزائر. وخلصت الدراسة أنه ليس هنالك برنامج خاص لدمج الصناعات في عملية التنمية، وغياب الشروط والمقومات لتحقق كفاءة في أدائها، وأوصت الدراسة بتعزيز دور القطاع العام في توفير الدعم التمويلي والإداري والتنظيمي لهذه الصناعات.

- أبو بكر (2002) : قام بدراسة إهتمت بالمشاريع الصغيرة في فلسطين - الصعوبات وأنماط التخطيط فيها، حالة دراسية لمحافظة نابلس ، تكون مجتمع الدراسة من (500) فردا منهم

(215) إمرأة و(221) رجلا تم إختيارهم بطريقة عشوائية، وكشفت هذه الدراسة عن الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة وأنماط التخطيط فيها في محافظة نابلس، وتعرفت على دور عدة متغيرات؛ مكان المشروع، والمؤهل العلمي لصاحب المشروع، ونوعية ملكية المشروع، وعدد العاملين في المشروع، في طبيعة الخطط والمعوقات ، واعتمدت الدراسة أسلوب الاستبانة وتم معالجة النتائج والبيانات فيها. وحسب هذه الدراسة فقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية: عدم كفاية رأس المال اللازم لإقامة المشاريع، ونقص الخبرة الفنية في مجال تقييم الجدوى واختيار مصادر التقنية، ونقص الخبرة اللازمة لتسويق المنتجات، وانعدام المقدرة الإدارية في كثير من الأحيان أو انخفاضها في أحيان أخرى.

- كما قام العباسي(2002):بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في الأردن، ودراسة مقدرتها التنافسية، إضافة إلى تحديد دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. تكونت عينة الدراسة من (700) فردا ، وقد استخدمت الدر اسة التحليل الإحصائي الوصفي في عرض البيانات والاستبيانات والمقابلات الشخصية كأدوات تحليل لتنافسية الصناعات الصغيرة ودراسة واقعها، كما استخدمت الدراسة التحليل القياسي الكمي ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصناعات الصغيرة تشكل واقعا مميزا وجوهريا في الاقتصاد، وقد أظهرت الدراسة الأثر الايجابي للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والدين الحكومي والأثر السلبي لكل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام على الاستثمار في الصناعات الصغير ة. وخلصت الدراسة إلى أن أهم ادوار الصناعات الصغيرة في الأردن تكمن في مساهمتها في توفير فرص عمل خاصة في ظل الركود الاقتصادي و قدرتها على إنتاج سلع مناسبة للسوق المحلي بكلف منخفضة ، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها:عدم اعتماد أكثر من معيار واحد عند تعريف الصناعات الصغيرة، و ضرورة توفير البنية التحتية الملائمة ، والتشريعات اللازمة لدعم وتطوير الصناعات الصغيرة ومعالجة المشكلات التي تواجه هذا القطاع، من اجل زيادة كفاءة الصناعات الصغيرة وتخفيض تكاليف إنتاج السلع.

- مكحول (2003) : دراسة بعنوان:" دور قطاع الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين : الخصائص والاحتياجات ."تم في هذه الدراسة تحليل بيانات تخص 1737 مشروعًا صغيرا، في محافظات الشمال ، وتبين أن أكثر من نصف هذه المشاريع تم تمويلها ذاتيًا، (53%) وأن 42 % من المشاريع هي مشاريع صغيرة جدًا لا يزيد رأسمالها عن 1000 دينار ،كما تبين أن 51 % من العاملين هم من أفراد الأسرة، وأن % 64 من أصحاب المشاريع لم يتلقوا أية دورة تدر يبية كما أن 46 % من المشاريع تعتمد كليًا على أسواق المحافظة التي يقع فيها المشروع و 86.5 % من المشاريع تعتمد على طريقة البيع المباشر كما أن 59 % من

المشاريع إعتمد على المنافسة النوعية و % 12 تعتمد على المنافسة السعرية. وقد بينت الدراسة أيضًا أن92.4 % من المشاريع تحقق خسائر، وتواجه المشاريع الصغيرة مشاكل عديدة منها : نقص في المواد الخام، والعمالة المدربة والمعلومات الفنية، مشاكل تتعلق بالمياه والكهرباء والتخزين والتسويق والتوزيع. وتحتاج المشاريع الصغيرة إلى خدمات مساندة ومكملة، وأن 94.6 % من المشاريع لم تتلقى أية خدمات مساندة، إذ أن هنالك نقصًا كبيرًا في الخدمات المساندة في مختلف المجالات(القانونية، المالية، التسويقية، المهنية، والإنتاجي) لتعزيز الدور التنموي للمشاريع الصغيرة لا بد من توفير كل ما يلزمها من نواح تنظيمية ومالية وفنية وتكنولوجية.

- وهدفت دراسة المحروق ومقابلة (2006) إلى التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها فبدأ بتعريفها والذي أكد انه لا يوجد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هذا بالإضافة إلى أن كلمة" صغيرة "و"متوسطة "هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة وإنما يتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتمادًا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، وخليط من المعيارين معًا، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات ومعايير أخرى. تحدث المحروق كذلك عن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة ومتعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم .وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض .وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة وبسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية والبيئة المحيطة بهذه المنشآت.

- وفي دراسة الشاعر (2006) الذي أشار إلى المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس على أهمية تطوير هذه المشاريع والنهوض بها وخاصة في محافظة نابلس والتي يوجد بها " 523 "مشروع وتم توزيع 250 استبانه ومع اعتماد الباحث على مقابلة ذوي العلاقة بموضوع الدراسة وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم التحديات والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي مشكلة تسويق منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغياب السياسات التنموية الصناعية وعدم وجود برامج وخطط للتنمية

الصناعية واضحة الأهداف وأوصى الباحث بتوفير القروض والـدعم المـادي وتـدريب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المـدني وتنظـيم المعارض للترويج لمنتجات هذه المشاريع وتعزيز دور الاتحادات والجمعيات في دعم هذه المشاريع والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية عند منح التراخيص لهذه المنشآت.

2.4.2. الدراسات الأجنبية:

- أجرى الإتحاد الأوروبي European Commission)،(2002 دراسة بعنوان " الخـدمات الداعمة للمشاريع الصغرى والصغيرة"، وذلك من خلال مسح شامل للمـشاريع الـصغرى والصغيرة التي تتضمنها دول الاتحاد الأوروبي، وتمت الدراسة عبر تحليل شامل لـلأدب النظري، ومقابلات شخصية مع 64 من ممثلي المشاريع الصغيرة والمتوسطة من القطـاع الخاص والخبراء الاستشاريين المتخصصين في الأعمال التجارية الصغيرة جدا، واتصالات هاتفية مع1200 مشروع صغير من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وخلصت الدراسة إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المشاريع تشكو من عدم وجود معلومات أو خـدمات داعمة كافية يمكن أن تزودها دولها بها، وتناسب هذا الانخفاض في المعلومات مع انخفاض حجم ونضج المشروع .ودعت الدراسة إلى ضرورة توافر خدمات الـدعم فـي أوسـاط أصحاب المشاريع.

- في دراسة أجرتها وكالة الصناعة والتجارة الدنماركية عام 2000 بعنوان "SME" : Small and Medium Size Enterpries Support Services in the Face of Globalization" ناقشت هذه الدراسة عدة خبرات متبادلة حول الخدمات المقدمـة لـدعم المشروعات الصغيرة خلال التحول الكبيـر فـي العـالم، وتـأثير الممارسـات التجاريـة والتكنولوجيا المتأتية من العولمة، وتمت المناقشة لتحدد الخدمات والاحتياجـات بـين الآراء المختلفة لصانعي السياسات، من مدراء(مالكي) هذه المشروعات الاكاديميين المختـصين وتوضح أن المشروعات الصغيرة تحتاج خدمات اكبر وبجودة أعلى، وتشير إلى كيفية تطوير الخدمات للمشروعات كمًا ونوعا ، وتكونت عينة الدراسة من (1580) شخصا. وخلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغير ة، ومع ما تواجهه بسبب العولمة والتغيرات الاجتماعية، إلا أنها ستبقى تترك بصمة قوية في معظم الدول وسيكون تأثرها محدودا إذ أنها تتأقلم بشكل سريع، وان ما يطور الصناعات الكبيرة سيطور بالتالي هذه المشروعات خصوصًا التي تتعاقد مع المشروعات الكبيرة، لكن مع بقاء المشروعات الـصغيرة علـى اطـلاع بالمعلومـات الاقتصادية (محلية ودولية) ، ليتسنى لها المشاركة في حصتها في الأسواق، وتوفير قاعـدة

بيانات عامة لجميع المشروعات ودمجها بتعاقدات مع مؤسسة واحدة أو تشكيل مشروع واحد كبير منها، مع التركيز خصوصًا على تقديم خدمات الدعم في آليات جزئية وكلية، لتنقل هذه المشروعات من التخطيط قصير الأجل إلى التخطيط طويل الأجل.

- جولدفنجر، وبيرن (2003) : دراسة بعنوان:"تحسين القدرة التنافسية للشركات الصغيرة و في البلدان النامية: دور التمويل بما في ذلك التمويل الإلكتروني لتعزيز تنمية المشاريع". هدفت الدراسة لتقديم إطار متكامل لمناقشة المساهمات المتوقعة للتمويل الالكتروني ليسهل تطور المشروعات الصغير ة في الدول النامية كما هدفت إلى التعريف بالتمويل الالكتروني، وتحليل مفهوم التمويل الالكتروني بشكل يهدف لدعم المشروعات الصغيرة و في الدول المتقدمة والنامية، ومناقشة التحديات التي تواجه النهوض باستخدامها تجاه هذه المشروعات. ووجدت أن تحليل كفاءة التمويل الالكتروني ليس ممكناً بشكل محدد، ويمكن فقط أن يعطي مؤشرًا بشكل دقيق من خلال مراقبة التجارة الالكترونية (e-commerce)ومتابعتهما معًا لتكوين قاعدة بيانات تخص المشروعات الصغيرة. وكانت الدراسة محدودة جدًا في المجالين في الدول النامية، حيث أن هذه المشروعات في الدول النامية تعتمد في مقوماتها التمويلية على القروض المباشرة من البنوك أو المؤسسات التمويلية، وان غالبيتها لم تنخرط كثيرًا في التجارة الالكترونية، وبالتالي لم يكن لها تجربة كبيرة في التمويل الالكتروني، كما أن نوعيات البنوك في هذه الدول تركز في توجيه هذه الخدمة الى المشروعات الكبيرة. وناقشت الدراسة المحددات لدخول هذه المشروعات مجال التمويل الالكتروني، ومن هذه المحددات :أن المشروعات لا تملك مستوى عالي من التكنولوجيا وهذا من مواصفات نفس الدول ومستوياتها الالكترونية، وأنها لم تتغلغل بعد في السوق المحلي بشكل كبير لتتوسع في الأسواق الخارجية. كما أن جزء كبير من المسؤولية يقع على الحكومة والتزاماتها في تطوير القاعدة المعلوماتية والالكترونية للمشروعات بتكلفة واقعية. وتشجع الدراسة على أن تتعاون المشروعات بشكل اكبر مع المؤسسات غير الحكومية والوكالات العالمية للتطوير لتستفيد منها في هذا المجال، وتشجع على خلق مؤسسات تعمل على تدريب أصحاب المشروعات على هذه التقنية.

- دراسة (فان ، 2003) دراسة بعوان:" أهمية المؤسسات الصغيرة و ودور الدعم العام في تعزيز التنمية الصغيرة و الحجم" ، وهي دراسة للبنك الدولي، هدفت لخلق إطار قانوني ومنظم للمشروعات الصغيرة و في روسيا، وبينت الدراسة أهمية هذه المشروعات للفقراء من حيث توفير فرص العمل لهم. تكونت عينة الدراسة من (244) مبحوثا ،حيث تناولت هذه الدراسة استراتيجيات مقترحة للتركيز على توفير البيئة الملائمة ودور القطاع العام في ذلك،

وما تعانيه هذه المشروعات من معوقات ، وأوصت الدراسة بضرورة فتح المجال أمام هذه المشروعات للاندماج في السوق بشكل أكبر، من خلال توفير التمويل الميسر لها، وتـــدريب العاملين فيها لزيادة إنتاجها، وربطها إنتاجها باستهلاك الحكومة بشكل مباشر.

3.4.2. نقد الدراسات السابقة:

بمراجعة ناقدة للدراسات السابقة التي اوردتها الدراسة اعلاه، يمكن ملاحظة ان غالبيتها تتناول الاثار والانعكاسات المختلفة لبرامج القروض التي تمنح لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل التي كان دائما مصدر رأس المال فيها هو البنك التي تقدمها مؤسسات الإقراض المختلفة وكذلك عمليات التخطيط الكثيرة لها ، كذلك ركزت على الخدمات المقدمة لدعم المشروعات الصغيرة و خلال التحول الكبير في العالم وهدفت هذه الدراسات لتشجيع إنشاء مؤسسات جديدة لجعل المشروعات أكثر تنافسية كما ركزت هذه الدراسات إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة وأنماط التخطيط فيها سواء على البيئة الطبيعية أوالحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، حيث تطرقت هذه الدراسات بشكل محدود جدا و بسيط لأثر هذه المشروعات على الإنسان وأوضاعه الإقتصادية و الإجتماعية غير انها وبصورة واضحة وجلية لم تتناول دور المشاريع التي تقدمها المؤسسات الإهلية الفلسطينية و خاصة الإتحاد في إحداث تنمية مستدامة في المجتمع الفلسطيني، وهو ما ستعمل هذه الدراسة على تناوله بالتفصيل.

الفصل الثالث

منهج واجراءات الدراسة

فيما يأتي تناول مفصل لمنهج الدراسة واجراءاتها.

1.3 منهجية البحث

إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة ، وذلك لتلاؤمها مع طبيعة الدراسة التي سيقوم بها ، حيث أن الأسلوب الوصفي التحليلي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو رقميا ، وتوضح خصائصها كما هي على أرض الواقع بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم لعلاقات هذه الظاهرة إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير الواقع المدروس. وتم جمع البيانات بالاعتماد على الاستبيان بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بشكل مساند اما اجراءات الدراسة فيمكن تلخيصها بما يأتي (شكل 1.3):

- الاطار النظري والدراسات السابقة: لقد تم جمع المعلومات حول الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة بالاستناد الى مراجعة الادبيات، من تقارير ومنشورات مؤسسية (حكومية، وأهلية)، بالاضافة الى الكتابات والدراسات البحثية حول المشروعات الصغيرة و التنمية والتي اعدتها المؤسسات الاكاديمية والبحثية.
- اداة الدراسة: لاغراض اعداد الاداة (الاستبيان)، تم مراجعة الادبيات ذات العلاقة، اضافة الى مجموعة من الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة، ومجموعة من المقابلات الاستطلاعية

مع مجموعة من المزارعين والمهندسين الزراعيين العاملين في المنطقة في إتحـــاد لجـــان العمل الزراعي.

- جمع البيانات: قبل البدء بجمع البيانات، تم التأكد من صدق وثبات الاداة بعد اعدادها، ثـــم تم توزيعها على المبحوثين واعادة جمعها استعدادا لتحليلها.
- تحليل البيانات: قبل البدء بادخال البيانات الى البرنامج الاحصائي، تـــم فـــرز الاســـتمارات واستبعاد ما لم يكن منها صالحا (نسبة مرتفعة من الاسئلة غير المجابة، عدم جدية المبحوث في الاجابة)، ثم تم ادخالها الى برنامج (SPSS) الاحصائي، واجريت التحاليل الاحـــصائية من تحاليل وصفية (متوسطات، تكرارات، انحرافات معيارية)، معاملات ارتباط، اختبار ت والتباين الاحادي، وغيرها.
- بالاستناد الى نتائج الدراسة تم استخلاص الاستنتاجات والتي بدورها بني عليها التوصـــيات والمقترحات.

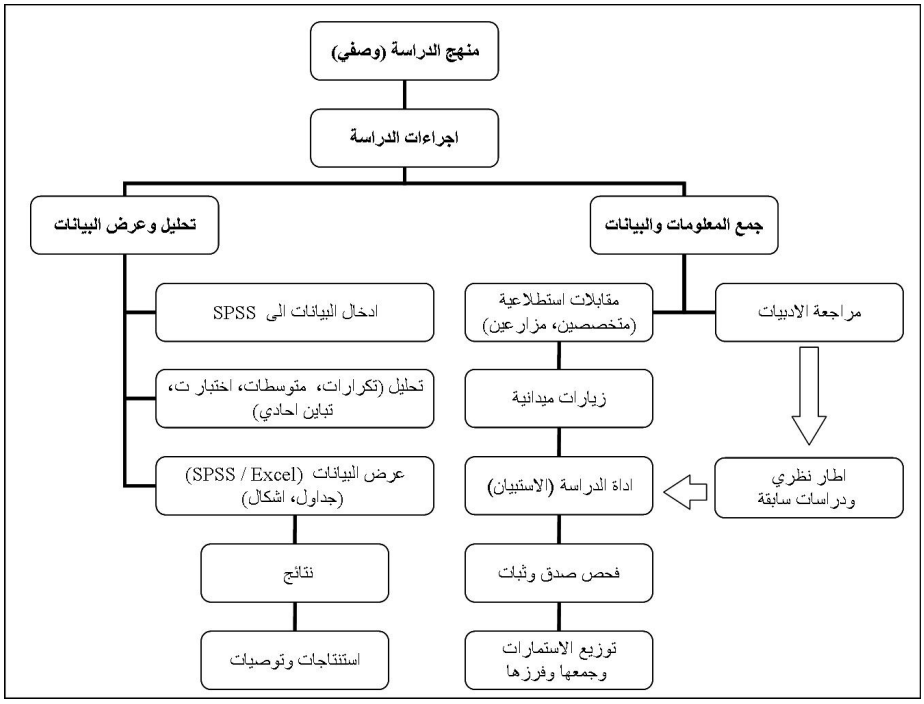

شكل 1.3: اجراءات الدراسة

2.3 أدوات البحث

أداة الدراسة الاستبانه ، وذلك للتعرف على الدور التنموي الذي تلعبه المشاريع التي ينفذها الإتحـــاد في تلك المناطق و هي مقسمة إلى ثلاث محاور (اقتصادي و اجتماعي ومهارات حياتية).

جدول 1.3: محاور الاستبيان

الرقم	المحور	عدد الفقرات
	القسم الأول: بيانات شخصية	9
	القسم الثاني: معلومات حول المشروع المقدم من الإتحاد	18
	القسم الثالث: الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	18
	القسم الرابع: الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	17
	القسم الخامس: دور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة	10
	المجموع	72

1.2.3. مقاييس الاداة:

اعتمد في تصميم الاداة على مقياس خماسي رئيسي وهو بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة،بدرجة صغيرة ، بدرجة صغيرة جدا ، وعند التحليل الاحصائي اعطيت لها الاوزان 1، 2، 3 ، 4، 5 على التوالي.

2.2.3. صدق الأداة (تحكيم الاستبيان):

لفحص صدق الاستبيان فقد تم عرضه على مجموعة من المتخصصين وذوي الخبرة في الزراعة والتنمية (مرفق قائمة بأسماء المحكمين)، كما وعرضت الاستمارة ايضا على مجموعة من المهندسين العاملين في محافظات الضفة المختلفة، وتم الاخذ بالملاحظات التي اوردوها مما كان له الأثر الإيجابي في تطوير الاستبيان ووصوله إلى صورته النهائية.

3.2.3. ثبات أداة الدراسة

فيما يتعلق بثبات أداة الدراسة فقد تم التحقق منه، من خلال اختيار عينة مصغرة من المبحوثين وعددهم (10)، وزعت عليهم الاستبانات للإجابة عليها، وبعد أسبوعً أعيدت إليهم للإجابة عليها مرة اخرى. بعدها تم احتساب معامل ارتباط بيرسون، لفحص مستوى الارتباط بين الاجابات في الاختبار، وتلك في اعادته، وجاءت قيمة المعامل (0.83) وبمستوى دلالة (0.015)، أي اقل من 0.05، وبالتالي ترفض فرضية عدم ثبات الاستبيان. كما وتم احتساب معامل كورنباخ ألفا للاتساق

الداخلي لكامل الاستبيان، وجاء بقيمة (0.848)، وهي قيمة مرتفعه، تعبر عن مستوى ثبات جيد للاستبيان. كلا التحليلين الاحصائيين اعلاه اديا الى اعتباره ثابتا، وتوزيعه على كامل المبحوثين.

نتائج اختبار الاتساق الداخلي كرمباخ ألفا لمحاور الدراسة: تشير النتائج في جدول (6.5) بان درجة الاتساق الداخلي الكلية للدراسة لدور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية في الضفة الغربية (2000–2008) قد وصلت لـ 95.5 % وهي درجة مرتفعة جدا تدل على وجود اتساق داخلي مرتفع جدا لهذا تم توزيع الاستمارة على كامل المبحوثين، أما على أعلى درجة اتساق داخلي للمحاور فكانت لمحور الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة 92.2 %، يليه دور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة 90.0 % ومن ثم الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة حيث وصلت 87.6% وهي جميعا درجات اتساق مرتفعة جدا دلت على وجود اتساق مرتفع جدا ولهذا تم اعتماد الاستبانة.

جدول 2.3: يبين الجدول نتائج اختبار الاتساق الداخلي كرمباخ ألفا

الرقم	المحاور	كرمباخ ألفا
1	الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	%92.2
2	الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	%87.6
3	دور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة	%90.0
	الدرجة الكلية	% 95.5

أما نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة إرتباط كامل الإستبانة، وكل محور من محاور الإستبانة على حدة، فيعرضها جدول (3.3)

جدول 3.3: نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة إرتباط كامل الإستبانة، وكل محور من محاور الإستبانة على حدة

الرقم	المحاور	قيمة ر	مستوى الدلالة الإحصائية
1	الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	0.927**	0.000
2	الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	0.930**	0.000
3	دور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة	0.836**	0.000
	الدرجة الكلية	0.927**	0.000

يتضح من خلال نتائج الجدول (3.3) الموضحة أدناه أن قيمة معامل إرتباط بيرسون لكامل الإستبانة جاءت (**0.927) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، ولمحاور الإستبانة تراوحت قيمة المعامل بين (**0.930 و **0.836 وبدلالات إحصائية تراوحت بين (0.000 و 0.000). وهذا يبين أن جميع الدلالات الإحصائية جاءت أقل من 0.05 وعليه ترفض فرضية عدم ثبات الإستبانة كاملة، وعدم ثباتها على مستوى المحاور، ونتيجة لذلك اعتبرت الإستبانة ثابتة وتم توزيعها على كامل المبحوثين.

3.3 المعالجة الاحصائية

لاغراض التحليل الاحصائي اعطيت الاوزان لمقياس الاداة كما يأتي: المقياس الخماسي: موافق بدرجة كبيرة جدا (5)، بدرجة كبيرة (4)، بدرجة متوسطة(3)،بدرجة صغيرة (2) ، بدرجة صغيرة جدا (1). ولقد تم استخدام التحليل الاحصائي في هذه الدراسة في اكثر من موقع، وفيما يأتي ايضاح لذلك:

- تم احتساب معاملي كرونباخ الفا وارتباط بيرسون للتأكد من ثبات الاستمارة.
- اجري استخراج التكرارات لبعض البيانات، نتج عنه ايضاح خصائص المبحوثين، وبيان اوزان المقترحات لبيان دور المشاريع المقدمة في تحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و المهارات الحياتية بحسب وجهة نظر المزارعين.
- تم احتساب المتوسطات حسابية، والانحرافات المعيارية، للتعبيرعن دور المشاريع المقدمة في تحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و المهارات الحياتية على المجالات المتأثرة المختلفة (إقتصادية، إجتماعية، مهارات حياتية)

4.3 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

- الحدود الجغرافية: محافظة الخليل ، بيت لحم ، رام الله ، نابلس ، طولكرم ، جنين، في الضفة الغربية.
- الحدود الزمانية: انجزت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين شهري أذار من العام 2009 و شهر تموز من العام 2010.

- الحدود البشرية: المزارعين في محافظات جنوب ووسط وشمال الضفة الغربية.

5.3 مجتمع وعينة الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع المفردات التي يتكون منها موضوع البحث والتي ينصب الاهتمام عليه خلال الدراسة ، ويتكون مجتمع البحث من المستفيدين من مشاريع الإتحاد في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة ما بين العام 2000 و العام 2008 و البالغ عددهم 1115 مستفيد. ولقد تم سحب عينة الدراسة استنادا الى عدد المستفيدين من مشاريع الإتحاد وهو (1115). وللحصول على اعلى نسبة استرداد للاستمارات تم توزيع 150 استمارة، غير انه ومع كل المحاولات امكن استرداد 100 استمارة سليمة ممثلة ما نسبته 10 % من حجم المجتمع.

6.3 خصائص عينة المبحوثين

اهم خصائص المبحوثين تلخصها الدراسة ادناه: فيما يتعلق بالجنس فلقد جاءت النتائج بان غالبية المبحوثين هم من الذكور بواقع 73.2%، فيما مثلت الاناث 26.8% فقط. أما فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية للمبحوثين اظهرت النتائج (شكل 2.5) ان غالبيتهم من حملة الشهادة الإعدادية (28.9 %)، يليها حملة الشهادة الثانوية (24.7 %). وهذا يشير الى المستوى العلمي المتدني لغالبية المبحوثين، بما يؤكد ابتعاد اصحاب المؤهلات العلمية المرتفعة (البكالوريس والماجستير و الدكتوراه) عن العمل في الزراعة.

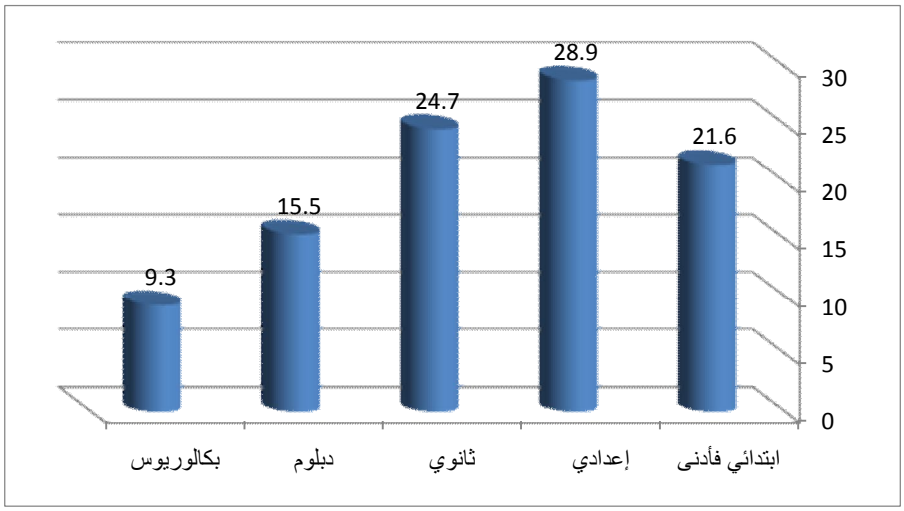

شكل 2.3: توزيع المبحوثين بحسب مؤهلاتهم العلمية

وحول اعمار المبحوثين بينت النتائج وبحسب جدول (2.3)، أن غالبية المبحوثين هم ممن تجاوزت اعمارهم الأربعين عاما، بما يؤكد ايضا ان هناك عزوفا من قبل الشباب الذي يمثل القــوة العاملــة الرئيسية (20–30 سنة)، عن العمل في الزراعة نتيجة لانخفاض المردود المادي منهــا، وتحــولهم للعمل في قطاعات عمل اخرى، كالوظائف الرسمية والعمل في داخل الخط الإخضر و المستوطنات

جدول 4.3: توزيع المبحوثين بحسب أعمارهم

الفئة العمرية	عدد المبحوثين	النسبة المئوية
6.2	6	اقل من 30 عاما
36.1	36	من 30 – 40 عام
38.1	38	من 41 – 50 عام
10.3	10	من 51 – 60 عام
9.3	9	61 عام فأكثر
100	**99**	**المجموع**

حول توزيع المبحوثين بحسب الحالة الإجتماعية، يشير شــكل (3.3)، ان الغالبيــة الكبــرى مــن المبحوثين هم من المتزوجين بنسبة (81.4%) في حين أحتلت الأرامل المرتبة الثانية بنسبة (10.3 %)، مما يشير الى ان القطاع الزراعي يشكل ملاذا أمنا للأسر الفلسطينية وفيه إستقرار في حــال توفرت الإمكانية لذلك.

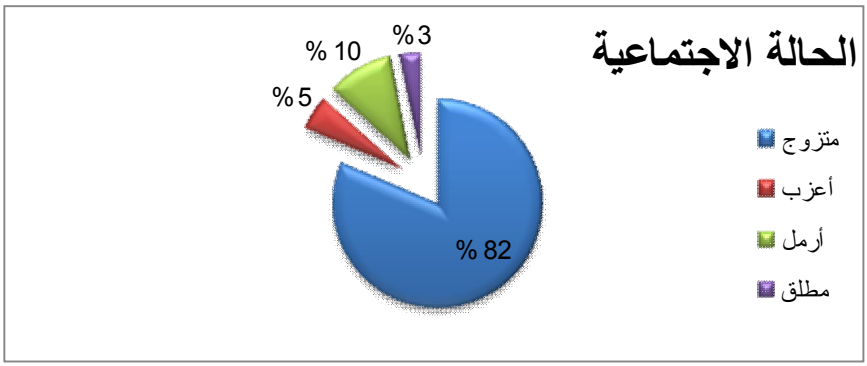

شكل 3.3: توزيع المبحوثين بحسب الحالة الإجتماعية

وحول توزيع المبحوثين بحسب سنوات العمل في الزراعة، يشير شكل (4.3)، ان الغالبية الكبــرى من المبحوثين هم من أصحاب الخبرة العالية في الزراعة بنسبة (35.1%) حيث يشير ذلك الى

أن عدد كبير من المبحوثين هم بالإساس مزارعين وفرصة نجاح المشروع لدى المزارعين ذوي الخبرة تكون أعلى لذا عملية إختيار المستفيدين إحدى أهم مراحل نجاح المشروع.

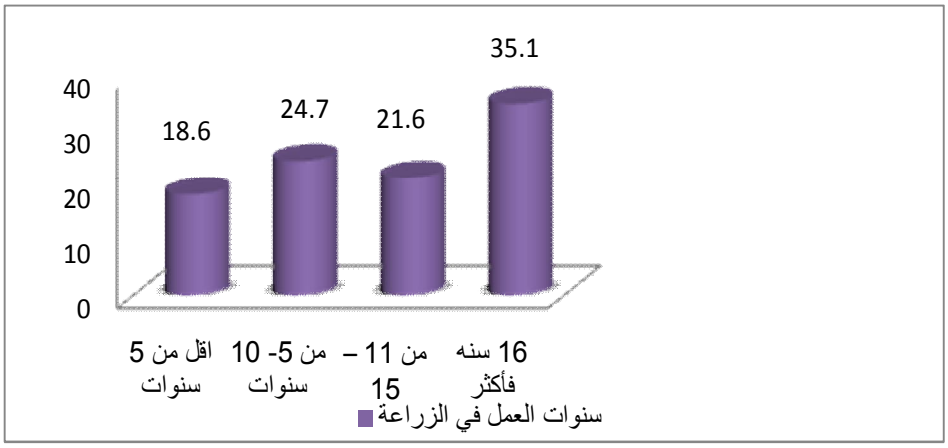

شكل4.3: توزيع المبحوثين بحسب سنوات العمل في الزراعة

وحول توزيع المبحوثين بحسب من لديه عمل أخر غير الزراعة،ان معظم المبحوثين هم من الـــذين يعتمدون على الزراعة في دخلهم حيث بلغت نسبة هؤلاء (68%) من المبحوثين في حين بلغـــت نسبة من لديهم أعمال أخرى (32%) يعمل ما نسبته 51.6 منهم عمال عـــادين و 32.3% مـــنهم موظفي قطاع خاص في حين كانت نسبة من يعمل في الوظيفة الحكوميـــة 9.7% و فـــي التجـــارة 6.5% أي أن العمال العادين أحتلوا النسبة الأكبر من بين من لديهم عمل أخر غير الزراعة و هـــو يفسر الإقبار المتزايد من بين العمال ذوي الدخل غير الثابت على العمل في القطاع الزراعي.

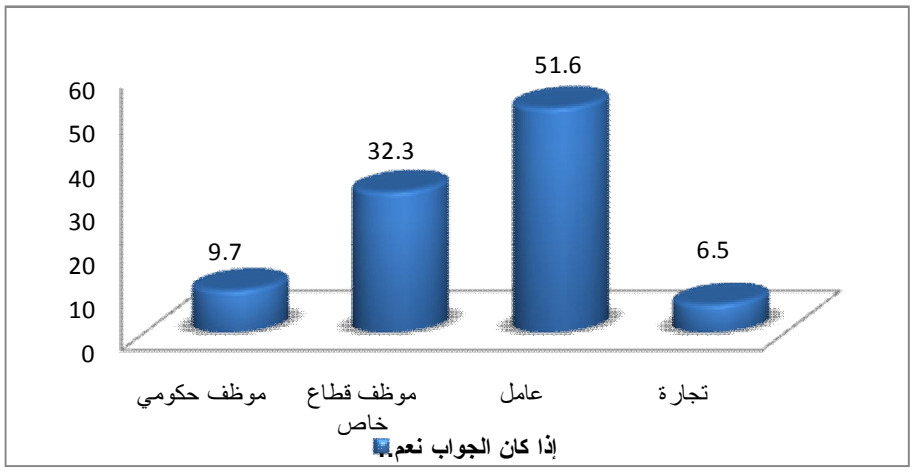

شكل 5.3:توزيع المبحوثين بحسب أنواع وظائفهم

وحول توزيع المبحوثين بحسب مناطق سكنهم ، يشير شكل (6.3)، الى أن محافظة الخليل إحتلت النسبة الإعلى من بين المبحوثين بنسبة وصلت (46.4) تلتها محافظة طولكرم بنسبة بلغت (24.7%) في حين كانت أقل النسب في محافظة نابلس (2.1) وهذا يشير لتركز برامج وأنشطة الإتحاد في منطقة الخليل بشكل كبير يليها محافظة طويكرم.

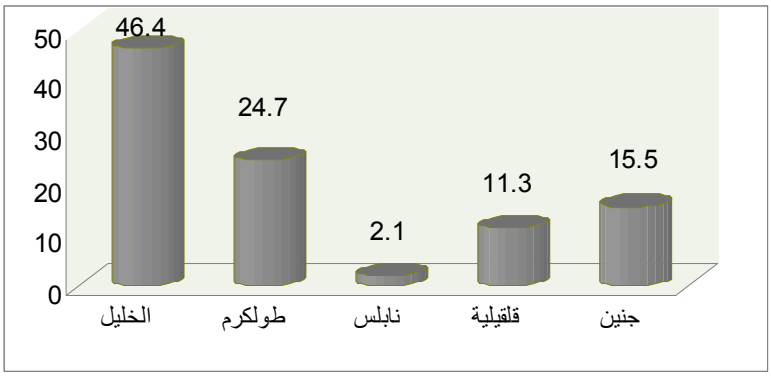

شكل 6.3 توزيع المبحوثين بحسب مكان السكن (المحافظة)

7.3 معلومات حول المشاريع المقدمة من الاتحاد

حول متوسط دخل الأسر المبحوثة أشارت نتائج الدراسة الى أن معظم المبحوثين تراوح دخلهم بين 1001 و الـ 2000 شيقل بنسبة 49.5% مما يشير الى أن المشاريع الصغيرة الخاصة بالإتحاد كانت تركز على ذوي الدخل المحدود وليس أولئك الذين يعيشون في ظروف الفقر الشديد (الفقر المدقع) لأن هذا النوع من المشاريع لا يستهدف أفقر الفقراء وإنما الفقراء الذين يعيشون إما تحت خط الفقر (500 دولار سنويا ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2004) أو ذوي الدخل المحدود الذين هم إما تحت خط الفقر أو قريبين منه و يستطيعوا أن يساهموا في حال طلب منهم ذلك.

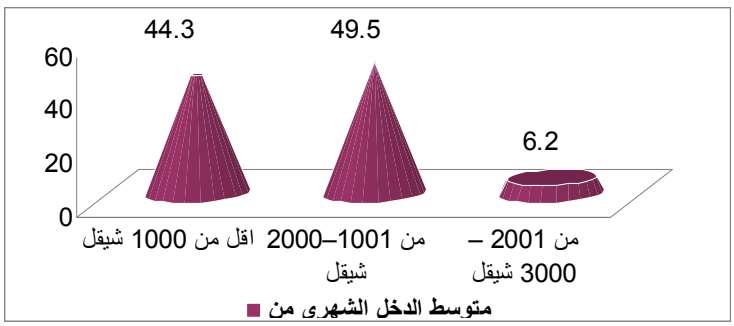

شكل 7.3 متوسط الدخل الشهري من الزراعة

وحول نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي لهذة الأسر (المبحوثين) كان النتائج تشير الـــى أن المشاريع المقدمة من الإتحاد تساهم بما نسبته 20% من الدخل الكلي للأســـر المبحوثـــة لـــدى 40.2% من المبحوثين في حين شكلت نسبة المساهمة 21%-40% من الدخل الكلـــي للمبحـــوثين لدى 35.1% وهذا مؤشر هام جدا لمدى مساهمة هذه المشاريع المقدمة من قبل الإتحاد فـــي زيـــادة دخل الإسر المستهدفة.

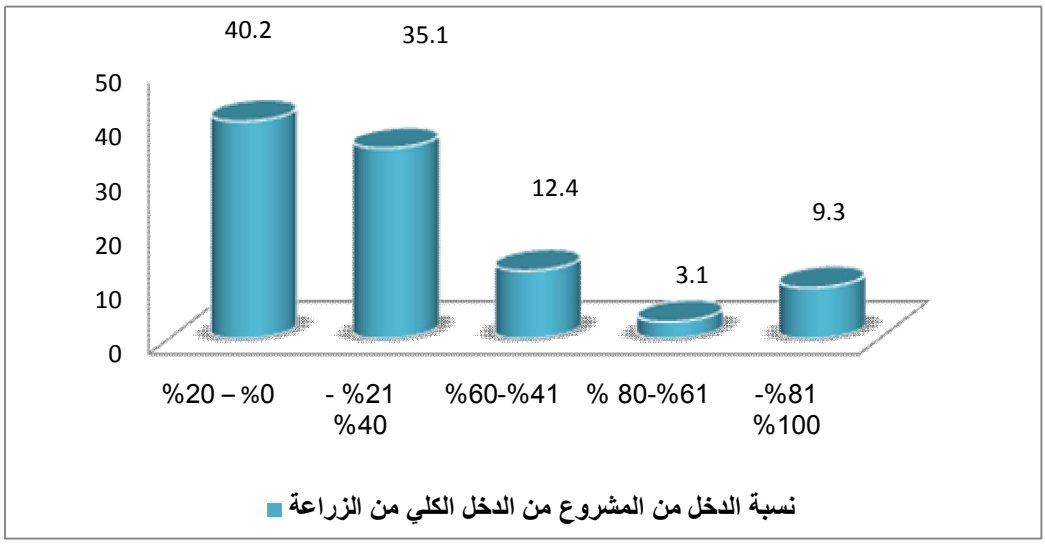

شكل 8.3:نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة

كما أشارت نتائج الدراسة الى أن اتحاد لجان العمل الزراعي يركز عند إختيار مستفيديه على أهمية أن لا يكون المستفيد قد حصل على مساعدة أخرى من مشروع أخر او حصولهم على دعم مـــادي خلال الإسنوات القليلة الماضية و ذلك من أجل إعطاء الفرصة لأكبر عدد من الأسر للإستفادة مـــن برامج الإتحاد الضغيرة حيث بلغت نسبة الذين لم يسبق وان حصلوا على منحة أو مـــساعدة ســـابقا 82.5% من مجموع المبحوثين.

وحول عدد الإسر المستفيدة من هذه المشاريع فقد كان واضحا ان النسبة الأكبر من الأسر المبحوثة مكونة من أسرة واحدة حيث شكلت هذ الإسر ما نسبته 52.2% في حين بلغ عدد الإسر النوويـــة (المكونة من أسرة واحدة أو من أسرتين فأكثر) 46 % من مجموع الأسر المبحوثة وهـــو مؤشـــر على أنه كلما كان عدد الأسر المستفيدة من المشروع قليلا كلما كانت هناك زيادة فـــي دخـــل هـــذ الأسر ويكون أثر ذلك واضحا على الوضع الإقتصادي لهذه الإسرة

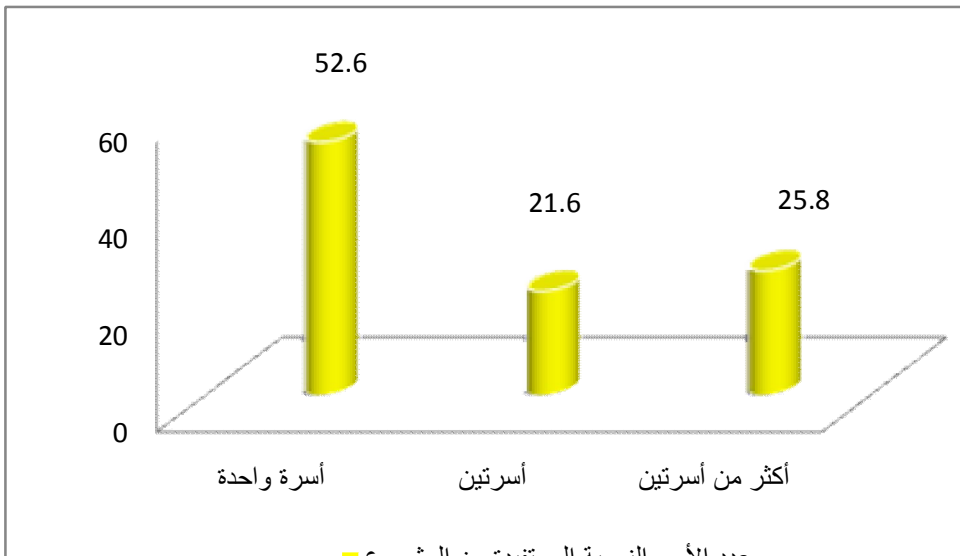

شكل 9.3:عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع

وحول مدى إنسجام نوع المشروع المقدم مع احتياجات الأسر المستفيدة كانت النتائج تشير بنسبة بلغت حوالي 95 % الى ان المشاريع المقدمة تلبيى حاجة المبحوثين و هذا يشير الى أنه كلما كانت المشاريع المنفذه منسجمة مع إحتياجات المستفيدين كلما زادت ثقة الناس بالمؤسسة و بالمشروع وبالتالي زادت نسبة نجاح المشروع. أما فيما يتعلق بنوع الإستفادة فقد أفضت نتائج الدراسة الى أن نسبة مشاريع الإنتاج النباتي كانت أعلى بنسبة بلغت 75.3% في حين كانت نسبة الإنتاج الحيواني 24.7% وهي نسبة عالية للإنتاج النباتي ومؤشر على المناطق المستهدفة من قبل الإتحاد هي مناطق زراعية يعمل جل أهلها في الزراعة (الإنتاج النباتي) وهم يملكون مساحات من الأراضي الزراعية الصالحة أو القابلة للأستصلاح و الزرارعة.

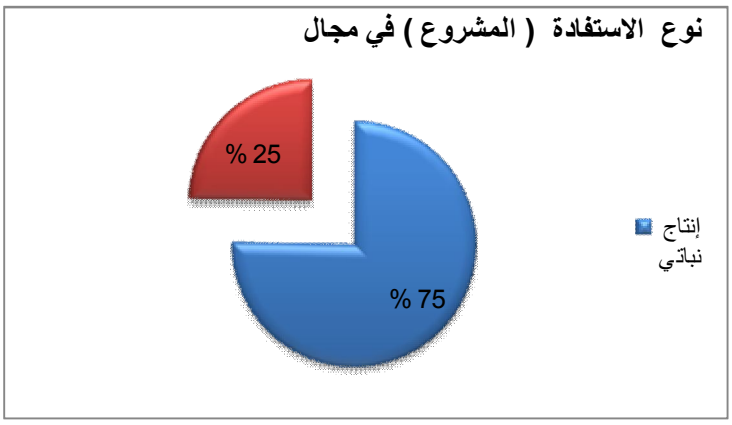

شكل 10.3 نوع الإستفادة (المشروع) في المجال النباتي و الحيواني

وحول ميزانية المشروع المقدم للأسر (حجم رأس المال المستثمر) أشارت النتائج الى أنــه كلمــا زادت رأس المال المستثمر كلما أدى ذلك نتائج إيجابية علــى صــعيد الــدخل وتحــسن الوضــع الإقتصادي لهذه الإسر و هي أيضا تشير الى أن هناك حاجة للأتحاد الى رفع قيمة المنحة المقدمــة كرأس مال للمشاريع الصغيرة التي يقدمها بحيث تكون أكثر من 3000 شيقل لكل أسرة.

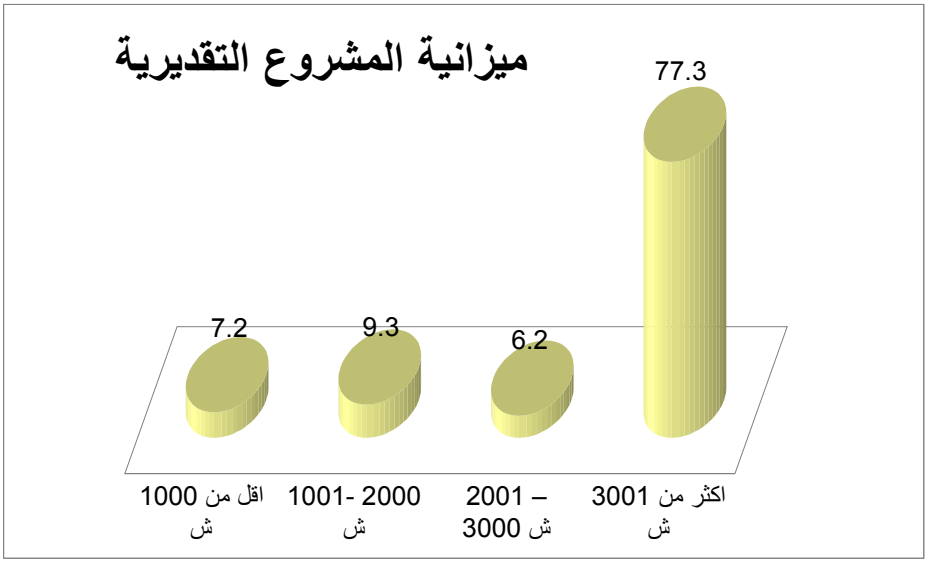

شكل 11.3: ميزانية المشروع التقديرية

وحول عدد العاملين (خلق فرص عمل جديدة) في المشروع فقد جاءت النتائج منسجمة كثيرا مــع أهداف هذه المشاريع حيث أوضحت النتائج الى أن كل مشروع صغير من المشاريع المقدمة خلــق ما بين (1-5) فرصة عمل للأسر المستفيدة بنسبة عالية بلغت 74.2% من مجموع المبحوثين وهذا يشير بشكل كبير لأهمية هذه المشاريع في خلق فرص عمل دائمة و مؤقته لدى الأسر الفلــسطينية التي تعاني من البطالة و الفقر.

وحول المساهمة المادية للأسر المستفيدة من المشروع أشارت النتائج الى أن 63.9 % من الإســر المستفيدة ساهمت في المشروع و هذا مؤشر إيجابي علــى ان إمكانيــة المــساهمة هــي ضــمان للإستمرارية المشروع و حماية له ومؤشرعملي للأسر المستفيدة عن جدية الإحتياج.

إما فيما يتعلق بالتدريب ورفع قدرات الأسر المستفيدة من المشاريع الصغيرة فقد أشارت النتائج الى الإهمية الكبرى للتدريب ورفع قدرات الأسر المستفيدة من هذه المشاريع حيث أشار المبحوثين الى أن التدريب كان له أثر أيجابيا عليهم.

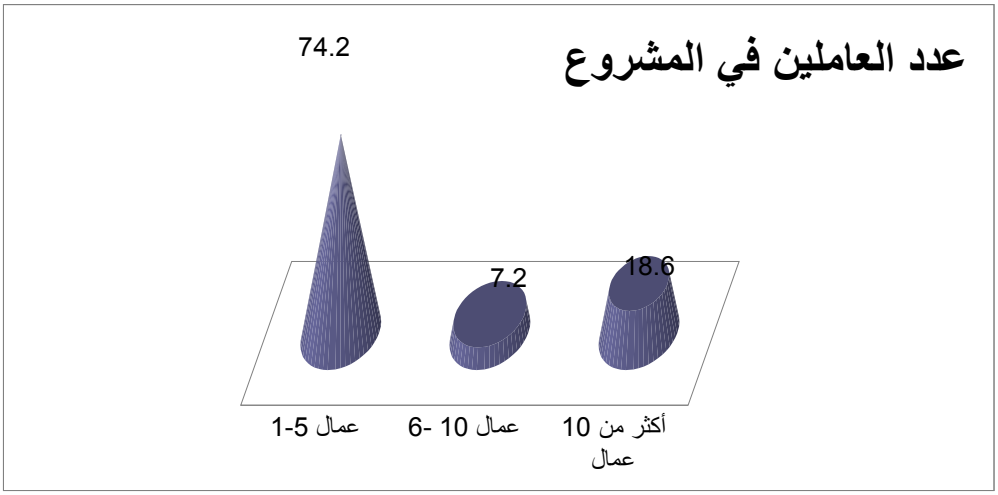

شكل 12.3 عدد العاملين في المشروع

الفصل الرابع

النتائج ومناقشتها

يتناول هذا الفصل عرضا لأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، حول دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها الإتحاد في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و المهارات الحياتية، والتحديات المتعلقة بها، اضافة الى مساهمتها في تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين.

1.4 الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة

في إطار إجابة الدراسة على سؤال الدراسة البحثي " ما دور المشروعات الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحقيق تحسين الظروف المعيشية من خلال المجالات التنموية (الاقتصادية و الاجتماعية و المهارات الحياتية) ؟ جاءت أهم النتائج ذات العلاقة بالدور الإقتصادي للمشاريع الصغيرة المقدمة من قبل إتحاد لجان العمل الزراعي بحسب اجابات المبحوثين. حيث تظهر بيانات الجدول (1.4) الموضحة أدناه بان الدرجة الكلية للمحور المتعلق بالدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة قد وصلت 3.08 وبانحراف معياري 0.69 وهي درجة متوسطة.

جدول 1.4–أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدور الإقتصادي للمشاريع الصغيرة

الرقم	اقتصاديا ساعد المشروع على زيادة ما يأتي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
C1	فرص عمل عموما	3.54	0.94
5C	دخل الأسرة المستفيدة	3.49	0.86
C3	الإنتاج الزراعي عموما	3.39	0.87
C13	قدرة الأسرة على شراء المواد الغذائية الأساسية.	3.39	0.97

جدول 1.4–ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدور الإقتصادي للمشاريع الصغيرة

الرقم	اقتصاديا ساعد المشروع على زيادة ما يأتي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
C6	عدد العاملين في الأسرة	3.23	1.05
C17	خفض نسبة الإنفاق على شراء السلع الإساسية	3.20	0.99
C10	الشعور بالاستقرار الاقتصادي لدى الأسرة	3.15	0.89
C15	الفرص التسويقية	3.06	1.04
C2	مساحة الأراضي المزروعة	3.04	1.15
4C	قدرة المنتجات التنافسية في السوق	3.03	0.98
C7	المقدرة على سداد بعض ديون الأسرة	3.00	1.17
C12	قدرة الأسرة على تعليم أبنائهم	3.00	1.10
C16	المنافسة التسويقية	2.98	1.15
C11	موجودات الأسرة	2.93	1.01
C14	قدرة الأسرة على الإنفاق على الجانب الصحي	2.91	1.05
C9	توفير بعض الأموال لتوسعة المشروع	2.55	1.16
C8	توفير بعض الأموال لحالات الطوارئ	2.43	1.15
	الدرجة الكلية	**3.08**	**0.69**

أما أعلى المتوسطات الحسابية والذي وصل (3.54) للفقرة التي تنص " فرص عمل عموما " وهي درجة مرتفعة، تلاه المتوسط الحسابي(3.49) للفقرة التي تنص " دخل الأسرة المستفيدة " وهي درجة متوسطة، ومن ثم المتوسط الذي بلغ (3.39) للفقرة " الإنتاج الزراعي عموما " ونفس الشيء للفقرة " قدرة الأسرة على شراء بعض المواد " وهي درجة متوسطة.

أما أدنى المتوسطات الحسابية فقد وصل (2.43) للفقرة " توفير بعض الأموال لحالات الطوارئ وهي درجة منخفضة جدا تلاه المتوسط الحسابي (2.55) للفقرة التي تنص " توفير بعض الأموال لتوسعة المشروع " وهي درجة منخفضة، ثم المتوسط الحسابي (2.91) فقرة " قدرة الأسرة على الإنفاق على الجانب " وهي أيضا درجة منخفضة.

ويفسر الباحث الدرجة المتوسطة بأنها نتيجة لأهتمام المشاريع الصغيرة بالتركيز على توفير فرص عمل جديدة للأسر الفقيرة وتوفير دخل إضافي لهذه الإسر حيث كانت نتائج إجابات المبحوثين المتعلقة بالدخل و فرص العمل عالية مقارنة بباقي الفقرات وهو ينسجم مع مبررات هذه المشاريع التي تبنى على أساس توفير دعم إقتصادي للأسر الفقيرة لكن بشكل عام تدلل النتائج على أن هناك

حاجة لرفع حجم رأس المال المنفق كرأس مال تأسيسي لهذه المشاريع بحيث يـــنعكس ذلـــك علـــى زيادة عوائد الأسر من هذه المشاريع كي يتاح لها فرص توسيع المشاريع فيما بعد و لرفـــع مقـــدرة الأسر على الإنفاق على الجوانب الحياتية الأساسية الإخرى.

2.4 الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة

في إطار إجابة الدراسة على سؤال المبحوثين " هل يختلف دور المشاريع التي ينفذها إتحـــاد لجـــان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية اقتصاديا و اجتماعيا وفي مجال المهارات الحياتية وفقا لمتغيرات الجـــنس و العمـــر و المـــستوى التعليمي و المهنة؟" حيث تشير بيانات الجدول (1.4) الموضحة أدناه بان الدرجة الكليـــة للمحـــور المتعلق بالدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة قد وصلت 3.49 وبـــانحراف معيـــاري 0.61 وهي درجة متوسطة.

جدول 2.4: المتوسطات والانحرافات المعيارية للدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة

الرقم	من الناحية الاجتماعية وفرت مشاريع الإتحاد الصغيرة و ساعدت في ما يأتي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
D12	الاهتمام بالأنشطة التي تنفذها المؤسسات التطوعية	3.88	0.80
D5	محاربة البطالة	3.85	0.92
D2	إحياء القيم التعاونية في المجتمع (للخبرات، المعدات، العمل الجماعي...)	3.83	0.88
4D	مشاركة النساء في العمل الزراعي	3.79	0.96
D3	الثقة بين أصحاب المشاريع المختلفة وذوي العلاقة من فئات المجتمع	3.75	0.77
D11	تفعيل الدور التشاركي التعاوني بين الناس في العملية الإنتاجية	3.68	1.00
1D	حماية الأرض من المصادرة	3.67	1.32
D7	تحقيق نوع من الأمن الغذائي للأسرة	3.60	0.89
D16	تحسين العادات الغذائية لدى الأسر	3.46	0.94
D14	تحسين العلاقات الأسرية	3.44	0.96
D10	رفع المستوى الاجتماعي للمزارع	3.41	1.02
D15	تحقيق السلم الاجتماعي	3.29	1.00
D6	التحول في نوع العمل نحو الزراعة	3.19	1.19
8D	الحد من تفتت الملكيات الزراعية	2.91	1.19
D13	قدرة الأهل على تزويج أبنائهم	2.58	1.11
	الدرجة الكلية	**3.49**	**0.61**

أما أعلى المتوسطات الحسابية والذي وصل (3.88) للفقرة التي تنص " الاهتمام بالأنشطة التي تنفذها المؤسسات " وهي درجة مرتفعة، تلاه المتوسط الحسابي (3.85) للفقرة التي تنص " محاربة البطالة " وهي درجة مرتفعة، ومن ثم المتوسط الذي بلغ (3.83) للفقرة " إحياء القيم التعاونية في المجتمع (للخبرات، وهي أيضا درجة مرتفعة.

أما أدنى المتوسطات الحسابية فقد وصل (2.58) للفقرة " قدرة الأهل على تزويج أبنائهم" وهي درجة منخفضة تلاه المتوسط الحسابي (2.91) للفقرة التي تنص " الحد من تفتت الملكيات الزراعية " وهي درجة منخفضة، ثم المتوسط الحسابي (3.19) فقرة " التحول في نوع العمل نحو الزراعة " وهي درجة متوسطة.

ويفسر الباحث النتيجة المتوسطة للدور الإجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة بطبيعة الدور الإجتماعي المطلوب من هذه المشاريع حيث يتضح من خلال النتائج إهتمام عالي من قبل المستفيدين في أنشطة المؤسسة المختلفة وهو ما تحاول هذه المشاريع أن تركز عليه خلال تنفيذ المشروع نفسه كذلك يتضح من خلال اجابات المبحوثين أن هذه المشاريع تعالجة أحد أهم الإفات الإجتماعية و ما قد ينتج عنها من مشاكل إجتماعيه في المجتمع وهي البطالة ، فيما أبقت هذه المشاريع قيمة العمل التعاوني أولوية حيث إحتلت مساحة كبيرة في إجابات المبحوثين وهذا أحد قيم العمل لدى الإتحاد كونه مؤسسة غير ربحية أهلية تقوم على العمل التطوعي و التعاوني ، فيما لم تنجح هذه المشاريع في المساهمة الحقيقية في دعم الأسر على تزويج أبنائهم كون العوائد المادية لهذه المشاريع ضلت محدودة وهي أيضا أي المشاريع الصغيرة للإتحاد لم تنجح بشكل كبير في الحد من تفتت الملكيات الناتجة عن التزايد الطبيعي للسكان وإرتباط ذلك بالعادات و التقاليد المتبعه في المجتمع وقدد حققت هذه المشاريع نجاحا محدودا في تشجيع الأسر على التحول نحو العمل الزراعي كونه لا زال لا يشكل البديل الكامل لهذه الأسر لتوفير إحتياجاتها و لتوفير مكانة إجتماعية هامة في المجتمع.

3.4 دور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة

في إطار إجابة الدراسة على سؤال البحثي " هل يختلف دور المشاريع التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و المهارات الحياتية في الضفة الغربية اقتصاديا و اجتماعيا وفي مجال المهارات الحياتية وفقا لمتغيرات الدخل و الموقع وعدد فرص العمل المتوفرة ؟ " حيث يستدل من النتائج الموجودة في الجدول (3.4) أدناه بان الدرجة الكلية

للمحور المتعلق بدور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة قد وصلت 3.34 وبانحراف معياري 0.69 وهي درجة متوسطة.

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة

الرقم	في جانب المهارات الحياتية تعمل مشاريع الإتحاد الصغيرة على زيادة ما يأتي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
E1	قدرات المستفيدين في مجال إدارة مشاريع صغيرة	3.83	0.65
E6	مهارات الاتصال و التواصل لدى المستفيدين	3.62	1.04
E2	تقليل ضغوط الحياة اليومية	3.42	0.87
E5	قدرات المستفيدين في مجال الإدارة	3.37	0.90
E9	مقدرة المستفيدين على الإقناع	3.30	1.02
E3	مهارات المستفيد في عمليات التحليل	3.27	0.88
E4	قدرات المستفيدين في مجال التخطيط	3.18	1.01
E8	المهارات التفاوضية للمستفيدين	3.15	0.93
E7	المهارات المحاسبية للمستفيدين	3.11	1.05
E10	مقدرة المستفيدين على التشبيك	3.10	1.4
	الدرجة الكلية	**3.34**	**0.69**

أما أعلى المتوسطات الحسابية والذي وصل (3.83) للفقرة التي تنص " قدرات المستفيدين في مجال إدارة مشاريع " وهي درجة مرتفعة، تلاه المتوسط الحسابي (3.62) للفقرة التي تنص " مهارات الاتصال و التواصل لدى " وهي درجة مرتفعة، ومن ثم المتوسط الذي بلغ (3.42) للفقرة " تقليل ضغوط الحياة اليومية " وهي أيضا درجة متوسطة. أما أدنى للمتوسطات الحسابية فقد وصل (3.10) للفقرة " مقدرة المستفيدين على التشبيك " وهي درجة متوسطة تلاه المتوسط الحسابي (3.11) للفقرة التي تنص " المهارات المحاسبية للمستفيدين " وهي درجة متوسطة، ثم المتوسط الحسابي (3.19) فقرة " المهارات التفاوضية للمستفيدين " وهي درجات متوسطة.

يفسر الباحث النتيجة المتوسطة لدور المشاريع الصغيرة المنفذة من قبل الإتحاد في مجال إكساب المهارات الحياتية بأن المشاريع نفسها تركز على بعض الجوانب ذات العلاقة بالمهارات الحياتية ولا تركز على كافة عناصر المهارات الحياتية فمثلا هي تعطي إهتمام عالي برفع قدرات المستفيدين في مجال إدارة المشروع المقدم وهذا لأن الإدارة الجدية للمشروع من قبل المستفيد هي

أحدى ضمنات إستمراريته ، كذلك تركز هذه المشاريع على مهـــارة الأتـــصال و التواصـــل بـــين المستفيدين و المجتمع المحيط لما لذلك من أهمية في تمكين المستفيدين وتوسيع دائـــرة علاقـــاتهم و بالتالي نسج المزيد من العلاقات التي تؤدي الى تبادل الخبرات، الأ أن هذه المشاريع لم تـــنجح فـــي زيادة مقدرة المستفيدين على التشبيك، أحد أهم أدوات تبادل الخبرات وإكساب المهـــارات الحياتيـــة ونفس الشئ ينطبق على عدم تطرق القائمين على هذه المشاريع في أثناء تنفيذ المشروع على تقوية قدرات المستفيدين التفاوضية وهو أيضا ما يضاعف إمكانية إكسابهم مهارات حياتية جديدة.

4.4 مقياس مناقشة النتائج

من اجل تسهيل تفسير النتائج، تم تقسيم مقياس ليكرت بحسب المتوسطات الحسابية للاجابـــات الـــى وحدات اصغر سيتم اعتمادها في عرض وتحليل وتفسير النتائج، التقسيمات يبينها جدول (4.4)،

جدول 4.4: تقسيم مقياس ليكرت استنادا الى المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي	النسبة المئوية
منخفضة جداً	اقل من 2.5	%50
منخفضة	2.99-2.51	%59.9-50
متوسطة	3.5-3	%69.9-60
عالية	3.99-3.51	%79.9-70
عالية جداً	4 فأكثر	%80

5.4 المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لمحاور الدراسة

جدول 5.4: يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارية	النسبة	الدرجة
1	الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	3.08	0.69	%61.6	متوسطة
2	الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	3.49	0.61	%69.8	متوسطة
3	دور المشاريع الصغيرة في إكـــساب مهـــارات حياتية جديدة	3.24	0.69	%64.8	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.29	0.60	%64.6	متوسطة

تظهر بيانات الجدول (5.5) الموضحة أدناه بان الدرجة الكلية لدور المشاريع الصغيرة التي ينفـذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و المهارات الحياتية فـي الضفة الغربية (2000–2008) قد وصلت بمتوسط حسابي 3.29 وبانحراف معياري 0.60 وبنسبة 64.6% وهي درجة متوسطة.

ويتضح لنا بان أعلى محور هو الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة بمتوسط حسابي 3.49 وبانحراف معياري 0.61 وبنسبة 69.8 %، يليه محور دور المشاريع الـصغيرة فـي إكـساب مهارات حياتية جديدة بمتوسط حسابي 3.34 وانحراف معياري 0.69 وبنسبة 64.8% في حين أن أدنى محور الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الـصغيرة حيـث بلـغ المتوسـط الحـسابي 3.08 والانحراف المعياري 0.69 وبنسبة 61.6% وهي هذه الدرجات متوسطة.

6.4 مناقشة الفرضيات

فيما يأتي عرض للنتائج ذات العلاقة بالفرضيات: تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم في إطار فحص فرضياتها القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحـوثين حـول دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظـروف الإقتـصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية (2000–2008) عند مستوى الدلالـة $\alpha = 0.05$ تعزى للمتغيرات التالية: حيث كانت نتائج الدراسة كما في الجدول (6.4).

جدول 6.4–أ: نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم دور مشاريع الإتحـاد فـي الـضفة الغربية تعزى إلى المتغيرات التالية

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.913	0.800
العمر	1.257	0.293
المؤهل العلمي	3.302	0.014
الحالة الاجتماعية	0.756	0.522
عدد أفراد الأسرة المعالة	4.158	0.019
سنوات الخبرة في العمل الزراعي	0.677	0.568
هل لديك مهنة أخرى غير الزراعة	0.927	0.338
المحافظة	3.268	0.015

جدول 6.4–ب: نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم دور مشاريع الإتحاد في الضفة الغربية تعزى إلى المتغيرات التالية

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
متوسط الدخل الشهري من الزراعة	7.537	0.001
نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة	2.686	0.036
عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع	2.286	0.107
هل نوع المشروع ينسجم مع الاحتياج الموجود لديك	1.913	0.934
نوع الاستفادة	0.172	1.389
مدة المشروع	3.203	0.045
هل تلقيت تدريبا في المشروع	2.481	0.159

يستدل من نتائج الجدول (6.4) الموضحة أن كلا من الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة في العمل الزراعي، هل لديك مهنة أخرى غير الزراعة، عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع، هل نوع المشروع ينسجم مع الاحتياج الموجود لديك، نوع الاستفادة ، هل تلقيت تدريبا في المشروع ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك الفرضيات قبلت. أما المؤهل العلمي، عدد أفراد الأسرة المعالة، المحافظة، متوسط الدخل الشهري من الزراعة، نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة، مدة المشروع فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05. وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد رفضت.

- ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية:

- المؤهل العلمي فقد جاءت الفروق لصالح حملة درجة الدبلوم بمتوسط حسابي وصل 3.65 وهي درجة مرتفعة على من مؤهلهم العلمي ابتدائي فأدنى بمتوسط حسابي 2.96 وهي درجة منخفضة.
- عدد أفراد الأسرة المعالة وجاءت الفروق لصالح من عدد أفراد أسرهم المعالة 10 فأكثر بمتوسط حسابي وصل 3.77 وهي درجة مرتفعة، على كلا ممن عدد أفراد الأسرة المعالة من 5–9 أفراد بمتوسط حسابي 3.26 وعلى من عدد أفراد الأسرة المعالة اقل 4 فما دون بمتوسط حسابي 3.13 وهي درجات متوسطة.
- المحافظة وينبن بان الفروق جاءت لصالح من يسكنوا محافظة جنين بمتوسط حسابي

وصل 3.60 وهي درجة مرتفعة، على من يسكنوا محافظة طولكرم بمتوسط حسابي 3.03 وهي درجة متوسطة.

- متوسط الدخل الشهري من الزراعة وجاءت الفروق لصالح من متوسط دخلهم من الزراعة من 1000– 2000 بمتوسط حسابي 3.51 وهي درجة مرتفعة على كلا ممن دخلهم من الزراعة 2001 –3000 ش بمتوسط حسابي 2.88 وهي درجة منخفضة وعلى الذين دخلهم اقل من 1000 ش بمتوسط حسابي 3.01 وهي درجة متوسطة.
- نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة وجاءت الفروق لصالح من نسبة الدخل لهم من 81 – 100% بمتوسط حسابي وصل 3.60 وهي درجة مرتفعة على الذين بسبة دخلهم من 0– 20 % بمتوسط حسابي 3.14 وهي درجة متوسطة.
- مدة المشروع وجاءت الفروق لصالح من مدة مشروعهم اقل من سنة بمتوسط حسابي 3.41 وهي درجة متوسطة على من مدة مشروعهم سنتين فأكثر بمتوسط حسابي 3.06 وهي درجة متوسطة.

- تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم في إطار فحص فرضياتها القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية (2000–2008) من ناحية الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة عند مستوى الدلالة α= 0.05 تعزى للمتغيرات التالية: والنتائج في جدول (7.4).

جدول 7.4–أ: نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم الدور الإقتصادي لمشاريع الإتحاد في الضفة الغربية تعزى إلى المتغيرات التالية:

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	1.204	0.379
العمر	0.842	0.503
المؤهل العلمي	2.646	0.038
الحالة الاجتماعية	1.158	0.330
عدد أفراد الأسرة المعالة	4.734	0.011
سنوات الخبرة في العمل الزراعي	1.319	0.273
هل لديك مهنة أخرى غير الزراعة	1.352	0.248
المحافظة	4.008	0.005

جدول 7.4–ب: نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم الدور الإقتصادي لمشاريع الإتحـــاد في الضفة الغربية تعزى إلى المتغيرات التالية:

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
متوسط الدخل الشهري من الزراعة	5.495	0.006
نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة	3.170	0.017
عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع	1.172	0.314
هل نوع المشروع ينسجم مع الاحتياج الموجود لديك	3.017	0.666
نوع الاستفادة	2.206	0.770
مدة المشروع	1.832	0.166
هل تلقيت تدريبا في المشروع	1.370	0.109

يتضح لنا من النتائج المبينة في الجدول (7.4) أن كلا من الجنس، العمـــر، الحالـــة الاجتماعيـــة، سنوات الخبرة في العمل الزراعي، هل لديك مهنة أخرى غير الزراعـــة، عـــدد الأســـر النوويـــة المستفيدة من المشروع، هل نوع المشروع ينسجم مع الاحتياج الموجود لديك، نوع الاستفادة ،**مـــدة المشروع**، هل تلقيت تدريبا في المشروع ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فـــروق ذات دلالـــة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك الفرضيات قبلت. أما المؤهـــل العلمي، عدد أفراد الأسرة المعالة، المحافظة، متوسط الدخل الشهري من الزراعة، نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة، فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهذا المتغير حيـــث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05. وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد رفضت. ومن اجل التعـــرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية

- المؤهل العلمي فقد جاءت الفروق لصالح حملة درجة الدبلوم بمتوسط حـــسابي وصـــل 3.51 وهي درجة مرتفعة على من مؤهلهم العلمي ابتدائي فأدنى بمتوسط حسابي 2.78 وهي درجة منخفضة.
- عدد أفراد الأسرة المعالة وجاءت الفروق لصالح من عدد أفـــراد أســـرهم المعالـــة 10 فأكثر بمتوسط حسابي وصل 3.68 وهي درجة مرتفعة، على كلا ممـــن عـــدد أفـــراد الأسرة المعالة من 5–9 أفراد بمتوسط حسابي 3.03 وهي درجة متوسطة، وعلى من عدد أفراد الأسرة المعالة اقل 4 فما دون بمتوسط حسابي 2.94 وهي درجة منخفضة.
- المحافظة وينبن بان الفروق جاءت لصالح من يسكنوا محافظة جنين بمتوســـط حـــسابي وصل 3.42 وهي درجة متوسطة، على من يسكنوا محافظة قلقيلية بمتوسط حسابي

2.64 وهي درجة منخفضة.

- متوسط الدخل الشهري من الزراعة وجاءت الفروق لصالح من متوسط دخلهم من الزراعة من 1000- 2000 بمتوسط حسابي 3.30 وهي درجة متوسطة على كلا ممن دخلهم من الزراعة 2001 -3000 ش بمتوسط حسابي 2.71 وهي درجة منخفضة وعلى الذين دخلهم اقل من 1000 ش بمتوسط حسابي 2.88 وهي درجة منخفضة أيضا

- تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم في إطار فحص فرضياتها القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية (2000-2008) من ناحية الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة عند مستوى الدلالة α= 0.05 تعزى للمتغيرات التالية: والنتائج في جدول (8.4).

جدول 8.4: نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم الدور الإجتماعي لمشاريع الإتحاد في الضفة الغربية تعزى إلى المتغيرات التالية:

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	0.188	0.842
العمر	1.062	0.380
المؤهل العلمي	2.684	0.036
الحالة الاجتماعية	0.750	0.525
عدد أفراد الأسرة المعالة	3.202	0.045
سنوات الخبرة في العمل الزراعي	0.741	0.530
هل لديك مهنة أخرى غير الزراعة	0.336	0.563
المحافظة	3.405	0.012
متوسط الدخل الشهري من الزراعة	8.099	0.001
نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة	1.241	0.299
عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع	4.335	0.016
هل نوع المشروع ينسجم مع الاحتياج الموجود لديك	1.409	0.151
نوع الاستفادة	1.567	0.437
مدة المشروع	3.491	0.034
هل تلقيت تدريبا في المشروع	2.146	0.062

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8.4) أن كلا من الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة في العمل الزراعي، هل لديك مهنة أخرى غير الزراعة ، نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة، هل نوع المشروع ينسجم مع الاحتياج الموجود لديك، نوع الاستفادة ، هل تلقيت تدريبا في المشروع ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك الفرضيات قبلت.

أما المؤهل العلمي، عدد أفراد الأسرة المعالة، المحافظة، متوسط الدخل الشهري من الزراعة، عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع، مدة المشروع فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05. وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد رفضت.

- ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية

- المؤهل العلمي فقد جاءت الفروق لصالح حملة درجة الدبلوم بمتوسط حسابي وصل 3.87 وهي درجة مرتفعة على من مؤهلهم العلمي ابتدائي فأدنى بمتوسط حسابي 3.17 وهي درجة متوسطة.
- عدد أفراد الأسرة المعالة وجاءت الفروق لصالح من عدد أفراد أسرهم المعالة 10 فأكثر بمتوسط حسابي وصل 3.91 وهي درجة مرتفعة، على من عدد أفراد الأسرة المعالة اقل 4 فما دون بمتوسط حسابي 3.33 وهي درجات متوسطة.
- المحافظة وينبن بان الفروق جاءت لصالح من يسكنوا محافظة جنين بمتوسط حسابي وصل 3.78 وهي درجة مرتفعة، على من يسكنوا محافظة طولكرم بمتوسط حسابي 3.23 وهي درجة متوسطة.
- متوسط الدخل الشهري من الزراعة وجاءت الفروق لصالح من متوسط دخلهم من الزراعة من 1000– 2000 بمتوسط حسابي 3.72 وهي درجة مرتفعة على كلا ممن دخلهم من الزراعة 2001 –3000 ش بمتوسط حسابي 3.10 وهي درجة متوسطة وعلى الذين دخلهم اقل من 1000 ش بمتوسط حسابي 3.28 وهي درجة متوسطة.
- عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع واتضح أن الفروق جاءت لصالح من يستفيد أسرتين فأكثر بمتوسط حسابي وصل 3.78 وهي درجة مرتفعة على من يستفيد أسرة وحدة بمتوسط حسابي 3.41 وهي درجة متوسطة ومن يستفيد أسرتين بمتوسط حسابي بلغ 3.33 وهي درجة متوسطة أيضا.
- مدة المشروع وجاءت الفروق لصالح من مدة مشروعهم اقل من سنة بمتوسط حسابي

362 وهي درجة مرتفعة على من مدة مشروعهم سنتين فأكثر بمتوسط حسابي 3.25 وهي درجة متوسطة.

- تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم في إطار فحص فرضياتها القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أجابات المبحوثين حول دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية (2000–2008) من ناحية الدور في إكساب مهارات حياتية جديدة لمشاريع الإتحاد الصغيرة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ تعزى للمتغيرات التالية. والنتائج في الجدول (9.4).

جدول 9.4: نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم دور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية لمشاريع الإتحاد في الضفة الغربية تعزى إلى المتغيرات التالية:

المتغير	قيمة F / T	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس	1.005	0.490
العمر	1.674	0.163
المؤهل العلمي	3.024	0.022
الحالة الاجتماعية	1.045	0.377
عدد أفراد الأسرة المعالة	1.946	0.149
سنوات الخبرة في العمل الزراعي	0.141	0.935
هل لديك مهنة أخرى غير الزراعة	0.583	0.447
المحافظة	2.451	0.051
متوسط الدخل الشهري من الزراعة	4.680	0.012
نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة	2.906	0.026
عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع	2.425	0.094
هل نوع المشروع ينسجم مع الاحتياج الموجود لديك	0.261	0.512
نوع الاستفادة	0.684	0.614
مدة المشروع	3.022	0.053
هل تلقيت تدريبا في المشروع	3.961	0.372

تشير المعطيات الواردة في الجدول (9.4) أن كلا من الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة المعالة ، سنوات الخبرة في العمل الزراعي، هل لديك مهنة أخرى غير الزراعة،

المحافظة، عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع، هل نوع المشروع ينسجم مع الاحتياج الموجود لديك، نوع الاستفادة ، هل تلقيت تدريبا في المشروع ليس لها علاقة إحصائية أو لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى اقل من 0.05 يعزى لهذه المتغيرات وبذلك الفرضيات قبلت.

أما المؤهل العلمي، متوسط الدخل الشهري من الزراعة، نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة فانه يوجد فروقات إحصائية تعزى لهذا المتغير حيث أن مستوى الدلالة اقل من 0.05. وبذلك نستطيع القول بان الفرضية قد رفضت.

- ومن اجل التعرف على مصادر الفروق فقد تم استخراج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية

  - المؤهل العلمي فقد جاءت الفروق لصالح حملة درجة الدبلوم بمتوسط حسابي وصل 3.70 وهي درجة مرتفعة على من مؤهلهم العلمي ابتدائي فأدنى بمتوسط حسابي 2.95 وهي درجة منخفضة.
  - متوسط الدخل الشهري من الزراعة وجاءت الفروق لصالح من متوسط دخلهم من الزراعة من 1000– 2000 بمتوسط حسابي 3.53 وهي درجة مرتفعة، على الذين دخلهم اقل من 1000 ش بمتوسط حسابي 3.18 وهي درجة متوسطة.
  - نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة وجاءت الفروق لصالح من نسبة الدخل لهم من 81 – 100% بمتوسط حسابي وصل 3.71 وهي درجة مرتفعة على الذين بسبة دخلهم من 0– 20 % بمتوسط حسابي 3.23 وهي درجة متوسطة.

7.4 تلخيص النتائج

أهم نتائج الدراسة جاءت كما يأتي:

- غالبية المبحوثين هم من الذكور بواقع 73.2%، فيما مثلت الاناث 26.8% فقط.
- غالبية المبحوثين من حملة الشهادة الإعدادية (28.9 %)، يليه الشهادة الثانوية(24.7 %).
- غالبية المبحوثين هم ممن تجاوزت اعمارهم الأربعين عاما، بما يؤكد ايضا ان هناك عزوفا من قبل الشباب الذي يمثل القوة العاملة الرئيسية (20–30 سنة)، عن العمل في الزراعة نتيجة لانخفاض المردود المادي منها.

- الغالبية الكبرى من المبحوثين هم من المتزوجين بنسبة (81.4%) في حين أحتلت الأرامل المرتبة الثانية بنسبة (10.3 %)، مما يشير الى ان القطاع الزراعي يشكل ملاذا أمنا للأسر الفلسطينية وفيه إستقرار في حال توفرت الإمكانية لذلك.
- الغالبية الكبرى من المبحوثين هم من أصحاب الخبرة العالية في الزراعة بنسبة (35.1%).
- معظم المبحوثين هم من الذين يعتمدون على الزراعة في دخلهم حيث بلغت نسبة هؤلاء (68%) من المبحوثين في حين بلغت نسبة من لديهم أعمال أخرى (32%).
- محافظة الخليل إحتلت النسبة الإعلى من بين المبحوثين بنسبة وصلت (46.4) تلتها محافظة طولكرم بنسبة بلغت (24.7%) في حين كانت أقل النسب في محافظة نابلس (2.1) وهذا يشير لتركز برامج وأنشطة الإتحاد في منطقة الخليل بشكل كبير يليها محافظة طولكرم.
- معظم المبحوثين تراوح دخلهم بين 1001 و الـ 2000 شيقل بنسبة 49.5% مما يشير الى أن المشاريع الصغيرة الخاصة بالإتحاد كانت تركز على ذوي الدخل المحدود وليس أولئك الذين يعيشون في ظروف الفقر الشديد (الفقر المدقع).
- المشاريع المقدمة من الإتحاد تساهم بما نسبته 20% من الدخل الكلي للأسر المبحوثة لدى 40.2% من المبحوثين في حين شكلت نسبة المساهمة 21%-40% من الدخل الكلي للمبحوثين لدى 35.1% وهذا مؤشر هام جدا لمدى مساهمة هذه المشاريع المقدمة من قبل الإتحاد في زيادة دخل الإسر المستهدفة.
- اتحاد لجان العمل الزراعي يركز عند إختيار مستفيديه على أهمية أن لا يكون المستفيد قد حصل على مساعدة أخرى من مشروع أخر او حصولهم على دعم مادي خلال الإسنوات القليلة الماضية.
- النسبة الأكبر من الأسر المبحوثة مكونة من أسرة واحدة حيث شكلت هذ الإسر ما نسبته 52.2% في حين بلغ عدد الإسر النووية (المكونة من أسرة واحدة أو من أسرتين فأكثر) 46 % من مجموع الأسر المبحوثة وهو مؤشر على أنه كلما كان عدد الأسر المستفيدة من المشروع قليلا كلما كانت هناك زيادة في دخل هذ الأسر ويكون أثر ذلك واضحا على الوضع الإقتصادي لهذه الإسرة.
- النتائج أشارت بنسبة بلغت حوالي 95 % الى ان المشاريع المقدمة تلبيى حاجة المبحوثين و هذا يشير الى أنه كلما كانت المشاريع المنفذه منسجمة مع إحتياجات المستفيدين كلما زادت ثقة الناس بالمؤسسة و بالمشروع وبالتالي زادت نسبة نجاح المشروع.
- نسبة مشاريع الإنتاج النباتي كانت أعلى بنسبة بلغت 75.3% في حين كانت نسبة الإنتاج الحيواني 24.7%.

- أشارت النتائج الى أنه كلما زادت رأس المال المستثمر كلما أدى ذلك نتائج إيجابية على صعيد الدخل وتحسن الوضع الإقتصادي لهذه الإسر و هي أيضا تشير الى أن هناك حاجة للأتحاد الى رفع قيمة المنحة المقدمة كرأس مال للمشاريع الصغيرة التي يقدمها بحيث تكون أكثر من 3000 شيقل لكل أسرة.
- أوضحت النتائج الى أن كل مشروع صغير من المشاريع المقدمة خلق ما بين (1-5) فرصة عمل للأسر المستفيدة بنسبة عالية بلغت 74.2% من مجموع المبحوثين وهذا يشير بشكل كبير لأهمية هذه المشاريع في خلق فرص عمل دائمة و مؤقته لدى الأسر الفلسطينية التي تعاني من البطالة و الفقر.
- أشارت النتائج الى أن 63.9 % من الأسر المستفيدة ساهمت في المشروع و هذا مؤشر إيجابي على ان إمكانية المساهمة هي ضمان للإستمرارية المشروع و حماية له ومؤشرعملي للأسر المستفيدة عن جدية الإحتياج.
- أشارت النتائج الى الإهمية الكبرى للتدريب ورفع قدرات الأسر المستفيدة من هذه المشاريع حيث أشار جميع المبحوثين الى أن التدريب كان له أثر أيجابيا عليهم.
- دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمهارات الحياتية في الضفة الغربية (2000-2008) جاء إيجابيا وبدرجة متوسطة (3.29). أما دور المشاريع الصغيرة في المجالات المختلفة ذات العلاقة بتحسين الظروف الإقتصادية و المعيشية وبحسب المبحوثين فجاءت:

  - الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة: إيجابيا وبدرجة متوسطة (3.08). غير ان هذا الدور جاء إيجابيا وبدرجة كبيرة في مجال إيجاد فرص عمل عموما و دخل الأسرة المستفيدة (3.54) و(3.49) على التوالي. أما اقل دور بحسب اجابات المبحوثين فجاء إيجابيا وبدرجة ضعيفة منعكسا في توفير بعض الأموال لتوسعة المشروع (2.91) ، تلاه بدرجة أضعف توفير بعض الأموال لتوسعة المشروع (2.55)، أما أضعف الأدوار لهذه المشاريع فقد جاء في بعض الأموال لحالات الطوارئ (2.43).
  - الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة: إيجابيا وبدرجة متوسطة (3.49). غير ان هذا الدور جاء إيجابيا وبدرجة كبيرة في مجال الاهتمام بالأنشطة التي تنفذها المؤسسات و محاربة البطالة (3.88) و(3.85) على التوالي ، كذلك الدور في إحياء القيم التعاونية في المجتمع جاء إيجابيا بدرجة قوية (3.83). أما اقل دور بحسب اجابات المبحوثين فجاء إيجابيا وبدرجة ضعيفة منعكسا في قدرة الأهل على تزويج أبنائهم (2.58) ، ثم جاءت الحد من تفتت الملكيات الزراعية بدرجة ضعيفة (2.91) ، أما

التحول في نوع العمل نحو الزراعة فقد جاء هو الأخر إيجابيا لكــن بدرجــة ضــعيفة (3.19).

- دور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة: إيجابيا وبدرجة متوســطة (3.34) ، غير ان هذا الدور جاء إيجابيا وبدرجة كبيرة في مجال قدرات المستفيدين في مجال إدارة مشاريع(3.83) تلاه مهارات الاتصال و التواصل لدى المبحــوثين بدرجــة مرتفعة (3.62) ثم جاء هذا الدور في مجال تقليل ضغوط الحياة اليومية (3.42) وهي درجة متوسطة. أما اقل دور بحسب اجابات المبحوثين فجاء إيجابيا بدرجة متوسطة في مجال مقدرة المستفيدين على التشبيك (3.10) تلاه وبدرجة متوسطة في مجال المهارات المحاسبية للمستفيدين(3.11) ثم جاء هذا الــدور فــي مجــال المهــارات التفاوضــية للمستفيدين (3.19) أيضا بدرجة متوسطة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

فيما يأتي تلخيص لأهم الاستنتاجات:

- إن الاقتصاد الفلسطيني، وبما يعانيه من ظروف غير مستقرة، لا يجد فرصة للنهوض من خلال الاستثمارات الكبيرة، وبالتالي فإن نقطة الانطلاق المثلى له هي من خلال تعزيز دور المشروعات الصغيرة.
- يبرز دور المشروعات الصغيرة وتطورها في فلسطين من تلقاء نفسه تماشيًا مع الظروف المتأصلة في الواقع الفلسطيني، والتوجه العام للمزارعين والعاطلين عن العمل إلى الإستثمار بما توفر لديهم من فرص تمويل في المشاريع الصغيرة هو المفضل لديهم على العمل غير المأمون
- هناك ابتعاد لأصحاب المؤهلات العلمية المرتفعة (البكالوريوس والماجستير و الدكتوراه) عن العمل في الزراعة.
- هناك عزوفا من قبل الشباب الذي يمثل القوة العاملة الرئيسية (20–30 سنة)، عن العمل في الزراعة نتيجة لانخفاض المردود المادي منها، وتحولهم للعمل في قطاعات عمل اخرى مما يشير الى ان القطاع الزراعي يشكل ملاذا أمنا للأسر الفلسطينية وفيه إستقرار في حال توفرت الإمكانية لذلك.
- أن عدد كبير من المبحوثين هم بالأساس مزارعين وفرصة نجاح المشروع لدى المزارعين ذوي الخبرة تكون أعلى لذا عملية إختيار المستفيدين إحدى أهم مراحل نجاح المشروع.

- أن هناك تركيز كبير في برامج وأنشطة الإتحاد على منطقة الخليل بشكل كبير يليها محافظة طويكرم.
- رأس المال المخصص للمشاريع الصغيرة من قبل الإتحاد قليل رغم ما تم تحقيقه و هو يحتاج لزيادة كي يتم مضاعفة النتائج.
- أن المشروعات الصغيرة في فلسطين لا تواجه صعوبة في تسويق منتجاتها على الصعيد المحلي لأنها تنشأ بناء على الحاجات والمتطلبات الأساسية للمجتمع المحلي إلا أنها تواجه صعوبة في نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.
- لا يوجد اهتمام رسمي حكومي بالمشروعات الصغيرة و، وهنالك قصور في دور الحكومة في تقويم وتفعيل دورها في تعميق الاكتفاء الذاتي.
- المشروعات الصغيرة و هي الحل الأمثل والفعال لامتصاص جزء من البطالة في فلسطين وتوفير الدخل الدائم للأفراد لما توفره هذ المشاريع من توفير للكثير من فرص العمل الدائمة و المؤقته.

2.5 المقترحات

استنادا الى نتائج واستنتاجات الدراسة يمكن اقتراح ما يأتي:

- ضرورة قيام إتحاد لجان العمل الزراعي و المؤسسات الشبيهه بوضع آليات واقعية لتطوير أداء المشروعات التنموية الصغيرة واعتماد تجارب الدول كرؤية مسبقة يحتذى بها.
- ضرورة تضمين مفهوم المشاريع الصغيرة كمنهجية تنموية تناسب الحالة الفلسطينية من خلال إنشاء برامج خاصة ووحدات لهذه المشاريع في المؤسسات التنموية.
- زيادة الإهتمام بالقطاع الزراعي، فهو مصدر ، وملاذ أخير للأسر الفلسطينية لبناء وإنشاء المشاريع الصغيرة المدرة للدخل بحيث يخصص موازنة خاصة لتطوير القطاع الزراعي من موازنات المؤسسات التنموية.
- هناك أهمية كبيرة لأن يخصص الإتحاد و المؤسسات الشبيهه جزء من موازناتها المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة لإستهداف فئات الشباب من أجل مساعدتهم في العودة الى العمل الزراعي.
- هناك أهمية لأن تقوم المؤسسة بمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة في تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية من خلال التشبيك بين أصحاب هذه المشروعات و بعض الشركات و الجمعيات المسوقة للمنتج المحلي.

- متابعة المشروعات الصغيرة المنفذه من قبل المؤسسات التنموية من خلال عمل إحصائيات مستمرة تشمل جميع النواحي المتعلقة بها، لأهميتها النسبية في الاقتصاد الفلسطيني.
- تحديد تعريف موحد لهذه المشروعات يتلائم مع الاقتصاد الفلسطيني وخصائص ومميزات المشروعات فيه، ليتسنى دراستها بشكل صحيح ومنظم.
- زيادة المبالغ الممنوحة من قبل الإتحاد و المؤسسات الشبيهه للمستفيدين أصحاب المشاريع الصغيرة لتصبح صعف المبلغ المخصص لكل أسرة الأن (7000 $ – 15000$) مما يضاعف النتائج الإقتصادية لهذه الإسر.
- لا بد من الإهتمام أكثر بقطاع الثروة الحيوانية كونه يشكل فرصة للإستثمار من خلال المشروعات الصغيرة مثله مثل القطاع النباتي.
- لضمان نجاح هذه المشروعات لا بد من إضافة مكون التدريب و بناء القدرات و الخبرات للمستفيدين من هذه المشروعات وكذلك أنشطة تبادل الزيارت للمستفيدين لتبادل الخبرات.
- لا بد من تشكيل لجنة من المؤسسات التنموية تعنى بتطوير أليات العمل بالمشروعات الصغيرة و للعمل على زيادة إهتمام المستوى الرسمي " الحكومي " بالمشروعات الصغيرة من خلال الضغط عليها لسن تشريعات وقوانين تعطي أهمية لهذا النوع من الإستثمار.
- لا بد من تخصيص صندوق إقراض خاص بالمؤسسة لتمويل المشاريع الصغيرة بشروط إقراض مناسبة.

كل ما ذكر سابقا من مقترحات هدفها النهائي تحسين الظروف المعيشية في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و المهارات الحياتية بحيث تؤدي الى مجتمع فلسطيني متماسك إقتصاديا، وبالتالي تحسين دخل الأسرة الفلسطينية المعتمدة على الزراعة لتعيش بكرامة و بظروف معيشية أفضل.

المراجع

المراجع العربية

- أبو بكر، ن:(2002).المشاريع الصغيرة في فلسطين،الصعوبات وأنماط التخطيط،حالة دراسية عن محافظة نابلس، فلسطين.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992.
- إسحاق ،ج:(2001). القطاع الزراعي وآفاق تطويره من خلال البحث العلمي،أريج.
- بروتوكول كيوتو 2005.
- البيئة الفلسطينية في يوم البيئة العالمي، معهد الابحاث التطبيقية، القدس (اريج) حزيران 2005.
- تقرير اجتماع الهيئة العامة للاتحاد،8\7\2005.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004).نشرة المؤشرات الربعية.رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. الإحصاءات الزراعية 2001/2000. رام الله: فلسطين.
- حداد، م :(2006) .دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :إضاءات من تجربة الأردن والجزائر .الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل
- حسن، ه .(2004) .تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تدريب ودعم رواد الأعمال في المنطقة العربية .ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، مصر.
- الخطيب، ح .(2007) .إنشاء المشاريع الصغيرة .أكاديمية العداقي للتدريب والاستشارات.
- زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 333، الكويت، 2006.
- الشاعر،ح :(2006).المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس، فلسطين.
- الشلبي، خ:(1999).المشروعات النسوية الصغيرة واقع وآفاق، وزارة التخطيط
- الشلبي، خ،عطايا،م :(2002).تأثير الاجتياح الإسرائيلي على الوضع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية بالضفة الغربية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله.
- صقر، م :(2004).واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة،القاهرة.

- عباس، م .(2005) .التدريب للعمل التنموي .مرصد الجمعيات الأهلية في لبنان.ع(24).
- عباسي، غ :(1995).أساسيات إدارة المشاريع المتكاملة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
- كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .الجزائر.
- المحروق،م،مقابلة،ا :(2006).المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها،مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة،عمان.
- مكحول، ب :(2003).قطاع المشاريع الصغيرة في شمال فلسطين،خصائص واحتياجات،مركز بيسان،نابلس.
- مكحول،ب :(2005).منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين" الواقع والاحتياجات"،مركز بيسان للبحوث والإنماء،رام الله.
- منصور، ا :(1997).فلسطين وإسرائيل علاقات التعاقد من الباطن،ماس،رام الله.
- ناصر،ي :(1999).مشاريع الأعمال الصغيرة في فلسطين،طبيعتها وأسباب نجاحها،معهد ماس، رام لله.
- نصر الله،ع.الصوراني،غ :(2005).المشروعات الصغيرة في فلسطين :واقع ورؤية نقدية، غزة.
- هيئة الصناعات الغذائية الفلسطينية، 2002. دراسة الصناعات الغذائية الفلسطينية.
- والتعاون الدولي، رام الله.
- ورشة عمل خاصة بالكادر،ونتائج تحليل استمارات خاصة قام بها الاتحاد في العام 2004 شملت العاملين في قطاع غزة فقط.
- وزارة الزراعة الفلسطينية، الأضرار التي لحقت بالمزارعين جراء ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي بتجريف الأشجار والدفيئات والخضار خلال انتفاضة الأقصى للفترة منذ 2000/9/28م حتى 2005/3/31.

المراجع الاجنبية

- Agyeman، Julian & Others. Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity، Space & Polity، Vol. 6، No. 1، 2002، 77–90.

- Anderson، Terry and Donald Leal، Free Market Environmentalism. San Francisco: Pacific Research Institute for Public Policy، 1991.
- Athanasiou، Tom. Divided Planet: The Ecology of Rich and Poor. Athens: University of Georgia Press، 1996.
- employee pay: how ownership structure affects the firm's compensation strategy. Journal of Small Business Management، Journal article،Vol. 37.
- Mcgregor، J.، Gomez C.(1999). Organizational governance and
- Metwally، M. & Abdel-Rahman، M. (1990). The Structure of the Saudi Business Enterprise. Journal of King Saud University، Administrative Sciences. Vol. (2). No.1.
- Ministry of Agriculture، 2005. Agricultural MTDP ،2005-2007
- Mrjorie A.(1993)، Formalized planning in small business: increasing strategic choices. Journal of Small Business Management، Journal article 31.
- PCBS، 2004. Releases the result of the Agricultural Holding Listing in the OPT. Ramallah; Palestine.
- Pissarides،F. (.1999).Is lack of finance the main obstacle to growth? European bank for reconstruction and development.journal of business venturing ،14:519-539.
- Total Value of Agricultural Imports and Exports to the Palestinian Territories،PCPS،2001.

ملحق 1.3: استبانة الدراسة الرئيسية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة **القدس**

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و المهارات الحياتية للمستفيدين في الضفة الغربية (2000-2008)

و ذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير من برامج الدراسات العليا في جامعة القدس تخصص بناء المؤسسات والتنمية الريفية، راجيا من حضرتكم التكرم بالإجابة عن فقرات الاستبانة بكل موضوعية لما لذلك من أهمية على صدق نتائج الدراسة، علما بأن المعلومات الواردة ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة.

ولكم جزيل الشكر؛؛؛

فؤاد أبو سيف

القسم الأول: بيانات شخصية

يرجى وضع رقم الإجابة المناسب في المربع المقابل

A1 ☐ الجنس 1) ذكر 2) أنثى

A2 ☐ العمر: 1) اقل من 30 عاما 2) من 30 – 40 عام 3) من 41 – 50 4) من 51 – 60 عام 5) 60 عام فأكثر

A3 ☐ المؤهل العلمي: 1) ابتدائي فأدنى 2) اعدادي 3) ثانوي 4) دبلوم 5) بكالوريوس 6) ماجستير 7) دكتوراة

A4 ☐ الحالة الاجتماعية 1) متزوج 2) أعزب 3) أرمل 4) مطلق

A5 ☐ عدد أفراد الأسرة المعالة 1) 4 فما دون 2) 5– 9 3) 10 فأكثر

A6 ☐ سنوات العمل في الزراعة: 1) اقل من 5 سنوات 2) من 5– 10 سنوات 3) من 11 – 15 4) 16 سنه فأكثر

A7 ☐ هل لديك مهنة أخرى غير الزراعة 1) نعم 2) لا

☐ إذا كان الجواب نعم حدد: 1) موظف حكومي 2) موظف قطاع خاص 3) عامل 4) تجارة

8A المحافظة: .....

9A القرية: .....

القسم الثاني:– معلومات حول المشروع المقدم من الإتحاد

B1	☐	**متوسط الدخل الشهري من الزراعة**: 1) اقل من 1000 شيقل 2) من 1000–2000 شيقل 3) من 2001 – 3000 شيقل 4) 3001 – 4000 شيقل 5) 4000 فأكثر
B2	☐	**نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة:** 1) 0% – 20% 2) 21% – 40% 3) 41%–60% 4) 61%– 80 % 5)81%–100%
3B		**في حالة حصولك علي منح أو دعم في الثلاث سنوات الأخيرة يرجى تعبئة الجدول التالي:**

نوع الدعم أو التمويل	قيمته (شيقل)	اسم المؤسسة
منحة او تعويض نقدي		
قرض		
منحة على شاكلة مدخلات إنتاج		

4B		**عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع:**.....
5B		**سنة تنفيذ المشروع:**.....

6B	☐	**هل نوع المشروع ينسجم مع الاحتياج الموجود لديك** (أولوياتك) 1) نعم 2) لا
B7		**المؤسسة الداعمة للمشروع:**.....
B8	☐	**نوع الاستفادة** (المشروع) في مجال 1) إنتاج نباتي 2) إنتاج حيواني
B9		**أهم ثلاثة مكونات للمشروع** 1)..... 2) ..... 3) .....
B10		**ميزانية المشروع التقديرية**.....
B11		**عدد العاملين في المشروع**.....
B12	☐	**مدة المشروع** 1) أقل من سنة 2) بين 1–2 سنة 3) 2 سنة فإكثر
B13		**عدد فرص العمل المستحدثة في المشروع خلال العام** 1) الدائمة ☐☐☐ 2) المؤقتة ☐☐☐
B14		**المدة اللازمة لبدء العملية الإنتاجية في المشروع:**.....
B15	☐	**هل قدمت مساهمة مادية في المشروع:** 1) نعم 2) لا
B16	☐	**ما هي نسبة مساهمتك المادية إلى التكلفة الكلية للمشروع:** 1- أقل من 10% 2) مابين 10% – 25% 3) 25%–35% 4) غير ذلك حدد.....
B17	☐	**هل تلقيت تدريبا في المشروع ؟** 1) نعم 2) لا
B18	☐	**هل كان للتدريب أثر:** 1) إيجابي 2) سلبي 3) لا أثر

القسم الثالث: الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة (يرجى وضع إشارة X عند الإجابة الصحيحة):

	من الناحية الاقتصادية ساعد المشروع علـــى زيادة ما يأتي:	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة صغيرة	بدرجة صغيرة جدا
C1	فرص عمل عموما					
C2	مساحة الأراضي المزروعة					
C3	الإنتاج الزراعي عموما					
4C	قدرة المنتجات التنافسية في السوق					
5C	دخل الأسرة المستفيدة					
C6	عدد العاملين في الأسرة					
C7	المقدرة على سداد بعض ديون الأسرة					
C8	توفير بعض الأموال لحالات الطوارئ					
C9	توفير بعض الأموال لتوسعة المشروع					
C10	الشعور بالإستقرار الإقتصادي لدى الأسرة					
C11	موجودات الأسرة					

C12	قدرة الأسرة على تعليم أبنائهم					
C13	قدرة الأسرة على شراء بعض المواد الغذائية الأساسية.					
C14	قدرة الأسرة على الإنفاق على الجانب الصحي					
C15	الفرص التسويقية					
C16	المنافسة التسويقية					
C17	خفض نسبة الإنفاق على شراء السلع الإساسية					

C18: **ما هي الفوائد الإقتصادية من هذه المشاريع ؟**

1. .....
2. .....
3. .....

القسم الرابع: الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة (يرجى وضع إشارة X عند الإجابة الصحيحة):

	من الناحية الاجتماعية وفرت مشاريع الإتحاد الصغيرة و ساعدت في ما يأتي:	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة صغيرة	بدرجة صغيرة جدا
1D	حماية الأرض من المصادرة					
D2	إحياء القيم التعاونية في المجتمع (للخبرات، المعدات، العمل الجماعي...)					
D3	الثقة بين أصحاب المشاريع المختلفة وذوي العلاقة من فئات المجتمع المختلفة					
4D	مشاركة النساء في العمل الزراعي					
D5	محاربة البطالة					
D6	التحول في نوع العمل نحو الزراعة					
D7	تحقيق نوع من الأمن الغذائي للأسرة					
8D	الحد من تفتت الملكيات الزراعية					
D10	رفع المستوى الاجتماعي للمزارع					
D11	تفعيل الدور التشاركي التعاوني بين الناس في العملية الإنتاجية					
D12	الاهتمام بالأنشطة التي تنفذها المؤسسات التطوعية					

D13	قدرة الإهل على تزويج أبنائهم					
D14	تحسين العلاقات الأسرية					
D15	تحقيق السلم الإجتماعي					
D16	تحسين العادات الغذائية لدى الأسر					

D17: ما هي الفوائد الإجتماعية من هذه المشاريع ؟

1. .....
2. .....
3. .....

القسم الخامس: دور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة (يرجى وضع إشارة X عند الإجابة الصحيحة):

	في جانب المهارات الحياتية تعمل مشاريع الإتحاد الصغيرة على زيادرة ما يأتي:	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة صغيرة	بدرجة صغيرة جدا
E1	قدرات المستفيدين في مجال إدارة مشاريع صغيرة					
E2	تقليل ضغوط الحياة اليومية					
E3	مهارات المستفيد في عمليات التحليل					
E4	قدرات المستفيدين في مجال التخطيط					
E5	قدرات المستفيدين في مجال الإدارة					
E6	مهارات الإتصال و التواصل لدى المستفيدين					
E7	المهارات المحاسبية للمستفيدين					
E8	المهارات التفاوضية للمستفيدين					
E9	مقدرة المستفيدين على الإقناع					
E10	مقدرة المستفيدين على التشبيك					

شكرا لكم على حسن تعاونكم"

ملحق 2.3 : رسالة التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة السيد /الأستاذ/الدكتور:.....حفظه الله

من: جامعة:.....بفلسطين

تحية طيبة وبعد:

أتقدم لحضرتكم بأحر التحيات وأتمنى لكم موفور الصحة والعافية، وأدامكم الله لخدمة العلم وأهلـــه، أرجو من حضرتكم التكرم بتحكيم هذه الاستبانة التي سيتم استخدامها كأداة بحث في دراستي الحالية وهي بعنوان" دور المشاريع الصغيرة التي ينفذها إتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الأوضـــاع الإقتصادية و الإجتماعية و المهارات الحياتية للمستفيدين في الـــضفة الغربيـــة. (2000-2008) " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة القدس /ابوديس- فلسطين.

محاور التحكيم:

- مدى ملائمة الفقرات من حيث الطول والقصر والوضوح والغموض.
- مدى ملائمة الفقرات للفئة المستهدفة.
- مدى انتماء الفقرة للبعد الذي تقيسه.
- من حيث احتمال الفقرة الواحدة لأكثر من معنى.
- من حيث سلامة اللغة المستخدمة في الفقرات.
- إضافة أي فقرات ترونها مناسبة.
- الفقرات المقترح حذفها.

مع خالص شكري وتقديري لجهودكم وتعاونكم

فؤاد أبو سيف

ملحق 3.3: لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

الإسم	الرتبة	مكان العمل
ماهر المحروق	دكتور	الجامعة الهاشمية
محمد شاهين	دكتور	جامعة القدس المفتوحة
عزام صالح	دكتور	منظمة الفاو
سعيد شاهين	دكتور	جامعة فلسطين الأهلية
زياد قنام	دكتور	جامعة القدس
عمر طبخنا	مهندس	UAWC

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	استبانة الدراسة الرئيسية.....	87
2.3	رسالة التحكيم.....	92
3.3	لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة).....	93

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	معيقات تطور القطاع الزراعي.....	42
1.3	اجراءات الدراسة.....	52
2.3	توزيع المبحوثين بحسب مؤهلاتهم العلمية.....	56
3.3	توزيع المبحوثين بحسب الحالة الإجتماعية.....	57
4.3	توزيع المبحوثين بحسب سنوات العمل في الزراعة.....	58
5.3	توزيع المبحوثين بحسب أنواع وظائفهم.....	58
6.3	توزيع المبحوثين بحسب مكان السكن (المحافظة).....	59
7.3	متوسط الدخل الشهري من الزراعة	59
8.3	نسبة الدخل من المشروع من الدخل الكلي من الزراعة.....	60
9.3	عدد الأسر النووية المستفيدة من المشروع.....	61
10.3	نوع الإستفادة (المشروع) في المجال النباتي و الحيواني.....	61
11.3	ميزانية المشروع التقديرية.....	62
12.3	عدد العاملين في المشروع.....	63

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	تصنيف المشاريع حسب عدد العمال.....	10
2.2	قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2000-2002	31
3.2	قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2003-2005	32
4.2	قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2006	32
5.2	قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2007	33
6.2	قائمة مشاريع الإتحاد الصغيرة 2008	33
1.3	محاور الاستبيان.....	53
2.3	نتائج اختبار الاتساق الداخلي كرمباخ ألفا.....	54
3.3	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة إرتباط كامل الإستبانة، وكل محور من محاور الإستبانة على حدة	54
4.3	توزيع المبحوثين بحسب أعمارهم.....	57
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدور الإقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	64
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة	66
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة.....	68
4.4	تقسيم مقياس ليكرت استنادا الى المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين	69
5.4	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة.....	69
6.4	نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم دور مشاريع الإتحاد في الضفة الغربية تعزى إلى المتغيرات التالية.....	70
7.4	نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم الدور الإقتصادي لمشاريع الاتحاد في الضفة الغربية تعزى إلى المتغيرات التالية.....	72
8.4	نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم الدور الإجتماعي لمشاريع الإتحاد في الضفة الغربية تعزى إلى المتغيرات التالية	74
9.4	نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم دور المشاريع في إكساب مهارات حياتية تعزى للمتغيرات التالية	76

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الاقرار.....	ا
	شكر وعرفان.....	ب
	التعريفات.....	ج
	المختصرات.....	د
	الملخص(بالعربية).....	و
	الملخص(بالانجليزية) Abstract.....	ح
	الفصل الأول:الإطار العام للدراسة.....	**1**
1.1	المقدمة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة.....	3
3.1	أهمية الدراسة.....	4
4.1	مبررات الدراسة.....	5
5.1	أهداف الدراسة.....	6
6.1	أسئلة الدراسة.....	6
7.1	فرضيات الدراسة.....	7
8.1	هيكلية الرسالة.....	8
	الفصل الثاني: الإطار النظري و الدراسات السابقة.....	**9**
1.2	مقدمة.....	9
2.2	تعريف المشروعات الصغيرة.....	9
1.2.2	خصائص المشاريع الصغيرة.....	12
2.2.2	أهمية المشاريع الصغيرة.....	13

3.2.2	طرق دعم وتطوير المشروعات الصغيرة.....	15
4.2.2	واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين.....	19
5.2.2	البطالة في القوى العاملة الفلسطينية ومبرر الحاجة للمشروعات الصغيرة.....	22
6.2.2	الإجراءات الإسرائيلية وتأثيرها على المشروعات الصغيرة.....	23
7.2.2	خطط الإتحاد الإستراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة.....	24
8.2.2	المشاريع الصغيرة للإتحاد ودورها في تحسين الظروف المعيشية...	25
9.2.2	المشاريع الصغيرة للإتحاد ودورها في تفعيل دور المرأة.....	26
10.2.2	المشاريع الصغيرة للإتحاد ودورها في العمل التطوعي	26
11.2.2	المشاريع الصغيرة التي ينفذها الإتحاد.....	27
12.2.2	مشاريع صغيرة للإرشاد والتدريب.....	29
13.2.2	المشاريع الصغيرة الإنتاجية والخدماتية.....	30
15.2.2	المشاريع الصغيرة الخاصة بتعزيز صمود المزارع الفلسطيني.....	30
16.2.2	مصادر تمويل مشاريع الإتحاد الصغيرة.....	34
3.2	التنمية المستدامة كأهم المؤشرات على تحسن الظروف المعيشية...	34
1.3.2	أهداف ومؤشرات الألفية في الأراضي الفلسطينية	34
.2.3.2	تعريف التنمية المستدامة.....	36
.3.3.2	واقع التنمية المستدامة في فلسطين.....	37
.4.3.2	خلفية عامة حول الأوضاع المعيشية والتنمية المستدامة.....	38
.5.3.2	دوراتحاد لجان العمل الزراعي في تحسين الظروف المعيشية والتنمية المستدامة	40
.6.3.2	محددات ومعوقات تحسين الظروف المعيشية في الضفة الغربية....	41
.7.3.2	الإنجازات التي تحققت باتجاه تحسين الظروف المعيشية والتنمية المستدامة في فلسطين.....	44
4.2	الدراسات السابقة.....	45
.1.4.2	الدراسات العربية.....	45
.2.4.2	الدراسات الأجنبية.....	48
.3.4.2	نقد الدراسات السابقة.....	50

الفصل الثالث: منهج واجراءات الدراسة:..... 51

1.3 منهجية البحث..... 51
2.3 أدوات البحث..... 52
.1.2.3 مقاييس الاداة..... 53
.2.2.3 صدق الأداة (تحكيم الاستبيان)..... 53
.3.2.3 ثبات أداة الدراسة..... 53
3.3 المعالجة الاحصائية..... 55
4.3 حدود الدراسة..... 56
5.3 مجتمع وعينة الدراسة..... 56
6.3 خصائص عينة المبحوثين..... 56
7.3 معلومات حول المشاريع المقدمة من الاتحاد..... 59

الفصل الرابع:النتائج ومناقشتها..... 64

1.4 الدور الاقتصادي لمشاريع الإتحاد الصغيرة..... 64
2.4 الدور الاجتماعي لمشاريع الإتحاد الصغيرة..... 66
3.4 دور المشاريع الصغيرة في إكساب مهارات حياتية جديدة..... 67
4.4 مقياس مناقشة النتائج..... 69
5.4 المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لمحاور الدراسة..... 69
6.4 مناقشة الفرضيات..... 70
7.4 تلخيص النتائج..... 77

الفصل الخامس:الاستنتاجات والمقترحات..... 81

1.5 الاستنتاجات..... 81
2.5 المقترحات..... 82

المراجع..... 84

فهرس الملاحق..... 94
فهرس الأشكال..... 95
فهرس الجداول..... 96
فهرس المحتويات..... 98